الأمم المتحدة

A/77/69–E/2022/47

Distr.: General
21 April 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة السابعة والسبعون
البند 23 (أ) من القائمة الأولية*
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام 2022
23 تموز/يوليه 2021 – 22 تموز/يوليه 2022
البند 7 (أ) من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة والمجلس في مجال السياسات العامة

تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير، الذي يُقدَّم عملا بقراري الجمعية العامة 279/72 و 233/75، معلومات مستكملة عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات على نطاق المنظومة وعن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

وعملا بقرار الجمعية العامة 4/76، يقدم التقرير أيضا معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ استعراض نظام المنسقين المقيمين والولايات الإضافية الواردة في القرار 4/76 في ذلك الصدد.

وفي عامٍ كانت تكافح فيه البلدان النامية للتعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثارها الاجتماعية – الاقتصادية، يبين التقرير أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها تقدم دعما أكثر تكاملا وكفاءة وأفضل جودة لاحتياجات البلدان وأولوياتها المتعلقة بالتنمية المستدامة. والمنسقون المقيمون مخولون باعتبارهم قادة أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تقدم مزيدا من الدعم المصمم خصيصا، بالاعتماد على الأصول الإقليمية من خلال منصات التعاون الإقليمي والاستفادة من تحسين أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية

* A/77/50.

160522 060522 22-05963 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المستدامة وغيرها من أدوات التخطيط. وهناك تقدم متواصل في إعادة تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية لكفالة توافر الخبرات ومجموعات المهارات اللازمة لتنفيذ الأولويات الواردة في أطر التعاون.

واستنادا إلى تجربة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في دعم البلدان وهي تتعافى من جائحة كوفيد-19، فهي تقوم باستجابة موسعة ومتكاملة لاحتياجات البلدان وأولوياتها في مجال التنمية المستدامة، على نحو يتماشى مع الأولويات الواردة في الاستعراض الشامل لعام 2020. ويوفر ذلك أساسا متينا لدعم العمليات الانتقالية العادلة للبلدان في مجالات الاتصال الرقمي والمنظومات الغذائية والطاقة، التي يمكن أن تكون لها آثار مضاعفة عبر جميع أهداف التنمية المستدامة.

وفي ما يتعلق باستشراف المستقبل، يعرض التقرير بإيجاز المجالات الرئيسية لضمان ترجمة التقدم المحرز حتى الآن في التشكيلة القطرية، والدعم الإقليمي، وتسيير الأعمال، والإبلاغ عن النتائج وتقييمها على مستوى المنظومة كلها إلى نتائج طموحة على النطاق المطلوب خلال عقد العمل هذا لتحقيق النجاح بحلول عام 2030. وسيكون التقيد التام بتوجيهات الاستعراض الشامل لعام 2020 والإبلاغ المزدوج الذي هو في صميم إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالغي الأهمية في جهودنا. وبالمثل، وبناء على الخبرة المكتسبة في التحضير لمؤتمرات القمة والمناسبات الرفيعة المستوى في عام 2021، سيتعين علينا الاستفادة بشكل كامل من دور المنسقين المقيمين في الدعوة إلى عقد الاجتماعات لإقامة شراكات جديدة وجذب التمويل على نطاق غير مسبوق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأخيرا، يمثل الوفاء بالتزامات اتفاق التمويل من أجل تمويل أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ به، بما في ذلك التمويل الكامل لنظام المنسقين المقيمين، شرطا ضروريا لنجاحنا الجماعي.

وترسم النتائج الواردة في هذا التقرير صورة مشجعة. وهو يبين التزام كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بوضع الإصلاحات موضع التنفيذ لدعم أهداف التنمية المستدامة. ولكن، يجب ألا نتهاون نظرا للتحديات التي تنتظرنا في العام المقبل وما بعده. ولإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أثر محدود. ولتحقيق خطة عام 2030 بالكامل، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية لتوسيع نطاق عملنا وجعله أكثر طموحا وإلحاحا. وهذا هو الوقت المناسب لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة. فحياة بلايين الناس في جميع أنحاء العالم تعتمد على الوفاء بوعد تحقيق هذه الأهداف، التي تظل أفضل فرصة للعالم لبناء مستقبل يسوده السلام والكرامة والرخاء.

ويستند التقرير إلى نتائج الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وكانون الثاني/يناير 2022، والموجهة إلى حكومات البلدان المستفيدة من البرامج، ومقار كيانات الأمم المتحدة الإنمائية، والمنسقين المقيمين، و، لأول مرة في عام 2022، الحكومات المساهمة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. والتُمس تقديم مساهمات من جميع مكونات المنظومة، بما في ذلك مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفرادى كياناتها. واستُقيت البيانات المالية أساسا من قاعدة البيانات ونظام الإبلاغ اللذين يديرهما مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وأشكر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على جهودها المتواصلة لدعم وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 4

ثانيا – تعزيز نظام المنسقين المقيمين من أجل إحداث تغيير كبير في دعم الأمم المتحدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 7

ألف – المنسق المقيم، قائد مخول لفريق الأمم المتحدة القطري 8

باء – أفرقة الأمم المتحدة القطرية متحدةً من أجل تحقيق نتائج أهداف التنمية المستدامة 11

جيم – تجميع الأصول الإقليمية لدعم الاحتياجات القطرية 25

ثالثا – زيادة الاستجابة المتكاملة لاحتياجات البلدان وأولوياتها في مجال التنمية المستدامة 29

ألف – نحو تقديم دعم متكامل من أجل التعافي الاقتصادي العالمي وإسعاف عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة 30

باء – البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة 50

رابعا – مسار العمل في المستقبل: وجود منظومة إنمائية متكاملة وفعالة وخاضعة للمساءلة دعماً للانتقال العادل إلى مستقبل مستدام وشامل للجميع 53

ألف – ضمان التقيد التام بالاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات ونموذج الإبلاغ المزدوج 55

باء – تنفيذ أنشطة تسيير الأعمال بكفاءة وفعالية 57

جيم – تحسين النتائج والتقييم على نطاق المنظومة لتعزيز الأداء 60

دال – الوفاء بالتزامات اتفاق التمويل مع توفير التمويل الكامل لنظام المنسقين المقيمين 63

هاء – تنفيذ الاستراتيجيات الرئيسية لعمليات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية 71

خامسا – خاتمة 73

أولا - مقدمة

1 - كان ممكنا أن يعيد عام 2021 إحياء عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعاف عالمي فعال وعادل من جائحة كوفيد-19. وكان من الممكن أن يؤدي العمل الحاسم والمنسق على جميع المستويات إلى إنهاء الجائحة العالمية، وزيادة في الدعم المالي للدول، وقلب الموازين لصالح العمل المناخي الطموح، وتوليد زخم جديد حول التحولات الرئيسية.

2 - وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي بُذلت في العديد من المجالات، فإن الطموح والعمل العالميين لم يرقيا إلى المستوى المطلوب لإنهاء الجائحة وتشجيع التعافي المستدام والشامل والمراعي للاعتبارات البيئية. وأدت الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، والاستجابة العالمية غير العادلة، إلى تراجع جهودنا الرامية إلى النهوض بأهداف التنمية المستدامة بسنوات عديدة. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر قد زاد بـ 131 مليون شخص في عام 2020 وحده، وربما يكون التقدم المحرز في النهوض بحقوق المرأة قد تراجع بجيل واحد. وفي أوائل عام 2022، أدت آثار النزاع في أوكرانيا إلى تضخيم هذه التحديات، مع وقوع تداعيات شملت الأمن الغذائي والطاقة والتمويل في جميع أنحاء العالم. ومع حالة عدم الاستقرار في الأسواق الدولية، وتعطل سلاسل الإمداد، وتقلص حيز تصرف البلدان في المجال المالي، نواجه خطر وجود فجوات أكبر من أي وقت مضى في الاستثمارات اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويتمثل أثر هذه الإخفاقات في حدوث فجوة آخذة في الاتساع، وتزايد انعدام الثقة بين الدول وداخلها، وتقويض أوسع نطاقا للثقة في تعددية الأطراف.

3 - وبالنظر إلى التوترات الجيوسياسية المستمرة، والنزاعات التي طال أمدها، والمستويات القياسية للنزوح، والآثار المتزايدة لتغير المناخ، ستكون هناك حاجة إلى قدر أكبر بكثير من التضامن والطموح والتوسع في تعاوننا وأعمالنا من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وما زلت واثقا من أنه لا تزال أمامنا فرصة لإجراء تغييرات جريئة بغية بناء اقتصادات تتسم بدرجة أكبر من الشمولية والإنصاف والمساواة بين الجنسين وبانخفاض انبعاثات الكربون. ومعا، لا يزال بإمكاننا إنقاذ أهداف التنمية المستدامة، طالما اهتدينا بخطة عام 2030.

4 - وبفضل الإصلاحات التي قمنا بها معا، أصبحت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الآن في وضع أفضل لدعم الدول الأعضاء في أكثر مسعى إنمائي عالمي طموحا حتى الآن. وأكد تصدي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لجائحة كوفيد-19 أن الأمم المتحدة مهيأة لهذا التحول. وسخر نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه والجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية أصولا من كل مكونات منظومة الأمم المتحدة لتوفير الدعم الفعال والفوري للبلدان في جميع أنحاء العالم ومعالجة الآثار الواسعة النطاق للجائحة على حياة الناس، ولا سيما النساء والشباب. ونفذت أفرقة الأمم المتحدة القطرية 121 خطة استجابة اجتماعية - اقتصادية في 139 بلدا. وساعدت استجابتنا على ضمان حصول ملايين الأشخاص على التطعيم، والرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات صحة الأم والتغذية، والتعليم لملايين الأطفال ؛ وساعدت البلدانَ في مواجهتها للزيادة الكبيرة في حالات العنف الجنساني وحافظت على إمكانية حصول الناس على الحماية الاجتماعية. وخطط الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية مدمجة الآن في أطر البلدان للتعاون لضمان أن يستند التعافي إلى استجابات البلدان في حالات الطوارئ بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5 - وكان تعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم البلدان في تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة في صميم الدعوة التي وجهتها الدول الأعضاء في الاستعراض الشامل لعام 2020. وقدمت الدول

الأعضاء توجيهات واضحة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وطلبت اتخاذ إجراءات أقوى بشأن القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، والتغطية الصحية الشاملة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، فضلا عن دعم التوزيع العاجل والمنصف للقاحات كوفيد-19، التي هي بالغة الأهمية للانتعاش الاقتصادي العالمي. وطلبت الدول الأعضاء أيضا تعزيزَ النهج القائمة على الحقوق والمراعية للمنظور الجنساني في عمل منظومة الأمم المتحدة من أجل إدخال مزيد من التحسينات في مجالات المساواة بين الجنسين، وإدماج منظور الإعاقة، وأعمال الأمم المتحدة مع الشباب ومن خلالهم، وزيادةَ الاستثمار في دعم البيانات والقدرة على تحديد أهداف الاستثمارات الإنمائية بحيث لا يتخلف أحد عن الركب وقياس التقدم المحرز على نحو أفضل باستخدام خطوط أساس وأهداف أقوى. وطلبت الدول أن تزيد الكيانات من دعمها للعمل المناخي، والتحول في مجال الطاقة، والتحول الرقمي، وحفظ التنوع البيولوجي من أجل تسريع وتيرة التحول إلى اقتصادات شاملة ومستدامة وقادرة على الصمود. ودعت إلى تقديم مزيد من الدعم المصمم خصيصا للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة والبلدان التي تعاني من نزاع أو هشاشة، وتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان لتعبئة وسائل التنفيذ.

6 - وكان استعراض نظام المنسقين المقيمين في عام 2021 يدخل بشكل واضح في إطار دعم عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ووجهت الدول الأعضاء دعوة واضحة إلى التقيد الكامل بنموذج الإبلاغ المزدوج والتنفيذ الكامل لاتفاق التمويل باعتبارهما أساسيين للاستفادة الكاملة من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي أعيد تنظيمها. واتفقت الدول على ضرورة تمويل نظام المنسقين المقيمين تمويلا كاملا والحفاظ على قدراته الأساسية لتحقيق طموح الإصلاح، والتزمت بتسخير ترتيبات التمويل الحالية لتوليد تمويل كاف ويمكن التنبؤ به. كما حددت الأولويات من أجل أداء نظام المنسقين المقيمين لمهامه على نحو أكثر فعالية، أي تنقل المنسقين المقيمين وتوظيفهم وتدريبهم؛ وتحقيق أوجه الكفاءة في تسيير الأعمال؛ والإبلاغ القائم على النتائج. وقد أعطى هذا التوجيه الواضح من الدول الأعضاء زخما إضافيا للإصلاح.

7 - ولأول مرة، بدأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية استقصاءا لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، أجاب عليه 626 عضوا في 30 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ ووسعت نطاق استقصاء الحكومات ليشمل المساهمين الطوعيين في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، حيث تلقت 68 ردا، بما في ذلك من 14 من أكبر 20 مساهما. وعلى نحو يكمل الاستقصاء السنوي لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج، الذي أجاب عليه 72 في المائة من جميع حكومات البلدان المستفيدة من البرامج، واستقصاء مقار كيانات الأمم المتحدة الإنمائية، التي تمثل مجتمعة 92 في المائة من مجموع التمويل في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، واستقصاء آراء المنسقين المقيمين، الذي أجاب عليه 92 في المائة من جميع المنسقين المقيمين، إلى جانب التقييمات الخارجية، تقدم التعليقات الأخيرة دليلا على مستوى متزايد باستمرار من الرضا عن الدعم الجماعي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وهذا مؤشر هام على أن الإصلاح يحقق الأهداف التي تتوخاها الدول الأعضاء. ولكن الاستقصاءات الأخيرة تكشف أيضا عن مجالات لا يزال العمل فيها جاريا. وتوفر هذه الأخيرة، إلى جانب الولايات الإضافية الواردة في الاستعراض الشامل لعام 2020 واستعراض نظام المنسقين المقيمين، أدوات للعمل في خمسة مجالات رئيسية.

8 - أولا، بناء على النتائج التي حققتها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تعزيز اتساق السياسات وتقديم الدعم المتكامل والمتخصص، يجب أن نكفل أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مجهزة تجهيزا كاملا لدعم البلدان وهي تشرع في عمليات انتقالية عادلة في مجالات الطاقة والمنظومات الغذائية والاتصال

الرقمي. وهذا يعني إحراز المزيد من التقدم الملموس في التزامنا المشـــترك بمواءمة أطر التعاون مع أهداف التنمية المســتدامة وإعادة تشــكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية لضــمان توافر الخبرات ومجموعات المهارات اللازمة لتوفير اسـتجابات متكاملة لاحتياجات البلدان وأولوياتها وضـمان إحراز تقدم في تحقيق جميع أهداف التنمية المســـتدامة، دون ترك أحد خلف الركب. وســـيتطلب الأمر تغييرا كبيرا في جهودنا الرامية إلى جلب الخبرة إلى البلدان على المستوى الصحيح.

9 - ثانيا، يجب أن نستفيد استفادة كاملة من الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في عقد الاجتماعات لمساعدة الحكومات على إقامة شراكات جديدة، وجذب الخبرة الفنية، والتمويل، والحلول الإنمائية على نطاق لم يسبق له مثيل. وفوائد وظيفة التنسيق الإنمائي المعززة والأكثر حيادا واضحةٌ في هذا الصدد. وفي مختلف البلدان، يعقد المنسـقون المقيمون اجتماعات بطرق لم يسـبق لها مثيل. ويجب علينا أن ننقل هذا العمل إلى مستوى آخر الآن، وبشعور قوي بإلحاح هذا الأمر.

10 - ثالثا، يجب أن نعزز على وجه الاستعجال العناصر المعلقة من الإصلاح. فبعد مرور أربع سنوات من الإصـــلاح، يجب أن نكفل التميز والفعالية في تســيير أعمالنا، وأن نضـــمن أن تمكن أعمالنا من تقديم الدعم المتخصـــص والمتكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأن تؤدي إلى تحقيق المزيد من أوجه الكفاءة. وبناء على التقدم المحرز بالفعل، يجب أن تفي أصـــولنا الإقليمية بالوعد بتوفير الخبرة والدعم في الوقت الحقيقي لمنسقينا المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويجب علينا إنشاء المكتب الجديد للتقييم على نطاق المنظومة وتشغيله لسد فجوة المساءلة الموجودة بشأن ما تفعله المنظومة، معا، لمساعدة البلدان على النهوض بأهداف التنمية المستدامة.

11 - رابعا، يجب أن نواصـــل جهودنا لضـــمان أن يؤدي إصـــلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إحداث التغييرات في الســـلوك والثقافة والعقليات التي يمكن أن تزيد إلى أقصـــى حد من العرض الجماعي للأمم المتحدة. ويعتبر نموذج المســـاءلة المزدوجة عاملا تمكينيا أســـاســـيا لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل الاتحاد خلف أهداف التنمية المستدامة؛ وأصبحت قيمته وفوائده الآن مفهومة بشكل جيد على نطاق المنظومة. ويجب أن نكفل، بدعم مستمر من مجالس الإدارة وتحت إشرافها المتواصل، التنفيذ الكامل للإطار المنقح للإدارة والمســـاءلة للدفع بالدعم المقدم من المنظومة بأكملها إلى البلدان، مع مســـاهمة كل كيان وفقا لميزته النسبية. وستكون القائمة المرجعية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي يجري وضعها بناء على طلب الدول الأعضاء الوارد في استعراض نظام المنسقين المقيمين، أداة مهمة في هذا الصدد.

12 - خامســـا، نحتاج إلى تغيير كبير في نماذجنا للتمويل والأعمال. والوفاء الكامل بالالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاق التمويل لضـمان تمويل جيد ويمكن التنبؤ به هو خطوة أولى لا غنى عنها في وضـع الحوافز المناسـبة للعمل الجماعي والتكامل اللازمين لدعم تنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة على نطاق واسـع. ويبدأ ذلك بالتمويل الكامل لنظام المنسقين المقيمين.

13 - وترسم النتائج الواردة في هذا التقرير صورة مشجعة. وهي تبين التزام كيانات الأمم المتحدة بوضـع الإصلاحات موضع التنفيذ لدعم أهداف التنمية المستدامة، بتوجيه ودعم متواصلين من الدول الأعضاء على جميع المسـتويات. ولكن، يجب ألا نتهاون ونحن ننظر في التحديات التي تنتظرنا في العام المقبل وما بعده. وهذا هو الوقت المناســـب لإنقاذ أهداف التنمية المســـتدامة؛ فحياة بلايين الناس في جميع أنحاء العالم

ومصداقية تعددية الأطراف تعتمدان على ذلك. وتظل هذه الأهداف أفضل فرصة للعالم لبناء مستقبل يسوده السلام والكرامة والرخاء.

14 - ويقدم تقريري عن "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، عددا من الأدوات والأفكار التي يمكن أن تساعد على إعطاء دفعة قوية لخطة عام 2030، بدعم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويمكن للدول الأعضاء أن تعول على تصميمي المطلق على مواصلة المضي قدما، وإنني أعوِّل على القيادة المتواصلة للدول الأعضاء.

ثانيا - تعزيز نظام المنسقين المقيمين من أجل إحداث تغيير كبير في دعم الأمم المتحدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

15 - منذ البداية، كان الهدف الرئيسي من إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هو تجاوز التغييرات التدريجية في أدوات المنظومة وهيكلها ومجموعات مهاراتها لضمان إحداث تحول بعيد المدى في دعمنا لتحقيق البلدان لأهداف التنمية المستدامة. وتوقعت رؤيتنا المشتركة مسارا إلى الأمام لكي تعمل المنظومة بشكل تعاوني تحت قيادة قوية ومحايدة، مع الاستفادة من نقاط القوة في كل كيان، لكن مع الابتعاد عن "القاسم المشترك الأدنى" الذي كان سائدا في الهيكل السابق. كما كانت تهدف إلى تسريع المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة عبر جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بطريقة تتناسب مع التحول النوعي الذي أتت به خطة عام 2030.

16 - وبعد أربع سنوات من الإصلاح، يمكنني أن أقول بثقة إن إصلاحاتنا جعلتنا أقرب بكثير من تحقيق أهدافنا المشتركة. ولا تزال التعليقات المستمدة من الاستقصاءات والتقييمات الخارجية تؤكد أن نظام المنسقين المقيمين قد أحرز تقدما نحو مزيد من التكامل والتعاون. والمنسقون المقيمون مخولون لأداء دورهم في مجالي التنسيق وعقد الاجتماعات، ويتم تمكينهم من قبل الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تعترف بقيادتهم وتدعمها. وتظهر أفرقة الأمم المتحدة القطرية علامات أكبر على التكامل في عملها، مدعومة بتحليلات قطرية مشتركة وأطر تعاون أفضل نوعية وآليات عمل محسنة للجمع بين مجموعات المهارات والخبرات من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، داخل البلدان أو خارجها، لتكييف العرض مع الاحتياجات والأولويات الفريدة للبلدان. وتجلب إصلاحات المكاتب المتعددة الأقطار والإصلاحات على المستوى الإقليمي مزيدا من الدعم للبلدان من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

17 - وتَعزز ذلك التقدم أيضا بالمبادرات، التي بدأت بعد توجيهات الاستعراض الشامل لعام 2020 واستعراض عام 2021 لنظام المنسقين المقيمين، من أجل تعزيز الاستثمارات في التدريب وبناء مسارات وظيفية أكثر جاذبية للمنسقين المقيمين وموظفي تنسيق التنمية؛ وزيادة تحسين العملية المتعلقة بالتشكيلة القطرية؛ وترسيخ الإصلاح الإقليمي بقوة؛ وتعزيز تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة على المستوى القطري.

18 - وعلى الرغم من ذلك التقدم المحرز، لم نصل بعد إلى ما نبتغيه. ففي الوقت الذي تواجه فيه البلدان أزمات المناخ المتفاقمة والاعتداءات على نظمنا الطبيعية وجائحة كوفيد-19 التي طال أمدها، ومؤخرا الحرب في أوكرانيا، يجب أن نواصل المضي قدما بعزم وطموح لضمان تعظيم أثر التغييرات التي تم إجراؤها. وعلى وجه الخصوص، يجب أن نواصل الاستثمار في تعزيز مجموعة مهاراتنا والأخذ بنهج استراتيجي في استخدام ما لدى الأمم المتحدة من صلاحية لعقد الاجتماعات من أجل مساعدة البلدان على

الاستفادة من التمويل والتكنولوجيات والخبرات وتوسيع نطاق الشراكات من أجل تحقيق التنمية على نطاق غير مسبوق. ويجب أن نكفل أن يؤدي تعزيز قدرات مكاتب المنسقين المقيمين، وجلب مجموعات جديدة من المهارات إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والفهم الدقيق للميزانيات الوطنية وحيز التصرف المالي للبلدان إلى تحول ملحوظ في قدرتنا على تقديم الدعم فيما يتعلق بجميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17، مع وضع التحول والاستدامة الاقتصاديين في صميم ما نسعى إليه في عملنا. ويجب أن نتحرك بشكل أسرع لإحداث تغييرات أكثر تحديدا في وجودنا في البلدان، بما يتماشى مع الأولويات القطرية على النحو الذي كلفت به الجمعية العامة، وأن نعزز الإصلاحات على الصعيد الإقليمي لتزويد المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بالخبرة التي يحتاجون إليها، عندما يحتاجون إليها، لدعم عمليات الانتقال العادلة للبلدان إلى اقتصادات أكثر شمولا واستدامة.

19 - وبالعمل جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء في جميع مجالس الإدارة، يجب أن نظل مركزين على ضمان المساءلة والحوافز على نطاق المنظومة، بدلا من ثقافة "وكالتي أولا" والسلوك الذي يصب في هذا الاتجاه والعمل المنعزل. فقط من خلال العمل معا يمكننا تقديم دعم متطور في مجال السياسات لمواجهة التحديات المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تواجهها البلدان والاجتماع على النطاق المطلوب لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة.

ألف - المنسق المقيم، قائد مخول لفريق الأمم المتحدة القطري

20 - كان في صلب عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية افتراض أن المنسقين المقيمين المخولين والمحايدين والمستقلين، بوصفهم ممثلين مباشرين للأمين العام في البلدان، يمكنهم توفير القيادة والحياد المطلوبين لدفع المزيد من التكامل داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية لدعم أهداف التنمية المستدامة والتعجيل بتنفيذها. وبالمثل، كنا نعلم أن وظيفة التنمية المستقلة التي تعفى من المسؤوليات البرنامجية ومسؤوليات جمع الأموال هي وحدها القادرة على تزويد الأمم المتحدة بالاستقلالية والقدرة والشرعية لعقد اجتماعات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لدعم البلدان التي لديها الطموح والقدرة الضروريان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

21 - وقد قطعنا معا شوطا طويلا. وفي القرارين 279/72 و 233/75، أيدت الجمعية العامة السبيل الذي اقترحته للمضي قدما. وأكدَت من جديد ما تكتسيه القيادة المتمكّنة والاستراتيجية والفعالة والمحايدة عبر نظام المنسّقين المقيمين من أهمية في تعزيز فعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي عام 2021، قدمت الدول الأعضاء دعمها المطلق للاتجاه المتخذ في استعراضها لنظام المنسقين المقيمين، استنادا إلى التعليقات المستفيضة التي تم جمعها من الاستقصاءات، والتقييمات الداخلية والخارجية بأن نظام المنسقين المقيمين يعزز العرض الجماعي للأمم المتحدة في البلدان.

22 - ويقدم تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن مكتب التنسيق الإنمائي (E/2022/54) مزيدا من التفاصيل عن المبادرات التي يدعمها المكتب لزيادة تعزيز ملامح قيادة المنسقين المقيمين وتدريبهم، تمشيا مع طلب الدول الأعضاء الوارد في القرار المتعلق باستعراض نظام المنسقين المقيمين. كما يقدم تفاصيل عن المبادرات المتخذة لضمان أن تكون مكاتب المنسقين المقيمين مكتملة القدرات بخمس وظائف أساسية من الفئة الفنية: المخطط الاستراتيجي ورئيس المكتب؛ والخبير الاقتصادي؛ وموظف إدارة البيانات والإبلاغ عن النتائج؛ والموظف المعني بالشراكات، وموظف الاتصالات والدعوة.

23 - وتقدم البيانات التي جُمعت مؤخرا أدلة مقنعة على أن نظام المنسقين المقيمين واصل تحقيق أهدافه. ولئن كانت هناك مجالات لا يزال يجري فيها القيام بالإصلاح، فهناك توافق عالمي في الآراء على أن التحول إلى نظام جديد للمنسقين المقيمين كان ضروريا وناجحا على حد سواء.

24 - وزاد اعتراف الحكومات بدور المنسقين المقيمين القيادي في تقديم الدعم الاستراتيجي للخطط والأولويات الوطنية زيادة كبيرة من 79 في المائة في عام 2019 إلى 89 في المائة في عام 2021. وللسنة الثالثة على التوالي، تحسنت نظرة حكومات البلدان المستفيدة من البرامج للمنسقين المقيمين، بناء على عدة مؤشرات، بما في ذلك قيادة المنسقين المقيمين، وحيادهم، وتركيزهم على النتائج المشتركة ودورهم كجهة يتم من خلالها الحصول على عرض الأمم المتحدة (انظر الشكل 1).

الشكل 1

إجابات الحكومات بشأن تعزيز دور المنسقين المقيمين بعد عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

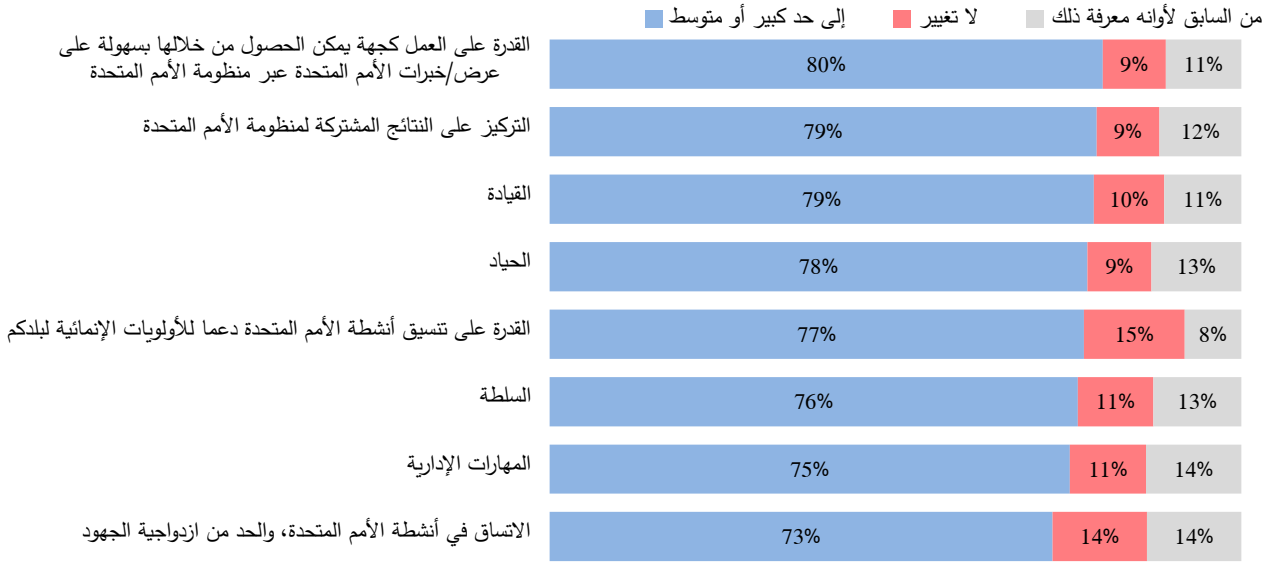

المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج في عام 2021.

25 - واعترفت غالبية عظمى من البلدان المساهمة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي شملها الاستقصاء لأول مرة، بقيمة نظام المنسقين المقيمين. إذ وافق ثلاثة أرباع من البلدان المساهمة على أن المنسقين المقيمين يستفيدون من المزايا النسبية للكيانات، على الرغم من أن أقل من نصفها رأى انخفاضا في الازدواجية في أنشطة وكالات الأمم المتحدة، وهي نتيجة متوقعة إلى حد ما بالنظر إلى وجوب حدوث انتقال قبل أن تتمكن الوكالات من تحسين حافظاتها الجارية بشكل أكثر جذرية. ووفقا لما ذكره أعضاء في أفرقة الأمم المتحدة القطرية، جرى بشكل فعال تمكين المنسق المقيم لاتخاذ القرارات النهائية بشأن الأهداف الاستراتيجية لإطار التعاون (97 في المائة)، وتوجيه الوجود القطري وإغناء السمات القيادية (89 في المائة)، وزيادة تعبئة الموارد المشتركة (75 في المائة) أو توزيع الموارد المشتركة (78 في المائة) (انظر الشكل 2). وتطابق هذه الأرقام نتائج تقييم المنسقين المقيمين أنفسهم، باستثناء الاختلافات في التصور بشأن الوجود القطري والسمات القيادية (53 في المائة).

الشكل 2

يُعتبر المنســـقون المقيمون مخولين ضـــمن فريق الأمم المتحدة القطري، ولكن الآراء تختلف بشـــأن قدرتهم على توجيه الوجود القطري وإغناء الملامح القيادية للفريق

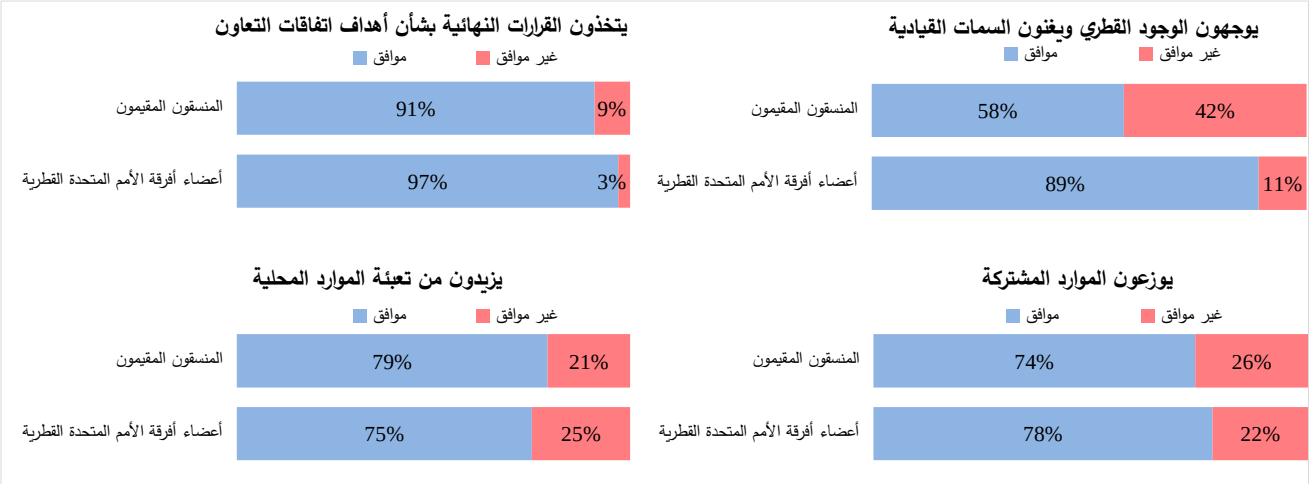

المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في عام 2021.

26 - وبالمثل، أعطت أفرقة الأمم المتحدة القطرية تقييما جيدا لفعالية الدعم الذي يتم تلقيه من مكتب المنسق المقيم (انظر الشكل 3).

الشكل 3

الدعم المقدم من مكتب المنسق المقيم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية

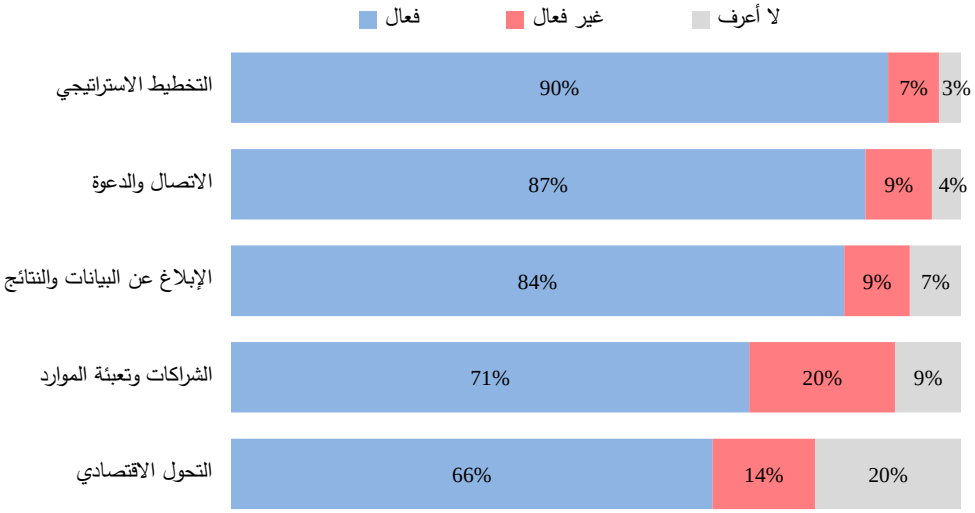

المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في عام 2021.

باء - أفرقة الأمم المتحدة القطرية متحدةٌ من أجل تحقيق نتائج أهداف التنمية المستدامة

27 - هناك أدلة واضحة على أن الجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية الناشئة كجزء من الإصلاحات تعمل بشكل أكثر تعاونا ووفقا لتقسيم أوضح للعمل، مما يؤدي إلى مزيد من المواءمة مع الاحتياجات والأولويات القطرية.

28 - ووافق أكثر من 95 في المائة من الحكومات على أن فريق الأمم المتحدة القطري يعمل بشكل تعاوني، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبتي 80 في المائة في عام 2019 و93 في المائة في عام 2020. ويشير أكثر من ثلثي حكومات البلدان المستفيدة من البرامج و 83 في المائة من المنسقين المقيمين إلى تقسيم أوضح للعمل داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

29 - وتذكر جميع البلدان المستفيدة من البرامج تقريبا أن جهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تتماشى مع احتياجاتها وأولوياتها الوطنية. وفي عام 2021، عكس ذلك آراء 97 في المائة من البلدان الأفريقية، و 91 في المائة من أقل البلدان نموا، و 92 في المائة من البلدان النامية غير الساحلية، و 84 في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو ما يمثل زيادة ملحوظة من نسبة 70 في المائة المسجلة في العام السابق(انظر الشكل 4).

الشكل 4

مواءمة الأنشطة مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية الوطنية

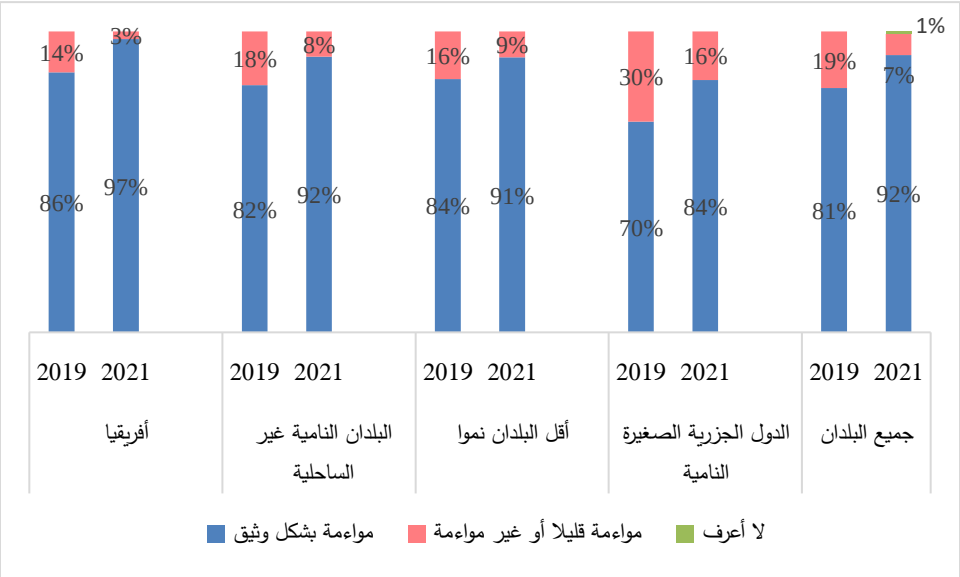

المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج في عام 2021.

30 - وقد بدأت الجهود المبذولة في عام 2021 لتسريع تطبيق أطر التعاون وتصميم تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية وفقا للاحتياجات والأولويات القطرية، تعطي ثمارها، إذ يزداد تدريجيا النظر إلى أطر التعاون على أنها تعكس أولويات البلدان في جميع فئات البلدان.

31 - وستساعد الأدوات والتوجيهات الإضافية التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بدعم من مكتب التنسيق الإنمائي، لتحسين استمداد وثائق البرامج القطرية الخاصة بكل كيان من أطر التعاون، ولتحسين تقييم قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية، على تعزيز التقدم المحرز في هذين المجالين، بدعم من مجالس الإدارة والحكومات المضيفة.

دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية يتلاءم بشكل أكبر مع احتياجات البلدان وأولوياتها

32 - تقدم الاستقصاءات مزيدا من الأفكار المتعمقة بشأن التدابير الرئيسية المتخذة في عملية إعادة التنظيم التي أسهمت إسهاما كبيرا في تحسين عرض أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتصنف المكتب المعزز للمنسق المقيم، وأطر التعاون الجديدة، والتحليلات القطرية المشتركة باعتبارها الأكثر فائدة في تحسين عرض الأمم المتحدة (انظر الشكل 5). وجدير بالذكر أن هناك اتساقا كبيرا في آراء المنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

الشكل 5

التدابير الرامية إلى تحسين العرض الذي تقدمه أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى البلدان

	إجابات المنسقين المقيمين				*إجابات أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية*			
التدبير	*إلى حد كبير أو متوسط*	*نوعا ما*	*لا تغيير*	*لا أعرف*	*إلى حد كبير أو متوسط*	*نوعا ما*	*لا تغيير*	*لا أعرف*
تعزيز مكتب المنسق المقيم	90%	7%	3%	1%	70%	15%	9%	5%
إطار التعاون	87%	6%	7%	1%	77%	10%	9%	3%
التحليل القُطري المشترك	85%	7%	7%	1%	77%	11%	8%	3%
خطط العمل المشتركة	74%	12%	13%	1%	59%	21%	14%	5%
الإبلاغ على نطاق المنظومة	69%	23%	7%	2%	58%	22%	13%	6%
مجموعات النتائج	65%	26%	9%	1%	63%	18%	14%	5%
استراتيجية تسيير الأعمال	61%	28%	11%	1%	55%	22%	13%	11%
زيادة الموارد التي يديرها المنسقون المقيمون/أفرقة الأمم المتحدة القطرية	59%	18%	20%	3%	45%	25%	17%	14%
تعزيز تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة	50%	29%	19%	3%	52%	22%	15%	12%
تعزيز أحكام إطار الإدارة والمساءلة	47%	32%	16%	4%	48%	24%	14%	14%
الشفافية في تعبئة الموارد	45%	22%	31%	1%	45%	20%	24%	11%
التعاون في تعبئة الموارد	45%	28%	25%	2%	44%	27%	23%	7%
زيادة أماكن العمل المشتركة	34%	33%	29%	3%	39%	20%	31%	10%

المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في عام 2021.

33 - وتؤكد التعليقات التي تم تلقيها أيضا أن أنواع الدعم المقدمة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ظلت أكثر صلة باحتياجات البلدان، حيث وجد 66 في المائة من البلدان المستفيدة من البرامج أن دعم منظومة الأمم المتحدة أكثر صلة باحتياجاتها منذ إعادة عملية التنظيم. ووافق أكثر من 94 في المائة من الحكومات على أن الأمم المتحدة تقدم دعما تقنيا كافيا يتماشى مع الاحتياجات الوطنية (انظر الشكل 6). ووافق أكثر من 84 في المائة من الحكومات على أنها تلقت الدعم الكافي في مجالات إسداء المشورة المتكاملة والمشتركة والمناسبة فيما يتعلق بالسياسات، والقدرات الإحصائية وجمع البيانات، والاستفادة من الشراكات.

وكان يحتمل بأقل درجة أن توافق الحكومات على أن الدعم كان كافيا لأطر التمويل الوطنية المتكاملة، بنسبة 71 في المائة، وإن كان هذا الرقم يمثل ارتفاعا طفيفا مقارنة بنتائج عام 2020.

الشكل 6

توافق حكومات البلدان المستفيدة من البرامج على أن الأمم المتحدة تقدم القدر الكافي من الدعم التقني والمشورة في مجال السياسات

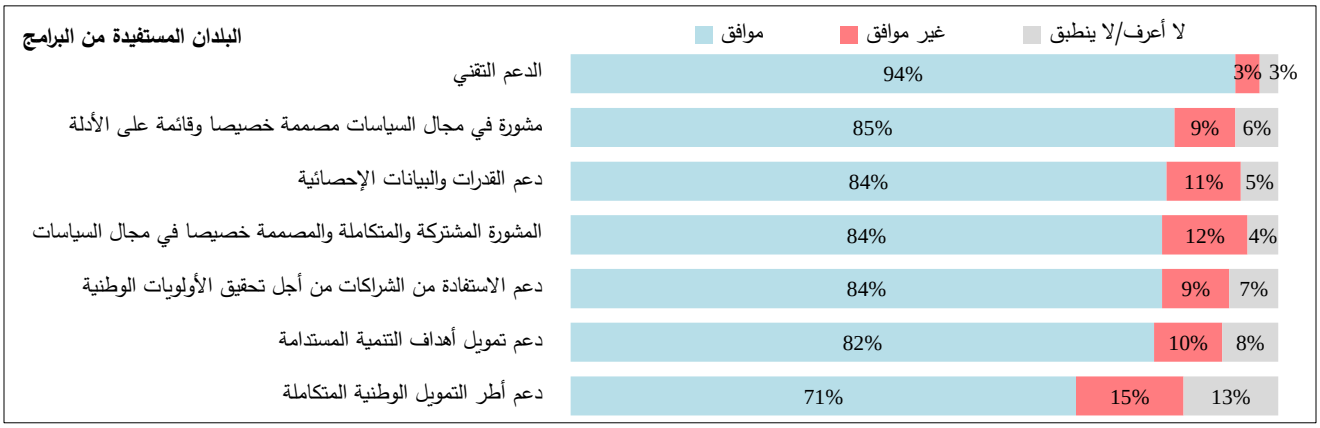

المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج في عام 2021.

34 - واصلت حكومات البلدان المستفيدة من البرامج تقييم جودة عملية التصدي لجائحة كوفيد-19 بأنها عالية، و، بشكل عام، إيجابية أكثر بقليل مقارنة بعام 2020 (انظر الشكل 7).

الشكل 7

جودة عملية التصدي لجائحة كوفيد-19

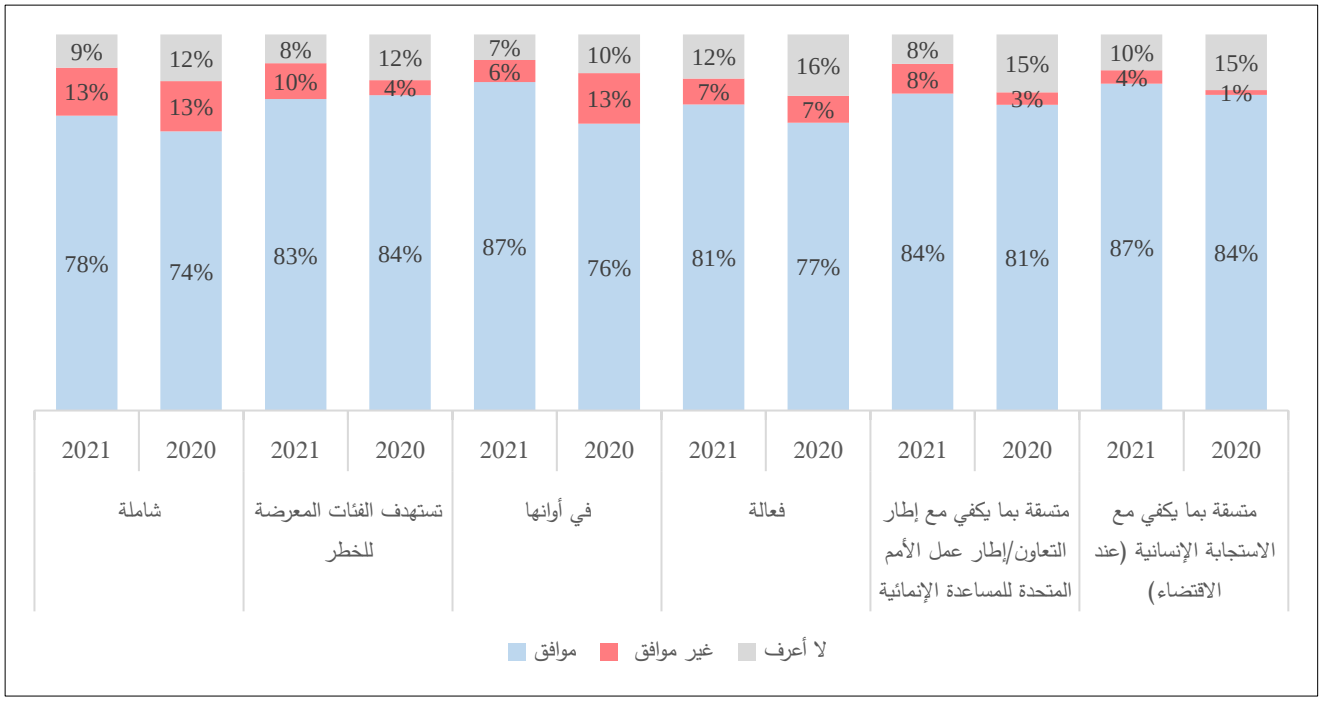

المصدر: الاستقصاءان اللذان أجرتهما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج في عامي 2020 و 2021.

35 - وعلى صعيد الركائز الخمس لتصدي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لجائحة كوفيد-19، أي حماية الخدمات والنظم الصحية أثناء الأزمة، وحماية السكان، وحماية الوظائف، والاستجابة في مجال الاقتصاد الكلي، والتماسك الاجتماعي (انظر الشكل 8)، اعتبرت حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أن التخطيط والتنفيذ أكثر فعالية مما كانا عليه في عام 2020. وشهدت ركيزة الاستجابة والإنعاش الاقتصاديين التحسن الأبرز حيث أعربت نسبة 85 في المائة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج عن رضاها على دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتخطيط استجابات كل منها في عام 2021، مقارنة بنسبة 69 في المائة في عام 2020.

الشكل 8

فعالية دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عبر ركائز خطة الاستجابة الاجتماعية-الاقتصادية فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19

		توزيع الإجابات، 2021 (النسبة المئوية)			*الاتجاه ضمن الهدف (النسبة المئوية)*		*التغير في النسبة المئوية*	
		فعال	*غير فعال*	*لا أعرف*	*2020*	*2021*	*بين عامي 2020 و 2021*	
الصحة أولاً: حماية الخدمات والنظم الصحية أثناء الأزمة	التخطيط	95	1	4	87	95	8	▲
	التنفيذ	93	0	7	84	93	9	▲
حماية الأشخاص: الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية	التخطيط	91	3	6	83	91	8	▲
	التنفيذ	86	4	10	81	86	5	▲
الاستجابة والانتعاش الاقتصاديان: حماية الوظائف، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والعاملين في القطاعات غير الرسمية	التخطيط	85	6	9	69	85	16	▲
	التنفيذ	79	9	12	64	79	15	▲
استجابة الاقتصاد الكلي والتعاون المتعدد الأطراف	التخطيط	78	9	12	71	78	7	▲
	التنفيذ	77	10	13	69	77	9	▲
التماسك الاجتماعي وقدرة المجتمع المحلي على الصمود	التخطيط	89	5	6	77	89	12	▲
	التنفيذ	85	5	10	74	85	11	▲

المصدر: الاستقصاءان اللذان أجرتهما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج في عامي 2020 و 2021.

36 - يبين تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن مكتب التنسيق الإنمائي النتائج الرئيسية المحققة فيما يتعلق بمؤشرات الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية الـ 18 التي وضعت لرصد التقدم المحرز والإنجازات التي حققتها الإجراءات الجماعية المتخذة من قبل أفرقة الأمم المتحدة القطرية لمواجهة آثار الجائحة والتعافي منها. وبالإضافة إلى ذلك، يسلط التقرير المؤقت عن التقييم على نطاق المنظومة بشأن مواجهة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لجائحة كوفيد-19، الذي صدر في آذار/مارس 2022، الضوء على الأثر الإيجابي لإصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في دعم التخطيط التعاوني والمتسق لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في سياق كوفيد-19. ويوضح أيضا كيف كانت آليات التمويل الجماعي مثل الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها فعالة في توحيد الكيانات بشكل أكبر في جهودها لدعم استجابة متكاملة.

37 - وتؤكد البيانات الإضافية الواردة، بما في ذلك من خلال الاستقصاءات الجديدة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات المساهمة، هي الأخرى أن نظام المنسقين المقيمين يضيف قيمة إلى عمل أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وهذا شـــيء مهم: لكي يكون نظام المنســـقين المقيمين قائما بذاته في المســـتقبل، لا يمكنه القيام فقط بـــــ "التنسيق"؛ بل يجب أن يضيف قيمة، بما يضمن أن تصبح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكبر من مجموع أجزائها.

38 - وتثري التعليقات والبيانات المجمعة من المنسقين المقيمين وحكومات البلدان المستفيدة من البرامج إدارة نظام المنسقين المقيمين والإجراءات المتخذة لتعزيز إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتلقي البيانات الضوء بشكل خاص على مجالات محددة تحتاج إلى مزيد من التحسين، بما في ذلك الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من الاتســـاق وتجنب الازدواجية داخل الأفرقة القطرية، وضـــمان تمكين المنســـق المقيم من توجيه الوجود القطري وإغناء السمات القيادية، ومواصلة تحسين مجموعة المهارات في مكاتب المنسقين المقيمين، وفريق الأمم المتحدة القطري ككل، لدعم التحول الاقتصـــــادي للبلدان، وهو أولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تحليلات قطرية مشتركة وأطر تعاون تتسم بالاتساق والتكامل

39 - رحب الاستعراض الشامل لعام 2020 بأطر التعاون المنشطة باعتبارها أهم أداة لتخطيط وتنفيذ الأنشـــطة الإنمائية للأمم المتحدة في كل بلد، دعما لتنفيذ خطة عام 2030. وكما هو مبين بمزيد من التفصيل في تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن مكتب التنسيق الإنمائي، فقد قطعنا أشواطا كبيرة في تنفيذ أطر تعاون جديدة، مما يضمن أن تؤدي عمليات التشاور الشاملة إلى وضع أطر تعاون أحسن جودة، تتماشى مع أولويات البلدان واحتياجاتها لتنفيذ خطة عام 2030.

40 - وبدأ تنفيذ 31 إطارا إضافيا للتعاون في عام 2021، ليصل العدد الإجمالي لأطر التعاون الجارية إلى 68 إطارا، تغطي 52 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية بحلول بداية عام 2022. وستبدأ عملية تنفيذ 26 إطارا آخر للتعاون في عام 2022، كما ستبدأ عملية تصميم 48 إطارا إضافيا في العام نفسه. وفي عام 2023، ستبدأ البلدان الـــــ 16 المتبقية عملية التصميم، وبحلول نهاية عام 2023، سيكون لدى جميع البلدان جيل جديد من أطر التعاون. وجميع خطط الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية البالغ عددها 121 خطة، والتي تغطي 139 بلدا، مدمجة الآن في أطر التعاون، لضـــمان المواءمة وتعزيز انتعاش يدعم عمليات الانتقال العادلة للبلدان إلى اقتصادات أكثر استدامة وشمولا. وبحلول نهاية عام 2023، ستكون جميع البلدان قد انتقلت من أداة التخطيط السابقة (أي أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) إلى أطر التعاون الجديدة. وقد قام 80 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية الآن بوضـــع أو تحديث تحليلاتها القطرية المشتركة لإثراء أطرها الخاصة بالتعاون.

41 - ولضمان مشاركة الحكومات في قيادة أطر التعاون، ومن ثم توجيهها، أنشأ أكثر من 80 في المائة من المنســـقين المقيمين مع الحكومات لجانا توجيهية مشـــتركة تظل نشـــطة طوال دورة حياة أطر التعاون، ويجتمع 72 في المائة منها مرة أو أكثر ســـنويا. وهذه خطوة هامة إلى الأمام لضـــمان أن نعزز القيادة الوطنية، والمواءمة مع الأولويات الوطنية، والمساءلة في عملياتنا الإنمائية.

42 - وفي هذا الصـــدد، أرحب بكون جميع الحكومات تقريبا (96 في المائة) أكدت أن أنشـــطة الأمم المتحدة ضـمن إطار التعاون تسـتجيب بفعالية للأولويات الوطنية في تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة، وأن 82 في المائة من الحكومات وافقت على أن مشاركتها في العملية كافية لضمان المسؤولية الوطنية.

43 - وقد حان الوقت الآن للانتقال إلى المرحلة التالية في هذا الجهد وزيادة التركيز على ضـــمان أن تكون الوثائق البرنامجية للكيانات مســـتمدة حقا من إطار التعاون. وأشـــارت كيانات الأمم المتحدة في ردودها الأخيرة إلى أنها اتخذت مزيدا من الإجراءات لمواءمة وثائق البرامج القطرية مع أطر التعاون. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ مكتب التنسيق الإنمائي خطوات لتيسير وتعزيز الشفافية فيما يتعلق بمواءمة وثائق البرامج القطرية مع أطر التعاون، بما في ذلك عن طريق ضـــمان أن تكون لوحة متابعة لحالة إطار التعاون متاحة للجمهور، وأن توفر معلومات مســـتكملة آنية عن حالة الأعمال التحضـــيرية. ويمكن لمجالس الإدارة استخدام لوحة المتابعة للاسترشاد بها في نظرها في وثائق البرامج القطرية الخاصة بكياناتها.

44 - ومع ذلك، لا نزال نرى صـــورة ليســـت كلها إيجابية في هذا الصـــدد، كما أن المســـاءلة عن التنفيذ غير كافية. فلم يُطلع سوى 28 في المائة من أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية المنسق المقيم على وثائق برامجهم القطرية من أجل استعراضها وتأكيد أنها مستمدة من إطار التعاون من خلال بعث رسالة. وسيتطلب ذلك تغييرا كبيرا في العام المقبل لتأكيد المواءمة.

تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية المصمم خصيصا

45 - في تقريري عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، الصـــادر في كانون الأول/ديســـمبر 2017 (A/72/684-E/2018/7)، كنت قد اقترحت نموذجا لتشـــكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية يحركه الطلب من أجل تحقيق المزج الأمثل بين القدرات والخبرات التنفيذية للأمم المتحدة من جميع أنحاء المنظومة، ســـواء من الكيانات المقيمة أو غير المقيمة، وللاســـتجابة على أفضـــل وجه للأولويات القطرية. وفي قرار الجمعية العامة 233/75 بشـــأن الاســـتعراض الذي يجري كل أربع ســـنوات، اعتمدت الدول الأعضـــاء هذه الفكرة وشددت على ضـرورة تصـميم وجود كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفقا للاحتياجات المحددة للبلدان المســـتفيدة من البرامج، على أن يتم وضـــع الشـــكل النهائي لهذا الوجود من خلال حوارات مفتوحة وشاملة مع الحكومات كجزء من المناقشات بشأن إطار التعاون.

46 - وفي تقريري الســـابق (A/76/75-E/2021/57)، طلبت إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن تضـع مسـارا أكثر وضـوحا وشـفافية لتحسـين قدرات الأفرقة القطرية على مدى عامي 2021 و2022، بما في ذلك مع الحكومات المضيفة.

47 - وبحلول نهاية عام 2021، كان 50 فريقا من أصـل 68، أو 73 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي كانت صـممت إطارا للتعاون منذ عام 2019، قد أجرت عملية تشـكيل. وأعربت أغلبية سـاحقة من حكومات البلدان المســـتفيدة من البرامج (96 في المائة) عن ارتياحها لتعاون الفريق القطري فيما يتعلق بالتشكيل والوجود من خلال الحوارات المتعلقة بوجود الأمم المتحدة.

48 - ورأت الأفرقة القطرية قيمة جوهرية في عملية التشـــكيل نفســـها، التي أتاحت لأفرقة الأمم المتحدة القطرية تحديد أوجه التآزر والتكامل، وإعادة النظر في نماذج تســـيير الأعمال، وتشـــجيع المزيد من الدعم المشـترك والمتكامل. واتفق أغلب الحكومات (81 في المائة) على أن عملية التشـكيل تسـفر عن فريق قطري

تابع للأمم المتحدة مصـــمم على نحو ملائم للتعامل مع احتياجاتها وتحدياتها المحددة، مع وجود تباين بين البلدان النامية غير الســاحلية (92 في المائة) وأقل البلدان نموا (89 في المائة) والدول الجزرية الصـــغيرة النامية (61 في المائة). وبالإضـــافة إلى ذلك، يتفق كل من الحكومات والمنســـقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على نطاق واسع على أن الوجود القطري للأمم المتحدة يعمل بشكل تعاوني ويتسم بالمرونة والفعالية من حيث التكلفة (انظر الشكل 9).

الشكل 9

اتِّسام وجود الأمم المتحدة وتشكيلتها في البلدان بالتعاون والمرونة والفعالية من حيث التكلفة

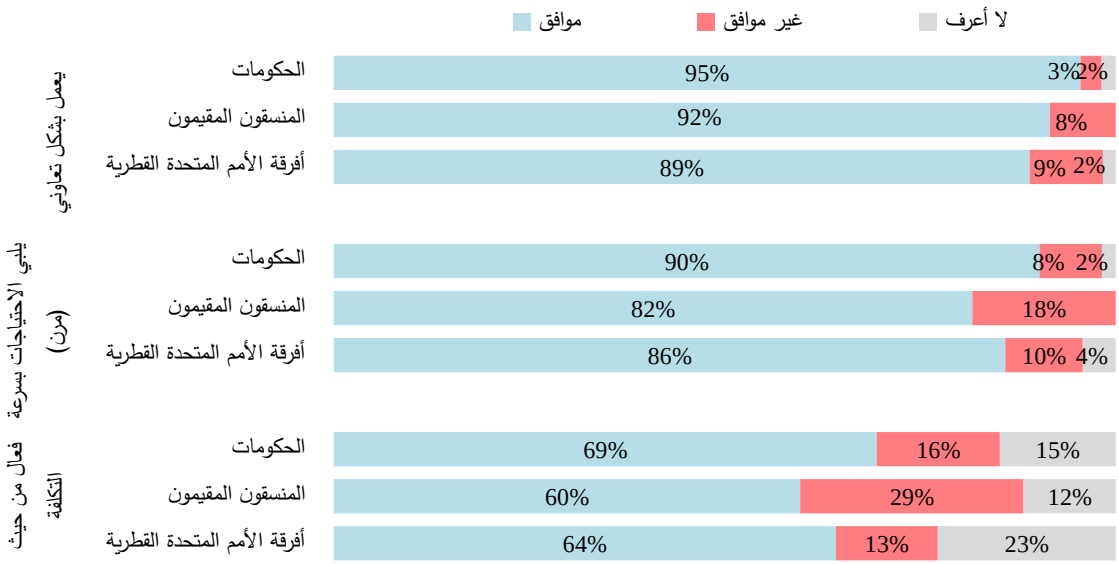

المصدر: الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات والمنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية في عام 2021.

ملاحظة: سئلت الحكومات عن وجود الأمم المتحدة في البلد، بينما سُئل المنسقون المقيمون وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية عن التشكيلة الحالية للأمم المتحدة، التي يتمثل أحد عناصرها في وجود الكيانات.

49 - وكما جاء في تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن مكتب التنسيق الإنمائي، أحدث إدراج كيانات ليس لها وجود مادي في أفرقة الأمم المتحدة القطرية قيمة إضافية للبلدان. وقد أسهمت كيانات مثل الاتحاد الدولي للاتصـــالات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث- التي لها وجود محدود أو غير دائم في البلدان - إســـهامات هامة في أطر التعاون. واستفادت خبرة الأونكتاد في تتبع التدفقات المالية غير المشروعة من العمل المنجز في أنغولا وبنن وبوركينا فاســـو وجنوب أفريقيا وزامبيا والســـنغال وغابون وغانا ومصـــر وموزامبيق وناميبيا ونيجيريا. وفي موزامبيق، ســـاهم كل من اليونيدو والأونكتاد في الاســـتراتيجية الإنمائية الوطنية الرامية إلى تنويع الاقتصـــاد من أجل توفير سبل العيش المستدامة. وينضم كل من اللجان الإقليمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بصورة متزايدة إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية (انظر الشكل 10) وتوقع على أطر التعاون.

الشكل 10

النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تضم بين أعضائها مؤسسات مالية دولية و/أو لجانا إقليمية

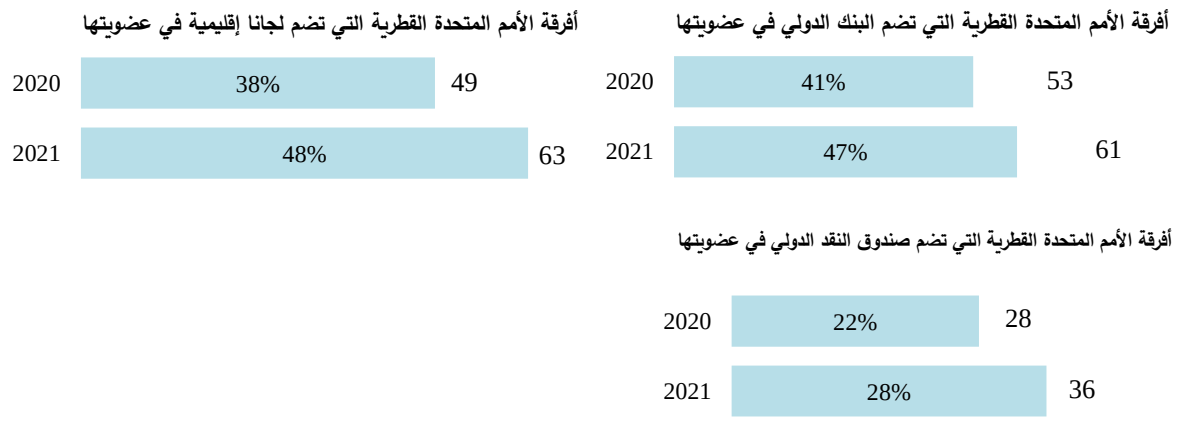

المصدر: نظام إدارة المعلومات لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 2021.

50 - ولئن كانت هذه تطورات إيجابية، فإنني ما زلت أرى أنه يمكننا أن نكون أكثر طموحا في جهودنا لإعادة التنظيم واستعراضنا لمجموعات مهارات أفرقة الأمم المتحدة القطرية بغية الاستجابة للطلبات المتغيرة على أرض الواقع. ولا تزال هناك فرص ضائعة واضحة لنشر أصولنا بشكل أفضل في البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال 39 في المائة من البلدان و 34 في المائة من المنسقين المقيمين يبلغون عن صعوبات في الحصول على الخبرة التقنية من كيانات الأمم المتحدة التي ليس لها وجود مادي في البلد (انظر الشكل 11). كما أننا لا نشهد تقدما ذا أهمية في تصور الحكومات بأن أفرقة الأمم المتحدة القطرية أصبحت أكثر فعالية من حيث التكلفة نتيجة للتشكيلة القطرية.

الشكل 11

حصول الحكومات والمنسقين المقيمين على الخبرة التقنية من الكيانات التي ليس لها وجود مادي

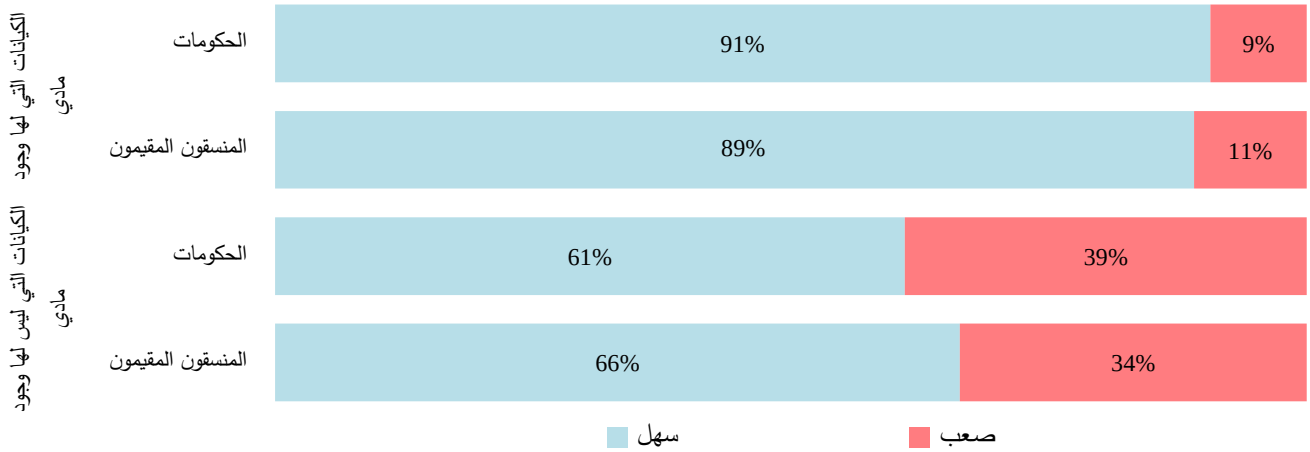

المصدر: الاستقصاءان اللذان أجرتهما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج والمنسقين المقيمين في عام 2021.

51 - ويتطلب دعم البلدان في العودة إلى المسار الصحيح وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في البلدان تخصيص أفضل مجموعات مهاراتها وخبرتها، بغض النظر عن وجودها المادي. وسيتعين على أفرقة الأمم المتحدة القطرية أيضا أن تتكيف بسرعة حتى تظل صالحة لتحقيق الغرض المنشود وهي تتعامل مع التحديات والفرص الجديدة والناشئة في البلدان. وفي عام 2022، ستطبق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة منهجية لتقييم القدرات من أجل توجيه المنسقين المقيمين في تعديل الوجود الحالي على أساس الاحتياجات والأولويات الوطنية المتغيرة. ويجب أن يسير ذلك جنبا إلى جنب مع بذل جهود أقوى لزيادة تنقل الموظفين والتعاون مع الحكومات المضيفة، التي لها دور رئيسي تؤديه في التنفيذ الكامل لهذه الأولوية في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

تعزيز التنسيق بين الأعمال الإنسانية والإنمائية والأعمال المتعلقة بالسلام للنهوض بأهداف التنمية المستدامة

52 - لا يزال العنف والنزاع، إلى جانب أزمة المناخ والكوارث الطبيعية المتزايدة والأكثر حدة وتأثير جائحة كوفيد-19، تحدث الدمار. وحتى قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا، أشارت التقديرات إلى أن حوالي 274 مليون شخص كانوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 17 في المائة عن عام 2021. ونظرا للآثار المباشرة للنزاع في أوروبا، فضلا عن آثاره العالمية على البلدان النامية من خلال عدم الاستقرار في أسواق المال والطاقة والغذاء الدولية، ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية إلى 296 مليون شخص. وعلاوة على ذلك، في البلدان الـ 107 المعرضة بشدة لواحد على الأقل من الأبعاد الثلاثة لهذه الصدمة - الغذاء والطاقة والتمويل - التي تضم 1,7 بليون شخص، هناك 55,3 مليون شخص يعانون بالفعل من الفقر و 215 مليون يعانون بالفعل من نقص التغذية. وفي هذا الصدد، أنشأتُ في آذار/مارس 2022 فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل لتنسيق التصدي العالمي للآثار العالمية للحرب في أوكرانيا على النظم العالمية للغذاء والطاقة والتمويل. ونشر الفريق أول موجز سياساتي له بشأن الأثر العالمي للحرب في أوكرانيا على المنظومات الغذائية والطاقية والمالية، يحدد فيه سلسلة من التوصيات للتخفيف من آثار الأزمة.

53 - ومن الواضح أن خطة عام 2030 لا يمكن تحقيقها على الصعيد العالمي إلا إذا غيرنا بشكل كبير الطريقة التي تتعاون بها كيانات الأمم المتحدة في سياقات صعبة تتقاطع فيها التحديات في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام. والاستعراض الشامل لعام 2020 واضح في هذا الصدد. ولا يتعلق الأمر بطمس الاختلافات بين الولايات أو الموارد، بل يتعلق بضمان نشر الأصول عبر ركائز الأمم المتحدة بطرق منسقة لمساعدة البلدان على البقاء على الطريق الصحيح - أو العودة إلى المسار الصحيح - للنهوض بالتنمية المستدامة. وبعبارة أخرى، فإن اتخاذ إجراءات أكثر تكاملا عبر الركائز بالغ الأهمية إذا أردنا أن نكون أكثر فعالية في منع نشوب النزاعات وحدوث الأزمات وظهور مواطن الضعف قبل فوات الأوان وفي تسريع عمليات الانتقال من النزاعات والأزمات عند حدوثها.

54 - ولدينا أساس جيد نبني عليه، بفضل الجهود التي بُذلت بالفعل والإصلاحات التكميلية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهيكل السلام، والإدارة. ويرى الآن حوالي 84 في المائة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج تعاونا وثيقا للأمم المتحدة في جميع الأعمال الإنسانية والإنمائية وأعمال بناء السلام. ووصف حوالي 83 في المائة و 89 في المائة من أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين، على التوالي، تعاونا وثيقا بين الكيانات العاملة في مجال الأنشطة الإنمائية والإنسانية. وكون 75 في المائة

من أعضـاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية و 76 في المائة من المنسـقين المقيمين أبلغوا عن تعاون وثيق بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وبناء السلام يدل على أن هناك مجالا للتحسين.

55 - ومع ذلك، وافق 77 في المائة فقط من حكومات البلدان المسـتفيدة من البرامج على أن المنسـقين المقيمين يسـاهمون في تحقيق أوجه تآزر أقوى في مختلف التدخلات المتعلقة بالعمل الإنسـاني والتنمية والسـلام، وهو ما يمثل انخفاضـا من نسـبة 88 في المائة المبلغ عنها في عام 2020. وحدد المجيبون من كيانات المقر الخبرات المكرسة والقدرات الاحتياطية لدعم مكاتب المنسقين المقيمين، ولا سيما مستشارو السـلام والتنمية، ومسـتشـارو مخاطر الكوارث والحد منها، والدعم المتفاني لتعزيز التنسـيق عبر البرامج، باعتبارها مفيدة في تشـجيع التحليل والتخطيط والبرمجة بشـكل مشـترك. وحدد المجيبون من كيانات المقر الافتقار إلى تقاسم البيانات وقابلية التشغيل البيني للبيانات فيما بين كيانات الأمم المتحدة بوصفه تحديا كبيرا آخر. وفي نهاية المطاف، يُعترف على نطاق واسـع بضـرورة إحداث تغيير أعمق في الثقافة والسـلوك على نطاق إدارة الأمم المتحدة وموظفيها من أجل تعاون أقوى واعتراف حقيقي من جانب جميع الجهات الفاعلة في كل الركائز بالقيمة الفريدة للتنمية بوصفها السبب الجذري للأزمات وحلا لها على حد سواء.

56 - وقد طلبت من مسـتشـاري الخاص المعني بالتكامل البرنامجي أن يعمل مع الكيانات عن كثب على مستوى مختلف الركائز لتحديد سبل لتسريع وتيرة التقدم بالاستناد إلى البيانات المجمعة، ولا سيما في المجالات التي تشـير التعليقات إلى عدم ارتقاء الأداء فيها إلى مسـتوى التوقعات. ونعمل أيضـا على إنجاز اسـتعراض داخلي للجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي لتحديد فرص جديدة للشروع في إدخال تغييرات تدريجيا على صـعيد التعاون بين الأنشـطة الإنسـانية والإنمائية. وفي غضـون ذلك، يجري تعميم عمل اللجنة التوجيهية المشتركة بانتظام على الدول الأعضـاء تماشـيا مع ولاية الاسـتعراض الشـامل لعام 2020، وعُقدت آخر جلسة إحاطة في هذا الصدد في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

57 - والنجاح في الربط بين العناصـر المنعزلة، حيثما يتطلب السـياق القطري ذلك، وفي توسـيع التعاون بين الركائز يتطلبُ مسـتوى انخراط مختلف وحوافز جديدة من الدول الأعضـاء وشـركاء التمويل. وفي ظل وجود اتفاق للتمويل، من المثير للقلق بشـكل خاص أن نسـبة 90 في المائة من المجيبين على الاسـتقصـاءات داخل منظومة الأمم المتحدة لا تزال ترى أن توفُّر تمويل مرن متعدد السـنوات يمكن التنبؤ به مسـألةٌ تُشـكّل تحديا كبيرا، وهذه نسـبة أكبر من نسـبة 72 في المائة المسـجلة في عام 2020 (انظر الشـكل 12). ورُئي أن العقبات الإدارية، بما في ذلك ارتباط الميزانيات بمشـاريع محددة، وحيلولة الجهات المانحة دون تجميع التمويل الإنساني مع التمويل الإنمائي أمورٌ تكرّس العمل بنهج مجزأ.

الشكل 12

العمل الجاري للربط بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام

سؤال: يرجى تقييم مستوى الصعوبات في كل جانب من الجوانب التالية:

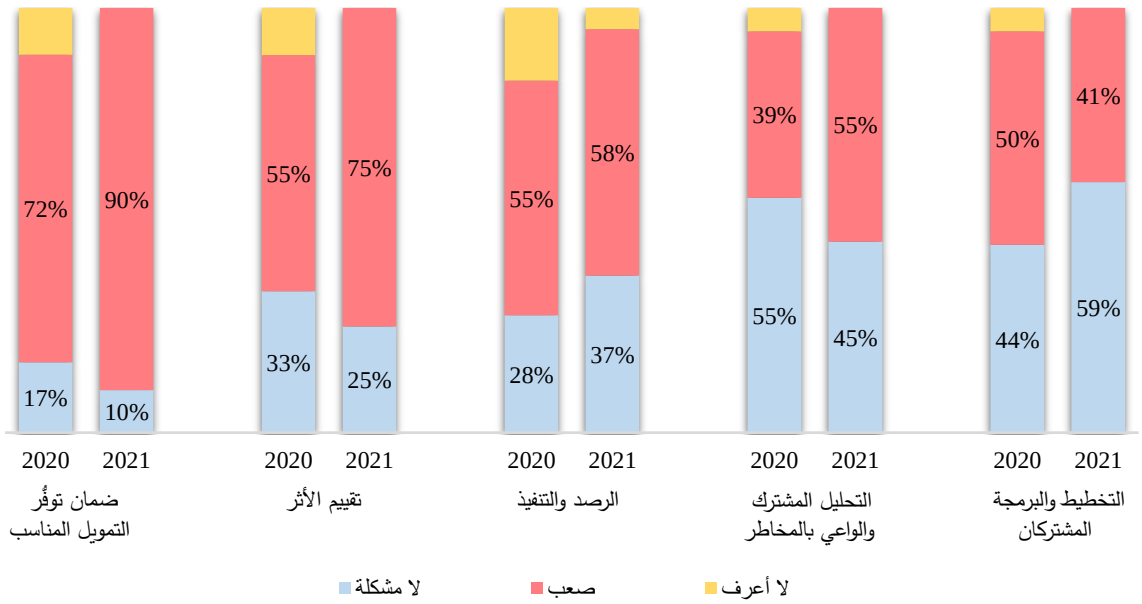

المصدر: استقصاءات لآراء مقار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عامي 2020 و 2021.

58 - ومن شأن وجود آلية تمويل مرنة يمكنها استهداف الأنشطة في المجالات حيث تتقاطع شؤون التنمية والسلام والشؤون الإنسانية أن يُمكّن من إحراز تقدم هائل. ومن المؤسف أن نسبة 29 في المائة فقط من الحكومات المساهمة أبلغت عن عزمها زيادة التمويل من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بحلول عام 2023، وأشارت نسبة 29 في المائة فقط إلى عزمها تقديم المزيد من الدعم للبرامج المشتركة، وإن كانت البلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع تُولَى عموما أولويةً متقدمة عند اتخاذ الحكومات المساهمة قراراتها بشأن تزويد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالتمويل (انظر الشكل 13).

الشكل 13

المجموعات القطرية التي توليها البلدان المساهمة الأولويةَ أكثر من غيرها عند اتخاذ قرارات التمويل

(اختار المجيبون ما يصل إلى مجموعتين قطريتين)

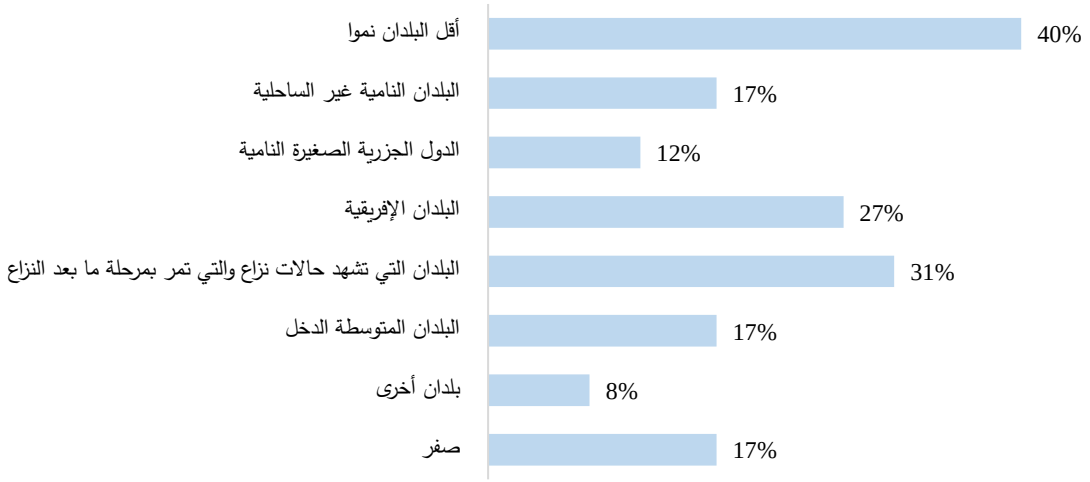

المصدر: استقصاء لآراء حكومات البلدان المساهمة أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2021.

59 - ويجري اتخاذ خطوات في منظومة الأمم المتحدة لتحقيق أقصى قدر من الاتساق، ومن ثمّ تحقيق أقصى أثر، على صعيد مختلف صناديق التمويل الجماعي القائمة، بما فيها صندوق بناء السلام والصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وفي حين ستظل هذه الصناديق محتفظةً بإدارة منفصلة وتركيز برنامجي منفصل، يوجد مجال كبير لتحسين التنسيق على مستوى توزيع التمويل من أجل تحسين الفعالية بوجه عام على الأرض والمساهمة في الجهود الطويلة الأجل لاستحداث آليات تمويل جماعي تكون على قدر أكبر من المرونة.

60 - ويظل من بالغ الأهمية الحرصُ على أن تكون ترتيبات الإدارة على صعيد مختلف الركائز أكثر اتساقا وأكثر تشجيعا على التعاون. ويُتيح اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمناقشة مسألة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية المعاد تشكيل صيغته، عملا بقرار الجمعية العامة 290/75 ألف، فرصاً لضمان تقديم الدعم إلى البلدان المتأثرة بنزاعات والبلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية على نحو متكامل وعلى أساس الهدف العام وهو تحسين نتائجها في مجال التنمية المستدامة. ومما يبعث على تفاؤلي أيضا آفاق استمرار التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ومجلس الأمن ولجنة بناء السلام بطرق منها عقد اجتماعات مشتركة تدعم الحوارات المتعلقة ببلدان بعينها والحوارات المواضيعية. فهذه آفاق مفتوحة أمام الدول الأعضاء تنطوي على إمكانات كبيرة.

عمل المكاتب المتعددة الأقطار على تقديم دعم مصمَّم خصيصا

61 - اتخذ نظام المنسقين المقيمين ومختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مزيدا من الخطوات طوال عام 2021 لتفعيل التوصيات الهادفة إلى تعزيز ما تقدمه الأمم المتحدة إلى البلدان والأقاليم التي تغطيها مكاتب متعددة الأقطار. وقد تجلّت مرة أخرى في العام الماضي التحديات ومواطن الضعف الفريدة التي تعترض هذه البلدان والأقاليم، ومعظمها دول جزرية صغيرة نامية في مناطق البحر الكاريبي والمحيط

الهادئ والمحيط الهندي، حيث حدثت انتكاسات هائلة في النمو الاقتصادي نتيجة غياب السياحة وإغلاق الحدود أثناء الجائحة وتفاقُم آثار تغير المناخ ثم نشوب الحرب في أوكرانيا. ومعظم هذه الدول هي بلدان صافية الاستيراد للأغذية والوقود ومثقلة بالديون، ومن ثم فهي من البلدان النامية الأشدّ عرضة للصدمة الثلاثية الأبعاد الناجمة عن الحرب، فهي عرضة للصدمة على صعيد الغذاء والطاقة والتمويل.

تعزيز الوجود القطري

62 - يسرني جدا أن أرى أن التزامنا بتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على دعم البلدان من خلال مكاتب متعددة الأقطار أصبح حقيقةً واقعةً. فبالمثابرة والعمل مع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، انتقلنا من مرحلة القرارات إلى مرحلة النتائج.

63 - وقد بدأ تنفيذ إطار جديد متعدد الأقطار للتعاون من أجل التنمية المستدامة لبلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والهولندية (2022-2026) في 22 بلدا وإقليما، والعمل جار على وضع إطار جديد للتعاون لمنطقة المحيط الهادئ (2023-2027). وقد حافظ هذا النهج المتعدد الأقطار على أهمية البعد القطري في دعم جميع البلدان والأقاليم المستهدفة مع الاستفادة في الوقت نفسه من القواسم المشتركة بين البلدان محور التركيز.

64 - ونتيجة لاستعراض المكاتب المتعددة الأقطار، أنشأ مكتب التنسيق الإنمائي في تشرين الأول/أكتوبر 2021 مكتبا جديدا لمنسق مقيم وفريقا جديدا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل ميكرونيزيا يغطيان بالاو، وجزر مارشال، وكيريباس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو. وكانت التعليقات المبكرة المتلقاة من الحكومات الوطنية جدّ إيجابية وتظل التطلعات للمكتب شديدة الطموح. وأصبح يوجد موظفون لشؤون التنسيق القطري في كل بلد يغطيه مكتب من المكاتب المتعددة الأقطار في مناطق المحيط الهادئ والبحر الكاريبي والمحيط الهندي، وأُوفد كذلك أخصائيون في شؤون التنسيق الإقليمي لمنطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي لتعزيز التنسيق مع المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية.

65 - وفي سياق إطار التعاون الجديد لمنطقة البحر الكاريبي، التزمت كيانات مثل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتزامات برنامجية أكبر و/أو بإقامة وجود مادي جديد في منطقة شرق البحر الكاريبي. ومن المقرر أن تُفتتح في عام 2022 في أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين ثلاثة مكاتب جديدة للأمم المتحدة مشتركة بين عدة كيانات. وزاد حجم الوجود البرنامجي للأمم المتحدة بشكل كبير أيضا في منطقة المحيط الهادئ، حيث ارتفع من مجموع قيمته 70 مليون دولار وعداد موظفين يبلغ 880 موظفا في عام 2018 إلى مستوى شديد الارتفاع بلغت قيمته 237 مليون دولار في خطط التنفيذ القطرية لعام 2021 بينما بلغ عداد الموظفين القيّمين على التنفيذ 106 1 موظفين.

66 - وتبعثُ الخطوات الأولية للمكاتب المتعددة الأقطار المجدّدة على التفاؤل. وخلال العام الماضي، سخّرت منظومة الأمم المتحدة قدرات المكاتب المتعددة الأقطار الجديدة لتقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في تصديها لجائحة كوفيد-19. وأعادت منظومة الأمم المتحدة في منطقة المحيط الهادئ برمجة نحو 46 في المائة من تدخلات الأمم المتحدة المقرّرة حتى تدعم البلدان المتأثرة بجائحة كوفيد-19. وفي منطقة شرق البحر الكاريبي، حُشد في إطار خطة الأمم المتحدة للاستجابة المتعددة القطاعات أكثر من 45 مليون دولار، وبعد تحقيق نجاح أولي مُددت هذه الخطة حتى عام 2021 للتمكين من مواصلة إعادة

تخصيص الدعم والمساعدة التقنية من الأمم المتحدة لتغطية أولويات مستجدة، منها توسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية والتمويل والشراكات.

67 - وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت الجهود القيادية للمنسقين المقيمين وجهود الأخصائيين المكرسين لحشد الموارد في مكاتب المنسقين المقيمين على تحقيق زيادة كبيرة في مستويات التمويل الجماعي المتاح للدول الجزرية الصغيرة النامية منذ عام 2019. وحصلت منظومة الأمم المتحدة في منطقة المحيط الهادئ من الشركاء في التنمية على مزيج من التمويل الإنمائي والإنساني والتمويل المخصص لجائحة كوفيد-19 زادت قيمته عن 55 مليون دولار بحلول الربع الأول من عام 2022، مما يُتيح تكاملا أكبر في البرمجة المشتركة عن طريق الوكالات الرئيسية ويفتح المجال لحشد تمويل إضافي من الاستثمارات من القطاعين العام والخاص. وزاد عدد برامج الأمم المتحدة المشتركة في منطقة المحيط الهادئ تسعة أضعاف منذ بدء عملية الإصلاح، حيث زاد من 8 برامج في عام 2019 إلى 75 برنامجا في عام 2021.

68 - وأعطى الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة الأولويةَ للدول الجزرية الصغيرة النامية في توزيعه الأولي للتمويل في عامي 2020 و 2021، حيث قدم ما مجموعه 28,6 مليون دولار إلى 19 دولة وإقليما، مع التركيز بشكل خاص على التمويل لأغراض الحماية الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، أسفر إطلاق نداء مكرس لتقديم عروض لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في حزيران/يونيه 2021 إلى حشد مبلغ إضافي قدره 30 مليون دولار لتعزيز القدرة على الصمود من خلال استثمارات مبتكرة ومحفزة. وستشمل المشاريع المرتبطة بذلك 23 كيانا مختلفا من كيانات الأمم المتحدة على الصعيدين القطري والإقليمي، وستستفيد من مبلغ إضافي من المنظومة الإنمائية قدره 17,8 مليون دولار لفائدة تكامل السياسات والتمويل فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

69 - ومن المشجع بصفة خاصة أن نرى كيانات مختلفة من الأمم المتحدة تبذل جهودا لزيادة دعمها للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار التزامات استعراض المكاتب المتعددة الأقطار. فعلى سبيل المثال، تركز مبادرة "النهوض من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية" لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الإسراع بتقديم الدعم التقني والسياساتي في مجالات العمل المناخي والاقتصاد الأزرق والتحول الرقمي والتمويل. ويتشاور مركز التجارة الدولية حاليا مع الشركاء في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بشأن استراتيجية للدول الجزرية الصغيرة النامية تتناول التنويع الاقتصادي؛ وتعزيز قدرة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التغلب على القيود التي تعترضها من حيث البُعد والحجم والهشاشة؛ ودعم البنى التحتية للمجال الرقمي والتجارة الإلكترونية والملكية الفكرية؛ ودعم قدرة المشاريع على تحمل تغير المناخ. وأطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عددا من المبادرات في عام 2021، بالعمل عن كثب مع الكيانات الحكومية الدولية الإقليمية مثل الجماعة الكاريبية، من أجل مكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية وبالأشخاص في نقاط الدخول وفي عرض البحر. وعمل المكتب أيضا مع لجنة المحيط الهندي والدول الأعضاء فيها لوضع خطة عمل إقليمية لحماية الكابلات البحرية وقدرتها على التحمّل في جزر القمر، وسيشيل، ومدغشقر، وموريشيوس. وفي بليز، تعاونَ مكتب المنسق المقيم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتزويد الحكومة المضيفة بمسح للمستثمرين في سياق أهداف التنمية المستدامة الهدفُ منه تيسير وجذب التمويل الإنمائي من القطاع الخاص في إطار 16 مجالا من مجالات فرص الاستثمار ذات الأولوية على الصعيد الوطني. وفي منطقة المحيط الهادئ، أطلق فريق الأمم المتحدة القطري مبادرة بارزة بشأن "التمويل الأزرق" في إطار البرنامج المشترك للشعاب المرجانية

في فيجي، وقد حشدت هذه المبادرة 10 ملايين دولار من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة والصندوق العالمي للشعاب المرجانية، ويُعتزم حشد مبلغ إضافي قدره 50 مليون دولار من الاستثمارات من القطاعين الخاص والعام في التمويل المختلط.

70 - ومن بواعث تفاؤلي التقدم المحرز في تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية بغض النظر عما إذا كان لديها مكتب منسق مقيم خاص بقطر بذاته أو متعدد الأقطار، ويتجلى هذا التقدم أيضا في تحسُّن انطباعات الدول الجزرية الصغيرة النامية عن تواؤم أنشطة أفرقة الأمم المتحدة القطرية مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية الوطنية، حيث ارتفعت من 70 في المائة إلى 84 في المائة.

71 - وما سبق ما هو إلا بداية لما نأمل أن يمثل حقبة جديدة من تعاون الأمم المتحدة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيولَى المزيد من الاهتمام في المستقبل إلى تعظيم ما للدعم المقدم من الأمم المتحدة من أثر على الأرض في ظل استمرار معاناة هذه الدول من التحديات الفريدة التي تواجهها من الناحية المالية ومن حيث الديون والنقل والمناخ، وإلى دعم تعافيها من تعرضها الشديد للآثار المتداخلة لتغير المناخ وجائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا.

جيم - تجميع الأصول الإقليمية لدعم الاحتياجات القطرية

72 - لقد اكتملت إقامة منصات التعاون الإقليمي في جميع المناطق، وهو ما يُوفّر أساسا متينا لتحسين الدعم الإقليمي المقدم إلى البلدان بناء على طلباتها. وشكّلت هذه المسألة محور تركيز ذي أولوية لكل اجتماع من الاجتماعات السنوية الخمسة لمنصات التعاون الإقليمي التي ترأستها نائبة الأمين العام في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل 2022.

73 - والائتلافات المواضيعية الإقليمية هي إحدى سبل العمل الموضوعي الرئيسية التي يمكن لمنصات التعاون الإقليمي أن تتيحها للأفرقة القطرية، فهي تحشد الخبرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بطريقة سريعة لتلبية الاحتياجات الإقليمية والقطرية المتغيرة. وقد أجرت المناطق الخمس تقييما لما تُتيحه ائتلافاتها المواضيعية في عام 2021 أسفرَ عن إدخال تغييرات من حيث محاور التركيز وتأدية العمل (انظر الشكل 14). فعلى سبيل المثال، أُنشئ في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عام 2021 ائتلافٌ مواضيعي بشأن تمويل التنمية كاستجابة مباشرة لطلب من المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وفي منطقة أفريقيا، حُدّد في مشاورة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية أن البيانات والعمل المناخي وأطر الاقتصاد الكلي والتحول الرقمي مجالاتٌ تحتاج إلى الدعم على سبيل الأولوية من الائتلافات المواضيعية/ائتلافات الفرص. وسيلزم بذل المزيد من الجهود في عام 2022 لتعزيز الحوار بين المستويين الإقليمي والقطري وضمان قيام الائتلافات المواضيعية بدورها في تقديم دعم متكامل سريع يلبّي الطلب خدمةً للأولويات في المنطقة.

الشكل 14

الائتلافات المواضيعية الحالية، حسب المنطقة

منطقة أفريقيا
- تعزيز تكامل البيانات والنظم الإحصائية
- إدارةُ الاقتصاد الكلي والتحولُ الاقتصادي
- العائد الديموغرافي (الشباب، نوع الجنس)
- التكنولوجيات الجديدة والتمكين من القيام بتحولات رقمية من أجل النمو والتنمية الشاملين للجميع
- العمل المناخي والقدرة على تحمل تغير المناخ
- السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان.
- التشرد القسري والهجرة
- مبادرات واستراتيجيات دون إقليمية*

*جارٍ العمل على وضعها

منطقة أوروبا ووسط آسيا
- المراهقون والشباب
- المنظومات الغذائية المستدامة
- الصحة والرفاه
- المساواة بين الجنسين
- البيئة وتغيّر المناخ
- الحماية الاجتماعية
- حركات النزوح الكبيرة للأشخاص والتشرد والقدرة على التحمل

منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
- تغير المناخ والقدرة على تحمله
- الجريمة والعنف
- النمو المنصف
- الحوكمة والمؤسسات
- التنقل البشري
- تمويل التنمية

منطقة الدول العربية
- المناخ والبيئة
- العدل والمساواة بين الجنسين
- الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام
- إدارة الاقتصاد
- الخدمات الاجتماعية الشاملة للجميع
- الهجرة
- الحماية الاجتماعية
- عمل الشباب وتمكينهم

منطقة آسيا والمحيط الهادئ
- رفع سقف طموحات العمل المناخي
- بناء القدرة على التحمل
- تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- التعافي الاقتصادي والتعافي من جائحة كوفيد-19 على نحو يشمل الجميع

74 - ومن المجالات الهامة الأخرى ذات الأولوية التي تناولها الاستعراض الإقليمي تزويدُ المنسقين المقيمين بإمكانية الحصول على خدمات الخبراء في المنطقة عند الطلب لتقديم الدعم إلى البلدان في الوقت المناسب تلبيةً لاحتياجاتها وأولوياتها فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إتاحة قائمة خبرات أو شبكات ممارسين. ويشير مسح الأصول الإقليمية، الذي أجراه مركز الفكر الاستراتيجي الدولي (Centro de Pensamiento Estratégico Internacional) في عام 2019 ليُسترشد به في الاستعراض الإقليمي، إلى اتساع نطاق الخبرات الموجودة في المنطقة.

75 - ومن الركائز الهامة وجود مراكز لإدارة المعارف في كل منطقة تُمكّن من تعبئة الخبرات والتجارب في الوقت المناسب لتلبية الاحتياجات المحددة. واتخذت خطوات أيضا لتحقيق الاتساق في هيكل البيانات المتصل بما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة من تخطيطٍ مبني على أدلة ومن برمجةٍ ورصدٍ وإبلاغٍ. فقد أُطلقت منصة الأمم المتحدة للبيانات من أجل التنمية في أفريقيا في عام 2021 لتكون مستودعا إقليميا للبيانات عالية الجودة عن خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وانتُهي من إعداد استراتيجية مشتركة بين الأمم المتحدة وأفريقيا تتعلق بالبيانات والإحصاءات. كما واصلت مجموعة التنسيق الإقليمية المعنية بالبيانات والإحصاءات في أوروبا ووسط آسيا تقديم الدعم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في عام 2021، ووسّعت عضويتها لتشمل الكيانات الرئيسية غير التابعة للأمم المتحدة التي تنشط في مجال البيانات والإحصاءات لتُصبح بذلك أكثر اندماجا ضمن مجتمع الإحصاءات العالمي. وفي منطقة الدول العربية، أُطلقت منصة "منارة" في أوائل عام 2022 التي تحتوي على محرك بحث ذكي، وأدوات لإجراء الاستقصاءات، وتحاليل للبيانات، وعروض تمثيلية للبيانات ونماذج محاكاة، وخاصيات أخرى.

76 - وأُنشئت في جميع المناطق أفرقةٌ إقليمية لإدارة العمليات لتضع وتنفِّذ الاستراتيجيات الإقليمية لتسيير الأعمال لدعم تنفيذ مبادرات الكفاءة في المناطق. وقد أُعدّت استراتيجية لمنطقة الدول العربية، ويجري العمل على الاستراتيجيات في منطقة أفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أوروبا ووسط آسيا، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتُبيّن التقارير التي نشرتها جميع المناطق عن النتائج التي تحققت في إطار منصات التعاون الإقليمي في عام 2021 الإنجازات الجماعية والجهود المشتركة المبذولة على نطاق المنظومة على الصعيد الإقليمي التي ساهمت بالنهوض بخطة عام 2030 وتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مبادرات وأهداف وأولويات إنمائية إقليمية محددة. وأشجع الدول الأعضاء على النظر في كل تقرير من هذه التقارير، وتقديم التوجيه والتعليقات بشأن عمل المنصات المعنية ومحاور تركيزها.

لمحة عامة على الدعم المتكامل المقدم في كل منطقة

77 - في عام 2021، دعمت منصة التعاون الإقليمي في أفريقيا تنفيذَ مبادرة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لترسيخ التكامل الإقليمي وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية بهدف تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقُدِّم الدعم التقني إلى إثيوبيا وتوغو وكينيا ومالي وملاوي ونيجيريا لوضع خطط للتصدي لجائحة كوفيد-19، وتعبئة الموارد البشرية والمالية لدعم التنفيذ، ورصد التقدم المحرز في تنفيذ خطط التصدي في قطاعات المالية والسياحة والنقل. وجمَّعت الائتلافات المواضيعية/ائتلافات الفرص بشأن العمل المناخي والقدرة على التحمل، كما تُعرف في أفريقيا، أصولا إقليمية لتقديم دعم مشترك إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي لإنشاء نظام قاري للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. وسيظل العمل المناخي من أولويات منصة التعاون الإقليمي في أفريقيا في عام 2022 من أجل تسخير الأصول الإقليمية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ المزمع عقده في مصر.

78 - وفي منطقة الدول العربية، قدَّمت منصة التعاون الإقليمي الدعمَ في اعتماد إعلان وزاري يتضمن مبادئ توجيهية رئيسية بشأن توفير الحماية الاجتماعية في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، وفي إنجاز الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية مع الدول الأعضاء. وقدَّمت منصة التعاون الإقليمي الدعمَ أيضا إلى تسعة بلدان في أعمالها التحضيرية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، بما في ذلك تزويدها بتحليلات للسياق الوطني وللتقدم المحرز.

79 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قدَّم الائتلاف المواضيعي بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ الدعمَ إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات في رفع مستوى طموح مساهماتها المحددة وطنياً في الفترة السابقة لانعقاد المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ في غلاسكو بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. فقد قُدِّم الدعم إلى المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في صياغة أطر للتعاون تنطوي على إدراك أكبر للمخاطر وتُراعي المنظور الجنساني وتتمحور حول حقوق الإنسان في بلدان منها أفغانستان وبنغلاديش وتايلند وفييت نام وماليزيا وملديف. وقامت منصة التعاون الإقليمي أيضا بدور تيسيري بين المستويين العالمي والوطني في مسائل مثل المنظومات الغذائية المستدامة وتمويل التنمية.

80 - وفي منطقة أوروبا ووسط آسيا، زوّد الائتلاف المواضيعي بشأن البيئة وتغير المناخ المنسقينَ المقيمين وأفرقةَ الأمم المتحدة القطرية بمجموعة من التدابير لجعل عملية التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة

مراعيةً للبيئة لدعم الدول الأعضاء في "خضرنة" خططها للتعافي. وقدَّم الائتلاف المواضيعي بشأن المنظومات الغذائية المستدامة الدعمَ التقني إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في أعمالها التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية. وأطلق الائتلاف أيضا شبكةً إقليميةً للممارسين تتعلق باستدامة المنظومات الغذائية لتزويد الجهات المعنية الرئيسية بفضاء رقمي منفتح ومفتوح أمام الجميع لتبادل الأفكار والممارسات والمعارف بشأن مجالات السياسات الإقليمية المتصلة بالمنظومات الغذائية.

81 - وقدَّمت منصة التعاون الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الدعمَ إلى المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في صياغة أطر للتعاون تنطوي على إدراك أكبر للمخاطر وأكثر سعيا إلى إحداث التحول، بما في ذلك إطار الأمم المتحدة المتعدد الأقطار للتعاون من أجل التنمية المستدامة الخاص ببلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والهولندية (2022-2026) الذي يشمل 22 بلدا وإقليما، وأطر التعاون المعدّة لبيرو والسلفادور وهندوراس. واستجابة لطلب المنسقين المقيمين في منطقة أمريكا الوسطى وكولومبيا والمكسيك تقديمَ الدعم إليهم في مجال التحديات التي تشكّلها زيادة تدفقات التنقل البشري وما يتصل بذلك من تحديات في توفير الحماية في منطقتهم، نشر الائتلاف المواضيعي بشأن التنقل البشري خبرات على نطاق المنظومة لتيسير تنسيق التدابير بشأن ذلك في مختلف البلدان المتأثرة في المنطقة.

82 - ولقد كان الاستعراض الإقليمي من أشدّ المساعي تعقيدا في هذه العمليات الإصلاحية. لكن بالعمل مع الدول الأعضاء والمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة في جميع المناطق، أحرزنا تقدما لم يسبق له مثيل. وفي عام 2021، سررت بعمل الأصول الإقليمية على نحو أكثر تعاونا وتماسكا لدعم تلبية احتياجات البلدان وأولوياتها مع الاسترشاد في توجيه الدعم بتجارب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وبمعارفهم وخبراتهم. وفي حين نستشعر حماسا صادقا في المناطق مع بدئها حقبة جديدة من التعاون، يبقَى الاختبار الحقيقي لعمليات الإصلاح هو ما إذا كنّا نحقّق أثرا كفيلا بإحداث التحول في البلدان.

83 - وفي هذه المرحلة المبكرة من عمليات الإصلاح الإقليمية التي لا تشير فيها سوى نسبة 54 في المائة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج إلى أنه من السهل الحصول على الخبرات من المكاتب الإقليمية لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من الواضح أنه لا يزال أمامنا طريق طويل لنقطعه لنُحقّق كل ما نطمح إليه[1]. ويتوقَّف نجاح الهيكل الإقليمي الجديد على قدرتنا على الاستجابة آنياً للمطالب المستجدة على الصعيد القطري، وعلى قدرة عملنا على تحقيق أثر على الأرض. ويتطلب ذلك بذل المزيد من الجهود في جميع المناطق لضمان تسخير الخبراء والخبرات لتقديم المشورة المتكاملة في مجال السياسات في أوانه، سواء داخل المنطقة أو خارجها، فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030. وسيكون من الأولويات في عام 2022 توفيرُ مسح محدّث للخبرات المتاحة على المستوى الإقليمي وتفعيلُ النُّظم اللازمة لتسهيل الوصول إلى الخبرات. ولضمان تعبئة جميع الجهات المعنية لدعم أهداف التنمية المستدامة، سيتعين كذلك على منصات التعاون الإقليمي أن تجد سبلا للتواصل على نحو أكثر انتظاما مع الجهات الشريكة الخارجية، بما في ذلك الكيانات الإقليمية ومؤسسات التمويل الإنمائي والقطاع الخاص ومراكز الفكر والأوساط الأكاديمية.

(1) بصورة أكثر تحديدا، رأت نسبة 54 في المائة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج التي ردّت على الاستقصاء أن الحصول على الخبرات سهل، بينما رأت نسبة 19 في المائة أن ذلك صعب؛ وأجابت نسبة 27 في المائة من البلدان التي ردت على الاستقصاء بالقول "لا أعرف/لا ينطبق".

84 - وللتعجيل بإحراز تقدم في العمل على هذه الأولويات، طلبنا إلى مركز الفكر الاستراتيجي الدولي الذي واكب عملية الاستعراض الإقليمي أن يجري تقييما مستقلا وأن يقدم توصيات بينما نواصل العمل على أهدافنا الطموحة للمناطق. وقد ظلت الكيانات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة خارجة لفترة طويلة عن نطاق عمليات الإصلاح والجهود الهادفة إلى تعزيز الاتساق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي كثير من الحالات، كان العمل على المستوى الإقليمي هو أيضا خارج نطاق جهود الإبلاغ الشاملة للمنظومة، مما أدى إلى نقص المساءلة أو إلى بقاء النجاحات التي تحققت مجهولةً إلى حد كبير. ونعمل حاليا على تغيير هذا الواقع من خلال زيادة الأثر والشفافية في الطريقة التي ننشر بها أصولنا الإقليمية.

ثالثا - زيادة الاستجابة المتكاملة لاحتياجات البلدان وأولوياتها في مجال التنمية المستدامة

85 - يشهد العالم حاليا تراجعا في معظم أهداف التنمية المستدامة، حيث تُشعل الحرب الدائرة في أوكرانيا أزمة لها أبعاد ثلاثة - الغذاء والطاقة والتمويل - تضربُ بعضا من أشدّ الناس والبلدان والاقتصادات ضعفاً في العالم. ويأتي كل ذلك في وقت تكابد فيه البلدان النامية مجموعة من التحديات التي ليس لها يد في وجودها ومنها جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والافتقار إلى الموارد الكافية لتمويل التعافي في ظروف يطبعها استمرارُ التفاوتات وازديادُها. فنحن نواجه عاصفة عاتية تهدد بتدمير اقتصادات العديد من البلدان النامية إذا لم تُتخذ تدابير عاجلة.

86 - إننا بحاجة إلى إسعاف عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعودة إلى المسار الصحيح لبلوغ ما نطمح إليه في عام 2030. ويجب التعامل مع الأزمات الحالية المتزامنة التي نواجهها باعتبارها فرصة للدفع باتجاه تحقيق ما يحتاجُه عالمنا من تغيير يُفضي إلى تحوُّله. ويعني ذلك الشروع في عمليات انتقالية عادلة في مجالات الطاقة والاتصال الرقمي والمنظومات الغذائية، ومن شأن هذه العمليات الانتقالية مجتمعةً أن تعود بآثار مضاعفة على مختلف جوانب خطة عام 2030. ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى أن نُنقذ البلدان النامية من شفا الهاوية المالية، وأن نُتيح التمويل المتوفر في النظام المالي الدولي للاقتصادات التي هي في أمسّ الحاجة إليه حتى تتمكن الحكومات من تجنب التخلف عن السداد، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الأشد فقرا وضعفا، والاستمرار في القيام باستثمارات حاسمة في التنمية المستدامة. ولكي نفي بالوعد بعدم ترك أحد خلف الركب، نحتاج إلى جعل الناس محورَ الاهتمام، مُتيحين الحقوق والفرص نفسها للجميع.

87 - وهذه ضرورات موضوعة في صلب الاستعراض الشامل لعام 2020. فقد دعا على وجه التحديد إلى دعم جهود التعافي التي يمكن أن تسرّع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وطلب أيضا من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تركز على الاستثمارات الحيوية في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وتوفير العمل اللائق؛ والعمل المناخي، والنمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، وحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، والانتقال إلى مصادر طاقة جديدة؛ والنهوض بالمساواة بين الجنسين والتصدي للتمييز بجميع أشكاله؛ وتسخير مقدرات التحول الرقمي. وأكّدت الدول الأعضاء أيضا الحاجة إلى تزويد البلدان بدعم معزز ومصمم خصيصا حتى تحشد وسائل التنفيذ، ولا سيما تمويل التنمية.

88 - وفي ظل مواجهة رياح معاكسة عاتية، ليس هناك شك في أن النتائج التي تحققت في العام الماضي بدعم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد أسهمت في إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية

المســـتدامة. فقد بلغت المســـاعدة ما مجموعه 133 مليون طفل في 95 بلدا من خلال برامج التحويلات النقدية؛ وأُتيحت خدمات الصـرف الصـحي الأسـاسـية لما عدده 19,9 مليون فرد؛ وشـملت تدابير الحماية 138 مليون عامل في العالم، وهي تدابير خففت من مخاطر الوفيات والإصـــابات والأمراض المرتبطة بالعمل. وحصل ما عدده 48,7 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس على التعليم، وكانت نسبة 50 في المائة منهم من الفتيات. ويتناول تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بإسهاب هذه النتائج والعديد من النتائج الأخرى. وتبعث هذه النتائج الأمل في وجود أرضـــية خصـــبة لإحراز تقدم. كما أنها تثبت أن الأُسس أصبحت راسخة وأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمستوى التحدي المطروح أمامها وهو تقديم دعم خبراء على قدر أكبر من التكامل لتلبية احتياجات البلدان وأولوياتها في مجال التنمية المستدامة.

89 - وبينما نتطلع إلى المستقبل، سيظل من الحيوي مُضاعفة جهود الدعوة والتوعية الهادفة إلى تعبئة الطموح السياسي للمجتمع الدولي وتحقيق إنجازات على صعيده والحصول على التزامات منه لإنهاء الجائحة وعكس اتجاهات التدهور المعاينة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكفالة عمل مناخي حاسم، وإصلاح النظام المالي الدولي.

90 - وللمساعدة في إعطاء دفعة للتنفيذ، من الضروري أن نعالج على وجه الاستعجال بعض أوجه القصور في استجابتنا التي ساعدت الاستقصاءات الأخيرة في الوقوف عليها. ويشمل ذلك استكمال المسار الحالي نحو اتباع ســلوكيات ونماذج لتســيير الأعمال تكون أكثر تعاونا على صــعيد كل كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وتحســين أدوات التخطيط والبرمجة لدعم تكامل حقيقي للبرامج؛ وزيادة مســتويات الطموح والمعارف والخبرات في المجالات ذات الأولوية المحددة في الاســتعراض الشــامل لعام 2020 لدعم عمليات الانتقال العادلة للبلدان نحو مستقبل مستدام ومنصف يشمل الجميع. وفي سياق ذلك، يجب على المنسقين المقيمين أن يسخروا دورهم التنظيمي للاستعانة بكل خبير متاح لتحقيق نتائج كبرى.

91 - وتهدف المقترحات التي قدمتها في خطتنا المشــتركة إلى توفير المزيد من القوى الدّافعة لإعطاء دفعة للعمل المنجز دعماً لأهداف التنمية المســتدامة. ولقد طلبت من نائبة الأمين العام مواصــلة العمل مع كبار مديري مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المســتدامة لتعزيز ما نقدمه بصــفة جماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة مُسخِّرين خطتنا المشتركة لتحقيق نتائج كبرى.

ألف - نحو تقديم دعم متكامل من أجل التعافي الاقتصـــادي العالمي وإســـعاف عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة

زيادة تكامل الدعم المقدم من الأمم المتحدة

92 - في عام 2021، أعطت اســتجابات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 دليلا واضـحا على القيمة التي توليها الحكومات المضـيفة لتلقّي مشـورة متكاملة في مجال السـياسـات قائمة على الأدلة ولتلقّي الدعم التقني. وكفلت الاسـتجابات للبلدان، التي كانت اسـتجابات شـاملة على الصـعيد الصحي والإنساني والاجتماعي - الاقتصادي، التركيزَ على الاحتياجات الفورية مع السعي في الوقت نفسه إلى حماية المكاسب الإنمائية التي تحقّقت بشق الأنفس. فعلى سبيل المثال، سُلّمت 1,4 بليون جرعة لقاح في 144 بلدا، إضافة إلى تأمين الحصول على 2,8 بليون جرعة إضافية أو تلقيها كتبرعات. وتؤكد النتائج المبكرة لتقييم اســتجابات كامل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 وجودَ صــلة واضحة بين الإصلاح والاتساق البرنامجي، مُشيرة إلى الطريقة الفعالة التي تمكنت بها كيانات الأمم المتحدة

من التكيف بسرعة وإعادة توظيف الأموال والموارد وحشد أموال جديدة وتحويل التحديات إلى فرص. وإذ تجاوز العالم ببطء مرحلة التعافي الفورية، دُمجت جميع خطط الاستجابة الاجتماعية – الاقتصادية في أطر التعاون لضمان أن تَبني الأنشطة في المستقبل على الاستجابات الفورية لحالة الطوارئ وتعزيز الأساس لعمليات الانتقال العادلة للبلدان نحو اقتصادات أكثر استدامة وشمولا.

93 – وفي إطار تقييم استجابات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أفادت الحكومات بأن تأثير مساهمات الأمم المتحدة في الجهود الوطنية في العامين الماضيين كان أكبر في مجال الصحة والرفاه (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة)، وذلك دليل واضح على أثر الاستجابات المتعلقة بجائحة كوفيد-19 (انظر الشكل 15). وتلا ذلك مجالات المساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والأمن الغذائي (الهدف 4)، وتغير المناخ (الهدف 13)، والتعليم (الهدف 4)، والقضاء على الفقر (الهدف 1). ومع دخول الجائحة عامها الثالث، لا يزال مجال الصحة والرفاه (الهدف 3) المجالَ الذي تطلب فيه معظم الحكومات (61 في المائة) الدعم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل العامين المقبلين، وإن أصبح الطلب فيه أقل بكثير مما كان عليه في عام 2020 (75 في المائة). وارتفع ترتيب العمل المناخي (الهدف 13) في قائمة الأولويات.

الشكل 15

مساعدات الأمم المتحدة ومساهماتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في الماضي والمستقبل

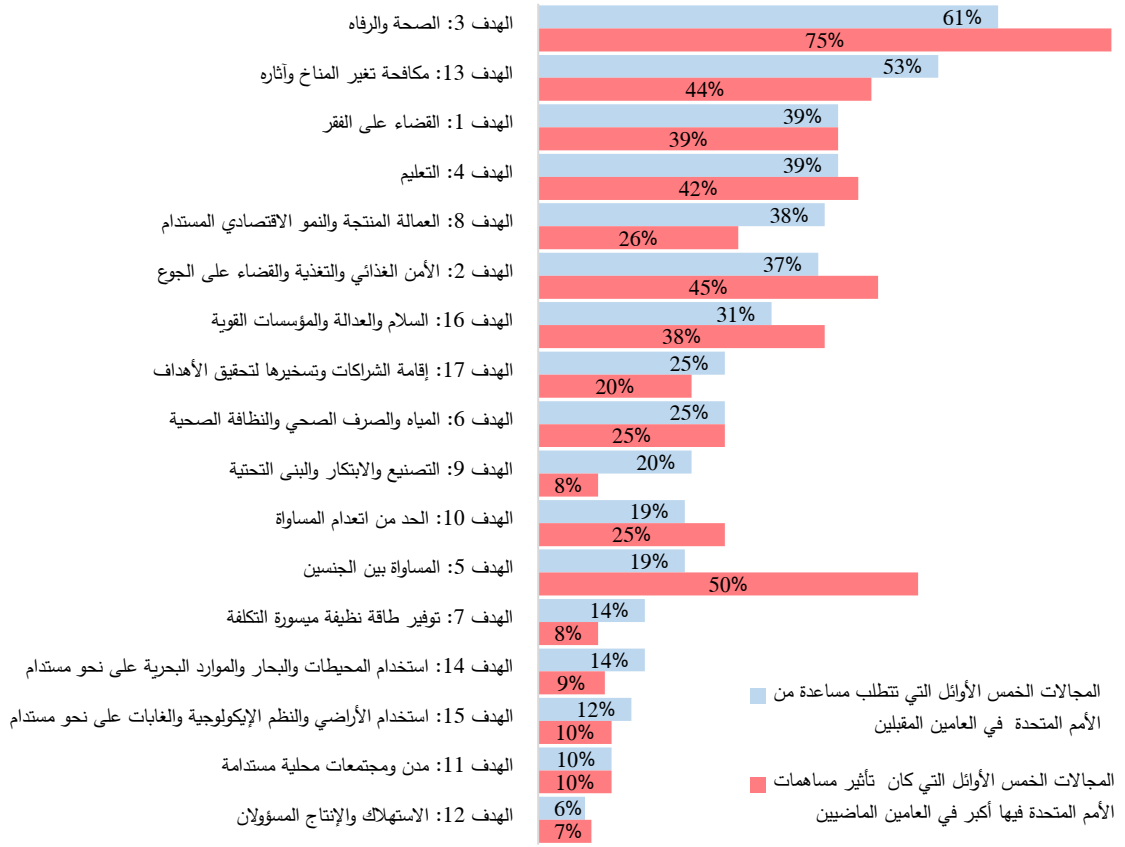

المصدر: استقصاء لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2021.

94 - وأبرز الاستعراض الشامل لعام 2020 أيضا ضرورة أن تستفيد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من المساهمات الفريدة للكيانات وتضيف قيمة إليها، وأن تقدّم مشورة ودعما متكاملين وذي جودة عالية في مجال السياسات، مع التركيز بشكل أكبر على الأعمال والنتائج والاتساق وإحراز التقدم والأثر.

95 - وتعترف البلدان المستفيدة من البرامج بتغير النهج نتيجة لذلك. ففي عام 2021، اتّفقت 94 في المائة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج مع القول بأن أطر التعاون تحدِّد مسارات لتحقيق أقصى قدر ممكن من التآزر على صعيد مختلف أهداف التنمية المستدامة، بينما اتّفقت 86 في المائة مع القول بأن الأمم المتحدة تقدِّم مشورة مشتركةً متكاملةً في مجال السياسات مصمَّمةً خصيصا لتلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية.

96 - ويُعترف أيضا بالقيمة الفريدة للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في البلدان. واختار ما مجموعه 70 في المائة من البلدان الأممَ المتحدة بصفتها الشريك في التنمية المفضل لديهم في الحصول على مشورة في مجال السياسات قائمة على الأدلة، بينما اختارتها 63 في المائة من البلدان في الحصول على مشورة متكاملة في مجال السياسات، وبذلك تقدمت الأمم المتحدة بفارق كبير على غيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف والمؤسسات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية (انظر الشكل 16).

الشكل 16

مقارنة بين الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في التنمية

	كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية	*المؤسسات المالية الدولية*	*المؤسسات المتعددة الأطراف والمؤسسات الإقليمية الأخرى*	*شركاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي*	*الشركاء من بلدان الجنوب*	*الشركاء المهتمون بموضوع معين أو الشركاء بموجب تحالف*
تقديم مشورة في مجال السياسات قائمة على الأدلة	70 في المائة	23 في المائة	29 في المائة	17 في المائة	7 في المائة	9 في المائة
تقديم مشورة متكاملة في مجال السياسات حسب الاقتضاء	63 في المائة	23 في المائة	31 في المائة	11 في المائة	4 في المائة	8 في المائة

المصدر: استقصاء لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2021.

97 - ويتجلى أيضا تزايد التعاون على الصعيد القطري في الزيادة الملحوظة في البرامج المشتركة، حيث يوجد 571 برنامجا مشتركا نشطا موزعين على 101 فريق من أفرقة الأمم المتحدة القطرية بميزانية مجمعة تزيد على 4,7 بلايين دولار، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بما عدده 400 برنامج مشترك نشط موزعين على 84 فريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية بميزانية مجمعة تزيد على 3,4 بلايين دولار في العام السابق[2].

98 - وعلى المستوى العالمي، أتاح اعتماد خطط استراتيجية لما عدده 13 كيانا في عام 2021 فرصةً مهمةً لزيادة مواءمة الأهداف المؤسسية للكيانات ونماذج تسيير أعمالها مع أهداف التنمية المستدامة وفق ما أوعزت به الدول الأعضاء في إطار الاستعراض الشامل لعام 2020. ويُشير التقرير المرحلي عن استجابات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 إلى حدوث بعض التطورات الإيجابية في هذا الصدد، حيث تعكس الخطط الاستراتيجية التزاما قويا تجاه استعادة زخم العمل أو تسريع

(2) "البرامج المشتركة النشطة" هي البرامج التي أنفقت أموالا في العام الماضي.

وتيرته لتحقيق نتائج كفيلة بإحداث التحول، وتجاه زيادة التركيز على البرمجة المشتركة. وتتضمن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا هدفا واضحا هو زيادة صقل ما يقدمه من دعم متكامل، بتزويد المنظومة، على أساس الطلب وفي إطار التنسيق العام للمنسقين المقيمين، بخدمات تلبي الأولويات السياساتية والبرنامجية للحكومات. وهذا تطور إيجابي جاء في إطار جهود أوسع للبرنامج الإنمائي لتعزيز "دوره التكاملي" في سياق جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

99 - وهذه إنجازات هامة. ولكن ينبغي في الوقت نفسه أن نكثف جميع الجهود الهادفة إلى ترك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نموذجَ تقديم الدعم القائم على المشاريع من خلال وكالة واحدة، فهذا نموذج يتزايد بطلانه وهو لا يلائم متطلبات أهداف التنمية المستدامة. ولن يكون الطريق أمامنا في هذا الصدد سهلا. فعلى سبيل المثال، أشار استعراض خارجي مستقل تناول بالتحليل أثرَ عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري[3] إلى أن الانتقال جماعيا في ما نقدمه إلى اتباع "نهج نظمي" يعطي دورا أكبر لتقديم مشورة متكاملة في مجال السياسات يظلُّ أمرا ينبغي تحديده حسب الحالة في هذه المرحلة المبكرة من عمليات الإصلاح[4]. ويتطابق ذلك مع ما توصلنا إليه. وفي عام 2021، لم تؤكد سوى نسبة 66 في المائة من المنسقين المقيمين رضاها ورضا أفرقة الأمم المتحدة القطرية تماماً عن الدعم المتلقى من مقارهم لبلورة سياسات متكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسُجل أعلى مستوى من الرضا في منطقة أفريقيا (86 في المائة) بينما سُجل أدنى مستوى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أوروبا ووسط آسيا (47 في المائة في كل منطقة).

100 - ولا يزال استمرار تنافس كيانات الأمم المتحدة على التمويل المقدم من المانحين من العوامل الرئيسية التي تعترض زيادة التكامل. فعلى الصعيد العالمي، لم تخصص سوى 7 كيانات من 29 كيانا نسبة 15 في المائة على الأقل من الموارد غير الأساسية المرصودة من أجل التنمية للأنشطة المشتركة، وهو ما يتعارض مع ما أوعزت به الدول الأعضاء في القرار 279/72. وعلى صعيد البلدان، أبلغ ما يقرب من ثلاثة أرباع حكومات البلدان المستفيدة من البرامج عن وجود تنافس كبير أو معتدل دون حدوث تغير يذكر منذ عام 2014 (انظر الشكل 17). وأفاد ما يقرب من نصف البلدان المساهمة بعدم حدوث أي تغير منذ عملية الإصلاح، وأشار أكثر من خمسها إلى زيادة التنافس.

101 - وتجدر الإشارة إلى أمر إيجابي في المقابل، فقد اتّفقت 71 في المائة من البلدان المستفيدة من البرامج مع القول بأن كيانات الأمم المتحدة بذلت جهودا لاتباع نهج أكثر تعاونا واتساقا في حشد الموارد.

(3) إسواتيني، وأوغندا، وجورجيا، وكوت ديفوار.

(4) Silke Weinlich and others, *New Rules, Same Practice? Analysing UN Development System Reform Effects at the Country Level*, Discussion Paper 2022/3 (Bonn, German Development Institute, 2022).

الشكل 17

استمرار شيوع التنافس بين كيانات الأمم المتحدة على التمويل من المانحين مع بذل المزيد من الجهود في المقابل من أجل اتباع نهج أكثر تعاونا في حشد الموارد

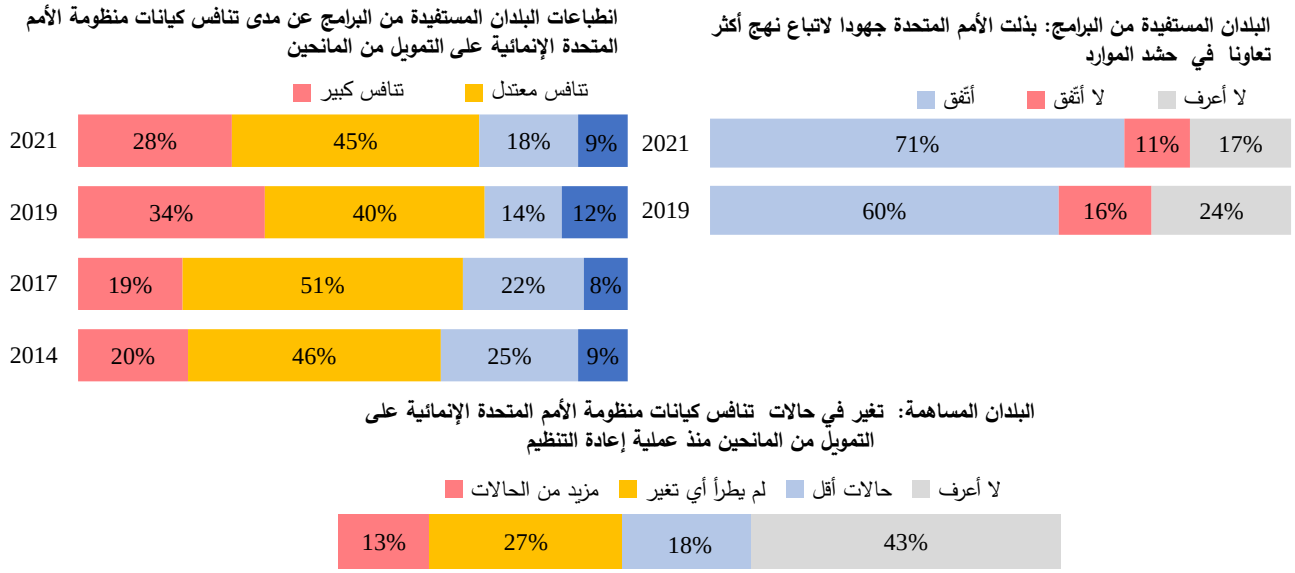

المصدر: استقصاء لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2021.

102 - وسيظل من الأولويات في عام 2022 وما بعده ضمانُ نجاحنا عموماً في تلبية احتياجات البلدان وأولوياتها على نحو متكامل. ويتعين على الأفرقة القطرية أن تستخدم إطار التعاون وما يصاحبه من خطط عمل وإطار تمويلي على أكمل وجه حتى تُترجم روح التعاون المتوخاة في إطار التعاون إلى تكامُل في البرمجة وتناسُب في التمويل. وأمام البرنامج الإنمائي دور هام ليؤديه في إطار وظيفة التكامل المنوطة به.

القضاء على الفقر محورُ عملنا

103 - لقد جعلت جائحة كوفيد-19 العالمَ ينحرف بعيدا عن المسار الصحيح لبلوغ هدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله الذي يسعى إليه. فقد سقط 131 مليون فرد آخر في براثن الفقر في عام 2020 وحده. ويقدر وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي أن أكثر من 276 مليون فرد يواجهون الجوع الشديد بسبب جائحة كوفيد-19. ومن الضروري معالجة مكامن الضعف في النظم الحالية للرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية والتصدي للتمييز المنهجي وعلاقات القوة غير المتكافئة التي كشفتها جائحة كوفيد-19 حتى يتسنى القضاء على الفقر وضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وقد شدّد الاستعراض الشامل لعام 2020 من جديد على أهمية عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تعزيز الدعم الذي تقدمه إلى البلدان في هذه المجالات.

104 - وفي هذا السياق، شددت حكومات البلدان المستفيدة من البرامج على أن الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) من ضمن الأهداف الثلاثة الأوائل من أهداف التنمية المستدامة التي تحتاج فيها إلى مساعدة من الأمم المتحدة في العامين المقبلين بهدف تمكينها من التعافي على نحو مرن يشمل الجميع ويراعي البيئة.

105 - والأمم المتحدة عموما شـــريكٌ يلقى التقدير لدى الحكومات، حيث أشـــارت نســـبة 85 في المائة من الحكومات إلى أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية ســـاعدت بلدانها في تقييم حالة أشـــد الناس فقرا، بينما أشارت نسبة 80 في المائة إلى أنها ساعدتها في تلبية احتياجاتها[5].

التعجيل بتوفير التغطية الصحية للجميع

106 - كشـفت جائحة كوفيد-19 عن مخاطر لطالما جرى تجاهلها، بما في ذلك قصـور النظم الصـحية، والثغرات في الحماية الاجتماعية، والتفاوتات البنيوية. وأبرزت الجائحة كذلك أهمية التأهب لحالات الطوارئ وجعلت من توفير التغطية الصـحية للجميع أمراً ملحاً. ولا يزال مسـتوى طلبات تلقي الدعم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال الصـــحة والرفاه كبيراً، ويُطلب تحديدا تلقّي الدعم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال توفير التغطية الصـحية للجميع بحلول عام 2030، وأتت هذه الطلبات أسـاسـا من حكومات بلدان منخفضة الدخل (76 في المائة) وبلدان من الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل (78 في المائة).

107 - وقد عرضـــتُ في خطتنا المشـــتركة مقترحات محددة لتعزيز الهيكل الصـــحي العالمي. ومن تلك المقترحات دعمُ خطة عالمية للتلقيح ضـــد كوفيد-19، وتعزيزُ منظمة الصـــحة العالمية، وتحســـينُ الأمن والتأهب الصـــحيين العالميين، والاتجاهُ نحو توفير التغطية الصـــحية للجميع. وقد سـرّني أن أرى تأييد الدول الأعضـــاء لهذه المقترحات في المشـــاورات بشـــأن خطتنا المشـــتركة، وســـأكون ممتنا إذا ما اســـتمر الاهتمام في هذا الصدد ونحن نحدّد سبل المضي فيه.

توفير الحماية الاجتماعية للجميع بحلول عام 2030

108 - كشفت أزمة كوفيد-19 حالات القصور البالغ في الحماية الاجتماعية وتركت 4 بلايين فرد، أي أكثر من نصـف سكان العالم، دونَ حماية. وقيّمت الأغلبية السـاحقة من الحكومات المضـيفة (96 في المائة) الدعم المقدم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال النظم الوطنية للحماية الاجتماعية على أنه دعمٌ فعالٌ. وقُيّمت استجابة أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تنفيذ تدابير خاصة ومحددة الأهداف لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل الفقراء وأشد الفئات ضـعفا على أنها استجابة شديدة الفعالية فيما يتعلق بالتدابير التي تستهدف الأطفال والشـــباب (99 في المائة) واللاجئين والمهاجرين والمشـــردين داخليا (90 في المائة)، وعلى أنها أقل فعالية في حالتي المسنين (58 في المائة) والشعوب الأصلية (52 في المائة).

109 - ويُتيح ذلك أساسا متينا لزيادة الدعم في السنوات المقبلة. وفي أيلول/سبتمبر 2021، اقترحت إرساء المسرّع العالمي لفرص العمل والحماية الاجتماعية الذي يهدف إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل 4 بلايين فرد غير مشـــمولين بالحماية وإيجاد ما لا يقل عن 400 مليون فرصـــة عمل بحلول عام 2030 وذلك في إطار الاقتصـاد الأخضـر واقتصـاد الرعاية والاقتصـاد الرقمي أساسـا. وسيُقدم المسرّع الدعمَ للبلدان في وضـــع اســـتراتيجيات وطنية متكاملة وشـــاملة للجميع تتعلق بالعمالة والحماية الاجتماعية، وفي تعزيز التعاون المتعدد الأطراف وزيادة سبل الحصـول على التمويل الدولي. وسيدعم تحالف الوزراء العالي الطموح هذا المســـرّع لتشـــجيع إيجاد فرص عمل في القطاعات الناشـــئة. ومن باب البناء على النموذج المتبع في مؤتمرات القمة التي عقدت مؤخرا مثل مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية، ســـيقوم المنســـقون

(5) بلغت النســـبتان 91 في المائة و 92 في المائة على التوالي في عام 2020. لكن المقياس المســـتخدم كان مختلفا وبالتالي لا يمكن المقارنة على أساس سنوي.

المقيمون بتعبئة أفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من الجهات المعنية في البلدان المستفيدة من البرامج لضمان أن يدعم المسرّعُ العالمي أولويات البلدان واحتياجاتها في مجال الحماية الاجتماعية.

تعبئة العمل الجماعي لإحداث تحوّل في التعليم

110 - تقف أنظمة التعليم في مختلف أنحاء العالم على مفترق طرق. فعلى مدى العامين الماضيين، أدت القيود المتصلة بالجائحة إلى الإغلاق الكامل للمدارس في بلدان لمدة بلغ متوسطها 20 أسبوعا، وهو ما ينطوي على عواقب يُحتمل أن تكون وخيمة على التعلّم والمشاركة المدرسية في المستقبل، ولا سيما بالنسبة للفتيات والفئات المهمشة. ويُفاقم ذلك أزمة التعلّم الموجودة قبلئذ، حيث كان نصف جميع الأطفال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل غير قادرين على قراءة نص بسيط حتى عند بلوغهم سن 10 سنوات. وإضافة إلى ذلك، أشار تقرير مؤثر صادر عن اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم إلى أن أنظمة التعليم في مختلف أنحاء العالم تجد صعوبات في تزويد المتعلمين بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة للنجاح في عالمنا السريع التغير. والحاجة ماسة إلى تحوّلٍ في التعليم لإعداد المجتمعات إعداداً أفضل لمستقبل غامض.

111 - وتؤدي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دورا هاما في دعم الحكومات في تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2021، أفادت 88 في المائة من الحكومات بأنها تلقت دعما من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في توسيع سبل الحصول على التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع. وقيّم جميع المنسقين المقيمين تقريبا الدعم المقدم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في عناصر مختلفة من عناصر التعليم على أنه فعالٌ، مثل مساعدتهم في تحسين الدراية الرقمية للأطفال والمراهقين (99 في المائة) وخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، ولا سيما الفتيات (96 في المائة). وحصل على خدمات التعليم بدعم من الأمم المتحدة ما عدده 48,7 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس نصفُهم من الفتيات، ومنهم 6,4 ملايين طفل متنقل و 31,7 مليون طفل في سياقات حالات إنسانية. وفي الوقت نفسه، لا يزال الدعم المقدم إلى قطاع التعليم مجزأ، ولدى أقل من نصف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية استراتيجيةٌ تتعلق بهذا القطاع وفقا لما خلُص إليه استقصاء المقار. وعلى الصعيد العالمي، اتُّخذت مجموعة من الخطوات الهامة لتعزيز التعاون في النظام التعليمي، ومنها إنشاء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لجنة توجيهية جديدة رفيعة المستوى معنية بهدف التنمية المستدامة 4 الخاص بالتعليم حتى عام 2030.

112 - ويشكّل تعزيز ما تقدمه أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال التعليم جزءا هاما من الاستعدادات لمؤتمر القمة بشأن إحداث تحوّل في مجال التعليم الذي سأعقدُه في أيلول/سبتمبر 2022. ويسعى مؤتمر القمة إلى تجديد الالتزام السياسي والالتزام العام تجاه التعليم بوصفه من المنافع العامة الأهمّ. ويهدف إلى تعبئة ما يلزم من عمل وطموح وتضامن وحلول لبلورة تصور جديد للتعليم لاستعادة ما ضاع من تعلّم نتيجة الجائحة وتسريع وتيرة تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. وستدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بقيادة المنسق المقيم، البلدانَ في إجراء مشاورات وطنية شاملة للجميع لوضع بيان التزامٍ وطنيٍ بإحداث تحوّل في مجال التعليم بحلول عام 2030.

تعزيز القدرات الوطنية على توليد البيانات واستخدامها

113 - ما زلت أشعر بخيبة الأمل إزاء الافتقار إلى بيانات موثوقة حسنة التوقيت، فبدونها لا يمكن رصد أهداف التنمية المستدامة أو تحقيقها على النحو الواجب. كما أن ذلك يجعل من الوفاء بتعهّدنا بعدم ترك أحد

خلف الركب أمراً بعيد المنال إلى حد مفجع. وهذا أمر غير مقبول بالمرة بعد سبع سنوات من العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

114 - وترمي الغاية 17-18 من أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية في مجال بناء القدرات لتحقيق زيادة كبيرة في توفر بيانات موثوقة عالية الجودة وحسنة التوقيت تكون مفصّلة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والعرق والأصل الإثني والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغير ذلك من الخصائص التي لها أهمية في السياقات الوطنية. ولم نف بعد بهذا الالتزام على مستوى معظم المؤشرات.

115 - وهذا مجال تتمتع فيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بميزة نسبية قوية بوصفها شريكاً قديماً وقيّماً للحكومات. وفي عام 2021، قدّمت نسبة 95 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية الدعمَ لتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، وأفادت نسبة 53 في المائة منها بحدوث تحسّن في الجمع المشترك للبيانات والابتكار. واتّفقت أغلبية كبيرة من الحكومات (91 في المائة) والمنسقين المقيمين (85 في المائة) مع القول بأن الأمم المتحدة تسهم في تعزيز القدرات الوطنية في مجالي الإحصاءات والتخطيط. وأصبح لدى 43 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية خططُ عملٍ متفق عليها لتنسيق وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، وهذه نسبة تتجاوز نسبة العام السابق بأكثر من الضعف. ودعمت أفرقة الأمم المتحدة القطرية أيضا تعزيزَ القدرات الإحصائية الوطنية في مجال تصنيف البيانات حسب نوع الجنس (82 في المائة) والسن (76 في المائة) والإعاقة (65 في المائة)، وبدرجة أقل حسب الأصل الإثني (28 في المائة) والعرق (20 في المائة).

نحو تحقيق مزيد من التقدم الملموس في المساواة بين الجنسين وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات

116 - وفقا لأحدث تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، سيستغرق سد الفجوة بين الجنسين في العالم بشكل عام أكثر من 135 عاما بينما سيستغرق سد هذه الفجوة من حيث المشاركة الاقتصادية والفرص 267 عاما. ونتيجة لجائحة كوفيد-19، اشتدّ العنف ضد النساء والفتيات؛ وازداد زواج الأطفال بعد أن كان آخذا في الانخفاض في السنوات الأخيرة؛ وما زالت النساء عرضة لفقدان العمل أكثر من غيرهن ولزيادة عبء أعمال الرعاية الملقى على عاتقهن.

117 - وفي ظل استمرار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز تركيزها على المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وضعت حكومات البلدان المستفيدة من البرامج المساواةَ بين الجنسين في المرتبة الثانية في ترتيب المجالات التي حظيت بدعم كبير على مدى العامين الماضيين. وقام 19 فريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي وضعت إطارا للتعاون في عام 2021 والبالغ عددها 27 فريقا بإدراج نتيجة مكرسة للمساواة بين الجنسين في الأطر. وظلت المساواة بين الجنسين محور تركيز رئيسي للأنشطة المشتركة، حيث أبلغت نسبة 87 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية عن تركيز برنامج مشترك واحد أو أكثر على الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

118 - وشهد عام 2021 زيادة في القدرات المتاحة لتناول الأولويات الجنسانية للبلدان في أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وبالإضافة إلى وجود هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في 76 بلدا، أُوفد مستشارون للشؤون الجنسانية إلى 21 مكتبا لمنسقين مقيمين في بلدان ليس فيها وجود لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك من خلال شراكة مع هذه الهيئة. ولدى 86 في المائة

من أفرقة الأمم المتحدة القطرية آليات مكرسة لدعم العمل المشترك على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنها الأفرقة المواضيعية الجنسانية.

119 - وقيَّمت أفرقة الأمم المتحدة القطرية الدعم المقدم من الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين على أنه فعال عموما (انظر الشكل 18).

الشكل 18

فعالية الدعم المقدم

	فعال	*غير فعال*	*لا أعرف*
تعزيز الآليات المؤسسية والأطر القانونية لمنع العنف والتمييز ضد النساء والفتيات والقضاء عليهما	92 في المائة	5 في المائة	3 في المائة
تنفيذ تدابير محددة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنساني	88 في المائة	10 في المائة	2 في المائة
الخبرة في مجال المساواة بين الجنسين	95 في المائة	5 في المائة	صفر في المائة
تعزيز جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وإتاحتها واستخدامها	78 في المائة	14 في المائة	8 في المائة

120 - وانصب التركيز في نسبة هامة من عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية على معالجة مسألة عدم المساواة بين الجنسين في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتصدي للعنف ضد النساء والفتيات. فقد أسهمت مبادرة تسليط الضوء (Spotlight Initiative)، وهي شراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ترمي إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، على نحو ما أُشير إليها في تقريرها للفترة 2020-2021، في زيادة بنسبة 32 في المائة في الميزانيات الوطنية المخصصة لمنع العنف ضد النساء والفتيات وتوقيع 84 من القوانين والسياسات أو تعزيزها في 17 بلداً. وساعدت تلك المبادرة أيضاً في زيادة بنسبة 22 في المائة في عدد أحكام الإدانة التي صدرت ضد مرتكبي العنف، وفي تزويد أكثر من 650 000 امرأة وفتاة بخدمات الوقاية من العنف الجنساني وذلك على الرغم من القيود وعمليات الإغلاق الشامل التي فرضتها جائحة كوفيد-19.

121 - وأدى كذلك تركيز الاهتمام في الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها على المسائل الجنسانية إلى زيادة متعددة الجوانب في الموارد المخصصة للبرامج التي تعد المساواة بين الجنسين هدفاً رئيسياً فيها. وسجلت مخصصات الميزانية طفرة من 5 في المائة من إجمالي التمويل (1,9 مليون دولار) في النداء الأول إلى 64 في المائة (11,9 مليون دولار) في النداء الثاني. وتعكف صناديق أخرى الآن على تكرار هذا النموذج، مثل الصندوق الاستئماني الخاص من أجل أفغانستان.

122 - وقد ساعد وضع خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وسجل أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية المتعلق بالمساواة بين الجنسين في ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتعافي من جائحة كوفيد-19 على نحو مراعٍ للمنظور الجنساني. وتُظهر التقارير المتعلقة بسجل أداء الأفرقة القطرية زيادة في تقبُّل تعميم مراعاة المنظور الجنساني مثلما يتضح من جملة أمور منها تزايد عدد الأهداف المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية في الخطط الاستراتيجية وأُطر التعاون. وعلى الصعيد العالمي، كانت 64 في المائة من جميع التصنيفات تندرج في فئتَي "يستوفي المتطلبات" أو "يتجاوز المتطلبات". وعلى الصعيد القطري، قدم 61 فريقاً قطريا تقريراً في عام 2021، وهو ما يمثِّل زيادة عن 38 فريقاً في عام 2020.

123 - ويقدم الشكل 19 بياناً مفصلاً للأداء في السنوات الأربع الماضية.

الشكل 19

أداء خطة عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية على نطاق المنظومة للفترة 2018-2021

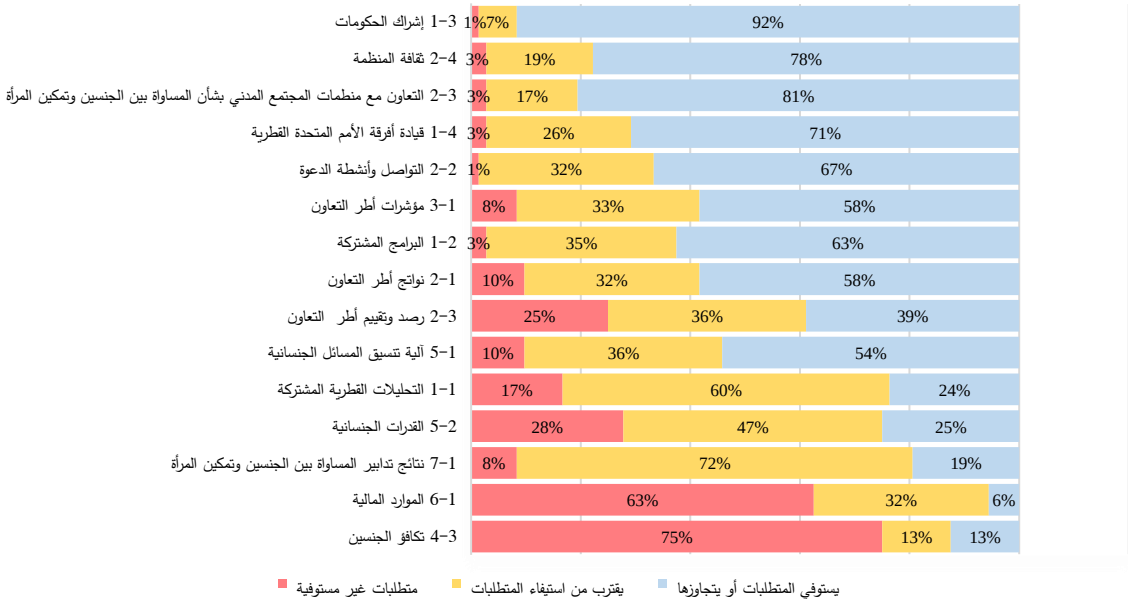

المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2021.

124 - وعلى ذلك، ثمة الكثير من الجهود التي يتعين علينا بذلها لعكس الاتجاه المتعلق بمسألة المساواة بين الجنسين، في وقت لم يُحرز فيه تقدم يُذكر في الهدف 5 في جميع المناطق بالنسبة لمعظم الغايات والمؤشرات واشتداد سوء التوقعات الناجم عن الجائحة. فاستناداً إلى التقدم الذي أحرزناه في تحقيق تكافؤ الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة، من المهم أن تحدد الأفرقة القطرية أهدافا تكون طموحة لضمان أن نكون قادرين على مساعدة الحكومات على الارتقاء بالإجراءات بطريقة تساعد حقاً في تغيير الديناميات الميدانية. ففي هذه المرحلة الزمنية، لا تزال جهودنا، في كثير من الأحيان، صغيرة النطاق لمعالجة الثغرات الواسعة القائمة في مجال المساواة بين الجنسين. وباستطلاع السنوات الأربع الماضية، لم يستوفِ أو يتجاوز 9 متطلبات أو أكثر من متطلبات الأداء الخمسة عشر الواردة في سجل الأداء (60 في المائة) إلا 25 فريقاً (34,7 في المائة) من بين الأفرقة القطرية البالغ عددها 72 فريقاً التي أكملت تقريرا شاملا استناداً إلى سجل أداء الأفرقة القطرية.

125 - وفي إطار خطتنا المشتركة، أحث الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على النظر في اتخاذ خمسة تدابير ذات صلة تفضي إلى التحوّل، تمشياً مع النداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان الذي وجّهته، هي: (أ) الإعمال الكامل للمساواة في الحقوق، بما في ذلك بإلغاء جميع القوانين التي تميز بين الجنسين (الغاية 5-1 من الأهداف)؛ و (ب) اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التكافؤ بين الجنسين في جميع المجالات وعلى جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك إقرار حصص واتخاذ تدابير خاصة (الغاية 5-ج)؛ و (ج) تيسير الإدماج الاقتصادي للمرأة، بما في ذلك من خلال الاستثمار الواسع النطاق في اقتصاد الرعاية والمساواة في الأجور، وزيادة الدعم المقدم إلى صاحبات الأعمال الحرة (الغايات 5-4

و 5-5 و 5-أ)؛ و (د) زيادة إدماج أصوات النساء الشابات؛ و (هـ) وضع خطط للاستجابة لحالات الطوارئ للتعجيل بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات (الغاية 5-2).

126 - وبالإضافة إلى ذلك، وسعياً إلى زيادة تحسين عروض الأمم المتحدة، طلبتُ إلى نائبة الأمين العام أن تأخذ زمام المبادرة في استعراض قدرات منظومة الأمم المتحدة في مراعاة الاعتبارات الجنسانية، يشمل ملاك الموظفين والموارد والهيكل التنظيمي، لتحقيق المساواة بين الجنسين باعتبارها مسألة ذات أولوية أساسية على صعيد جميع الكيانات، بالتعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وسيؤدي الاستعراض إلى إصدار توصيات بشأن السبل الكفيلة بجعل مسألة المساواة بين الجنسين مسؤولية وأولوية مشتركة على نطاق جميع الولايات، وإدماجها في النقاط المرجعية لوضع البرامج والتمويل، ودعمها بمجموعات من المهارات وهيكل ملاك للموظفين يكون متسقاً ويحقق أقصى قدر من الخبرة، مع التقليل إلى أدنى حد من ازدواجية العمل.

تيسير إشراك الشباب وإدماجهم بصورة مجدية

127 - لقد عانى الشباب من انتكاسات جسيمة في مجالات تعلُّمهم وصحتهم العقلية وفرصهم الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى استفحال الثغرات التي كانت قائمة سابقاً في مجال دعم الشباب. وفي الوقت نفسه، هناك اعتراف متزايد بدور الشباب باعتبارهم عوامل إيجابية للتغيير ومساهمين أساسيين في النهوض بتنفيذ خطة عام 2030. ويتجلى ذلك أيضاً في ارتفاع الطلب على الدعم المقدم من الأمم المتحدة فيما يتعلق بإدماج الشباب.

128 - وأشار 76 في المائة من المنسقين المقيمين إلى أن بلدهم المضيف طلب تزويده بالدعم بشأن الشباب (انظر الشكل 20). وتمثِّل استراتيجية الأمم المتحدة للشباب، التي استُحدثت في عام 2018، أول إطار يُوضع على نطاق المنظومة للعمل من أجل الشباب ومعهم وإلى جانبهم. ومن بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي تسترشد بالاستراتيجية، يقوم 121 فريقاً من أصل 130 من الأفرقة القطرية بإشراك الشباب في أعمالها، مع تسجيل مشاركة جيدة على مستوى القاعدة الشعبية (80 في المائة) ومع الفتيات والشابات (80 في المائة). ويعتبر المنسقون المقيمون مشاركةَ أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تلبية الاحتياجات المحددة للشباب أقوى مشاركة في إعادة صقل مهارات الشباب وتعزيزها لغرض العمل (89 في المائة) وفي مجال الحماية الصحية والاجتماعية (87 في المائة)، وأضعفها في مجال تعزيز الأطر القانونية لتحسين تمثيل الشباب سياسياً.

الشكل 20

استجابة المنسقين المقيمين لمشاركة أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال الشباب

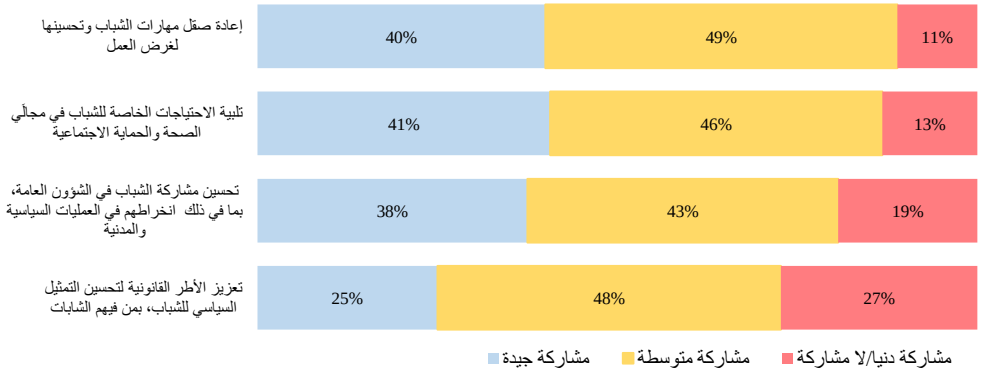

المصدر: استقصاء لآراء المنسقين المقيمين أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2021.

129 - يتناول تقرير عام 2022 عن تنفيذ استراتيجية الشباب بشكل أوفى جهود كيانات الأمم المتحدة و 130 فريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية على أساس مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية، ويبيِّن حجم وعمق الالتزام بالتحسين التدريجي لما تبذله منظومة الأمم المتحدة من جهود من أجل الشباب وعلى أيديهم وبمشاركتهم، مع الإشارة أيضاً إلى المجالات التي يتعين إيلاؤها مزيدا من الاهتمام لصالح كل كيان وفريق قطري. ومع ذلك، يشير تقييم للبرامج المتعلقة بالشباب في منظومة الأمم المتحدة عن الفترة من عام 2015 إلى عام 2020 إلى أن هناك مجالاً كبيراً لا يزال قائما لتحسين كيفية تعامل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع الشباب، وتجاوز معاملتهم على أنهم مستفيدين، ولتعزيز الجهود المبذولة للوصول إلى أكثر الشباب تهميشاً وضعفاً[6].

130 - ولكي تكون الأمم المتحدة مجدية وذات فعالية في المستقبل، يجب عليها أن تكثف عملها من أجل الشباب ومعهم، وخاصة على الصعيد القطري. فمن شأن اقتراحي الداعي إلى إنشاء مكتب للأمم المتحدة معني بالشباب في الأمانة العامة للأمم المتحدة، إذا مضت الدول الأعضاء قدما في تنفيذه، أن يعزز قدرة منظومة الأمم المتحدة بأسرها على تحقيق هذا الهدف. ومن خلال تعزيز تركيز الاهتمام على أنشطة الدعوة والابتكار والتنسيق والمساءلة على نطاق المنظومة وجعله أكثر استدامةً، سيساعد المكتب الجديد في كفالة أن تكون قضايا الشباب ومصالحهم مندرجةً في صميم عمل المنظمة وعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على جميع المستويات.

تعميم إدماج منظور الإعاقة

131 - الأشخاص ذوو الإعاقة هم أكبر أقلية في العالم، بتعداد بليون شخص، حيث يمثِّلون أكثر من 15 في المائة من سكان العالم. ويقل احتمال حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الرعاية الصحية والتعليم والعمل ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية حتى في الظروف العادية. ومن الأرجح أن يعانوا الفقر ويتعرضوا للعنف والإهمال وسوء المعاملة بنسب أعلى، وهم من بين الأشد عرضة للتهميش في أي مجتمع

(6) صندوق الأمم المتحدة للسكان، "What works to amplify the rights and voices of youth?", December 2021.

يمر بأزمات. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم هذا الوضع، فكانت آثارها، المباشرة منها وغير المباشرة، أشد على الأشخاص ذوي الإعاقة منها على غيرهم. وتشكِّل مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها، علاوةً على جميع الجهود المبذولة في مجال التنمية، أحد الشروط الأساسية للوفاء بالعهد المقطوع ألاَّ يترك أحدٌ خلف الركب، وامتحاناً حاسماً للالتزامات العالمية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

132 - وقد أتاحت استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، منذ الاعلان عنها في عام 2019، إطاراً ملموساً لإحراز تقدم مُحدثٍ للتحول بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق برامج المنظمة وعملياتها على السواء. فالتقدم المحرز في إدماج منظور الإعاقة خلال السنتين الأوليَين من تاريخ الاستراتيجية واضح. غير أنه مع استيفاء 15 في المائة من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية و 21 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية فقط نسبةَ 50 في المائة على الأقل من المؤشرات الواردة في إطار المساءلة الذي تنص عليه الاستراتيجية أو تجاوزها تلك النسبة، ما زال يتعين تحقيق الكثير من المنجزات، وبذل مزيد من الجهود الكفيلة بتنفيذ الاستراتيجية تنفيذاً كاملاً.

133 - وسيكون من الأهمية بمكان بذل جهود متضافرة بشأن إدماج كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لمنظور الإعاقة في جميع برامجها وعملياتها، ولا سيما فيما يتعلق بالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، من أجل تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية. ففي عام 2021، استوفت 44 في المائة من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية متطلبات تيسير إمكانية الوصول التي تسهِل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الكاملة في الحياة بجميع جوانبها. ويتناول ما مجموعه 21 كيانا مسألة إدماج منظور الإعاقة في خططها الاستراتيجية بشكل ما، رغم أن الكيانات التي استوفت أو تجاوزت المتطلبات الإطارية لا تتجاوز نسبتها 28 في المائة. ويعكف ما مجموعه 44 أفي المائة من الكيانات على إعداد وتنفيذ خطط عمل لمعالجة مسألة إمكانية الوصول المادي والرقمي، في حين أنه فيما يتعلق بمسألة التشاور لا يبلغ إلا ما نسبته 12 في المائة من الكيانات و 36 في المائة من الأفرقة القطرية عن استيفائها المتطلبات الإطارية أو تجاوزها لها بالتواصل على نحو هادف مع الأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق جميع أعمالها، بما في ذلك التخطيط وتصميم البرامج وتنفيذها.

134 - وعُممت مراعاة منظور الإعاقة في تدابير المنظومة المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد-19، وذلك من خلال العمل المنسق الذي تبذله شبكة جهات التنسيق التابعة للكيان المتضمن في الاستراتيجية وفرقة عمل محددة المدة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية لدعم إعداد خطط التصدي والتدابير المكرسة لإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بطرق منها أساليب الاتصال المراعية لمنظور الإعاقة ولإمكانية الوصول وإدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في حملات التطعيم ونشر اللقاحات.

135 - وواصل الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة تمويل 35 برنامجا مشتركا في البلدان بشأن الحماية الاجتماعية المتكاملة، منها 10 برامج موجهة مباشرةً للأشخاص ذوي الإعاقة و 12 برنامجا لتعميم مراعاة منظور الإعاقة في السياسات المتكاملة المتعلقة بالحماية الاجتماعية وعدم ترك أحد خلف الركب. وإضافةً إلى ذلك، ومن خلال الدعم المقدم من شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2021، نُفِّذ 42 من البرامج المشتركة المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة على المستويَين القطري والمتعدد الأقطار.

النهوض بحقوق الإنسان حتى لا يُترك أي أحد خلف الركب

136 - طلب الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 أن تساعد كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الحكومات، بناءً على طلبها، في ما تبذله من جهود لاحترام التزاماتها والوفاء بتعهداتها في مجال حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي، باعتبار ذلك وسيلة حاسمة لتفعيل التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

137 - وردا على ذلك، أفادت معظم أفرقة الأمم المتحدة القطرية (89 في المائة) أنها استندت على سبيل المثال إلى توصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان لإثراء تحليلها. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت 48 في المائة من تلك الأفرقة الحكومات بشأن الالتزامات المتعهد بها بموجب معاهدات حقوق الإنسان و 42 في المائة بشأن الاستعراضات الدورية الشاملة. وفي بعض الحالات، يظل هذا المسعى أقل من توقعات الحكومات، حيث أشار بعضها إلى ضرورة زيادة الموارد المالية والتقنية اللازمة لدعم الامتثال لمعاهدات حقوق الإنسان وإعداد تقارير حقوق الإنسان.

138 - ولمواصلة تعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية وخبراتها في مجال حقوق الإنسان، واصل المنسقون المقيمون، بناءً على طلب الدول الأعضاء وبالتشاور معها، إيفاد مستشارين في مجال حقوق الإنسان إلى 54 بلدا (بما يشكِّل ارتفاعا من 43 بلدا في عام 2020)، بتمويل من الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لتعميم مراعاة حقوق الإنسان.

تحقيق عمليات انتقالية متكاملة وعادلة في مجالات الطاقة والمنظومات الغذائية والاتصال الإلكتروني

139 - تنطوي عمليات الانتقال العادلة في مجالات الطاقة والمنظومات الغذائية والاتصال الإلكتروني على إمكانية إطلاق العنان لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع آثار مضاعفة على نطاق جميع الأهداف.

140 - وستدعم عمليات الانتقال العادلة في مجال الطاقة جهود البلدان الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حدود لا تتجاوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، وإضفاء التكامل على العمل المناخي كاعتبار أساسي على نطاق جميع الجهود المبذولة لتهيئة اقتصاد أكثر مراعاةً للبيئة وأكثر استدامة.

141 - وسيقضي إحداث التحول في المنظومات الغذائية على سبب رئيسي من أسباب عدم المساواة بالنسبة لـ 3 بلايين شخص يتعذر عليهم الحصول على نظام غذائي صحي، ويقلل إلى حد كبير من مستوى التقزم ويتيح منافع في مجالات النمو الإدراكي والتحصيل العلمي. وسيقلِّل ذلك من انبعاثات غازات الدفيئة في المنظومة الغذائية، ويعزز القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية، ويساعد في الحد من فقدان التنوع البيولوجي، ويقلِّل إلى حد كبير من العبء الاقتصادي الناجم عن نقص التغذية.

142 - وسيسخِّر إحداث تحول رقمي عادل الترابط بين الأشخاص والمنظمات والتكنولوجيا لضمان حصول البلدان على التعليم الجيد، والعمل عن بعد، والتجارة الإلكترونية، والتكنولوجيات المالية وأنظمة المدفوعات، وتقديم الخدمات الأساسية بالوسائل الافتراضية، وهو ما يضمن قدرة المجتمعات المحلية على جني فوائد الرقمنة والتكيف مع مستقبل العمل؛ مع ضمان إمكانية حصول البلدان على البيانات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وأنظمة المراقبة لقياس حالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

143 - ومن خلال مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية، والحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المنعقد في غلاسكو في عام 2021، دعمت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الدول الأعضاء في تحقيق معالم رئيسية، من بينها 110 مسارات وطنية تحدد أولويات البلدان فيما يتعلق بعمليات انتقال منظوماتها الغذائية وإعداد خريطة طريق عالمية نحو تحقيق الهدف 7 بحلول عام 2030. وتشكِّل هذه الإنجازات نتائج مباشرة لجهودنا الإصلاحية. فعلى الصعيد العالمي، كانت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تحت قيادة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، متحدةً في جهودها المبذولة في مجال الدعوة، حيث استمدت من فرادى الوكالات الخبرة والتأثير لرفع مستوى الطموح العالمي. واستعان المنسقون المقيمون بقيادتهم في عقد الاجتماعات لجلب أصحاب المصلحة المعنيين إلى دعم طموحات البلدان واحتياجاتها.

144 - ويجب علينا الآن أن نبلغ بهذا المسعى مستوىً تالياً لضمان أن تحقق خططنا وطموحاتنا نتائج ملموسة في الميدان. فقد أتاح نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه فرصاً جديدة للأمم المتحدة لعقد الاجتماعات على المستوى القطري ومساعدة الحكومات على زيادة الفرص والزخم المتولِّدين عن مؤتمرات القمة العالمية وغيرها من المبادرات العالمية المرتبطة بعمليات الانتقال الأساسية هذه إلى أقصى حد.

اتخاذ إجراءات متعلقة بالمناخ والعيش في سلام مع الطبيعة

145 - قدمت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مع اضطلاع المنسقين المقيمين بدور متزايد النشاط على الصعيد القطري، الدعم إلى البلدان لمساعدتها في كفالة أن تجسّد العمليات الحكومية الدولية في عام 2021، مثل مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المنعقد في غلاسكو، والجزء الأول من الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ومؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية، والحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، الأولويات الوطنية في مجال التنمية المستدامة، وفي تحفيز المزيد من الطموح للإجراءات المتعلقة بالمناخ والاستدامة البيئية.

146 - وتأهباً للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تلقى 120 بلداً، في إطار مبادرة الوعد المناخي التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعماً لصياغة مساهمات جديدة محددة وطنياً وخطط وطنية للتكيف أو تنقيح المساهمات والخطط الحالية. ودعمت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إعداد خريطة طريق عالمية لتحقيق الهدف 7 بحلول عام 2030 والوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050. وساعدت الحكومات وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين على طرح اتفاقيات طوعية في مجال الطاقة في إطار الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، مع تحديد مسار لعمليات الانتقال العادلة في مجال الطاقة من أجل دعم تنمية اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة وأكثر استدامة.

147 - وعلينا أن نتحلى بنفس القدر من العزم خلال الجزء الثاني من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 2022 من أجل الاتفاق على إطار عالمي جديد للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. ويوفر النهج المشترك لإدماج التنوع البيولوجي والحلول المستمدة من الطبيعة، والذي أيده مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في أيار/مايو 2021، الإطار المعياري لتعميم مراعاة التنوع البيولوجي في الأمم المتحدة وحفز العمل الجماعي لمعالجة العوامل المحرّكة لفقدان التنوع البيولوجي واستعادة النظم الإيكولوجية. وحتى الآن، أفاد 14 من الكيانات من أصل 27 كيانا بأنها عدَّلت استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها لتصبح متماشيةً مع النهج المشترك، فيما نظر

13 من الكيانات من أصل 27 كيانا في العوامل المحركة لفقدان التنوع البيولوجي في خططها الاستراتيجية. ويتيح كذلك مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام 2022، المعقود في مصر، ومؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، علاوةً على المفاوضات الجديدة المتعلقة بوضع معاهدة عالمية بشأن البلاستيك، فرصاً إضافية للعمل من أجل تحقيق مستقبل أكثر مراعاةً للبيئة وأكثر استدامةً.

148 - وعلى الصعيد القطري، أفادت 83 في المائة من الحكومات المضيفة بأنها استفادت من المشورة السياساتية المتعلقة بالعمل المناخي المقدمة من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأبدى 75 في المائة من المنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية اتفاقهم على أن الاعتبارات البيئية، غير العمل المناخي، قد أُدمجت في البرامج والسياسات بمختلف مجالاتها في العام الماضي. ويشكِّل إضفاء صبغة أفضل على تكامل الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأهداف البلدان المتمثلة في تحقيق عمليات انتقال عادلة ومراعية للبيئة مجالاً ذا أولوية من مجالات تركيز مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2022.

تمكين البلدان من تحقيق عمليات انتقال في منظوماتها الغذائية

149 - اعتمدت أعمال التحضير لعقد مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية في أيلول/سبتمبر 2021 نهجا قائما على النظم روعيت فيه أوجه الترابط بين الغذاء والزراعة على نطاق الإنتاج والأسواق والاستهلاك والتجارة والبيئة وتغير المناخ والصحة.

150 - وتحت قيادة المنسقين المقيمين، دعمت أفرقة الأمم المتحدة القطرية الجهات الوطنية المعنية بعقد الاجتماعات في 148 بلدا في جمع مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة وتوضيح أولوياتهم وحلولها المحتملة للمنظومات الغذائية المستدامة. وبعد إجراء 644 1 حواراً مع 915 108 مشاركاً، قدمت أفرقة الأمم المتحدة القطرية الدعم لصياغة 110 مسارات وطنية نحو تحقيق منظومات غذائية مستدامة بحلول عام 2030، مع توجيه كل منها نحو السعي إلى إحراز التقدم على الصعيد الوطني بشأن العديد من أهداف التنمية المستدامة.

151 - وتوفر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الدعم لعملية المتابعة من خلال مركز مخصص لتنسيق المنظومات الغذائية، يحل محل أمانة مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية، من أجل تحويل المسارات إلى سياسات وبرامج تتماشى مع الأولويات الوطنية في عام 2022 وما بعده.

دعم عمليات الانتقال الرقمي العادل

152 - لقد ازداد الاتصال الرقمي منذ بدء الجائحة، إلا أن هناك 2,9 بليون شخص لا يزالون يفتقرون إلى إمكانية الحصول على خدمات الإنترنت، حيث إن 96 في المائة منهن يعيشون في البلدان النامية؛ بل إن الفجوة الرقمية أوسع نطاقا بالنسبة للنساء والفتيات. وقد سلَّم تقرير الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 بهذه التحديات وشجع على التعاون مع البلدان المستفيدة من البرامج لتحسين الشمول الرقمي. فعمليات الانتقال الرقمي تتيح إمكانية الحصول على تعليم جيد، وتقديم الخدمات الأساسية بوسائل افتراضية (مثل تقديم الخدمات الصحية عن بعد)، والعمل عن بعد، والتجارة الإلكترونية، وتكنولوجيات الخدمات المالية، والمدفوعات الرقمية، وهي عوامل قوية لتحقيق الشمول، وزيادة مشاركة النساء والفتيات والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية، لكي لا يُترك أي أحد خلف الركب.

153 - وتقدم أفرقة الأمم المتحدة القطرية بالفعل الدعم إلى البلدان لمساعدتها في التأهب للمستقبل الرقمي. ففي بنين، ساعد الفريق القطري في إنشاء مصة رقمية مبتكرة تقدم بيانات آنية عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات وغير ذلك من أشكال تمويل التنمية لدعم جهود الحكومة في وضع خطط وميزانيات متوائمة مع أهداف التنمية المستدامة. وفي بنغلاديش، تعمل الأمم المتحدة على تيسير إنشاء برنامج تجاري رقمي لخدمات الوساطة في مجال الاستثمارات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من كثرة الأمثلة الفردية، حيث أفاد 65 في المائة فقط من البلدان المستفيدة من البرامج بتلقّيها الدعم من الفريق القطري في إتاحة الشمول الرقمي، فإننا نتوقع حدوث طفرة كبيرة في هذا النوع من الأنشطة في السنوات المقبلة. وأفاد المنسقون المقيمون أيضا أن "الدعم المقدم من مقر الأمم المتحدة ضعيف نسبياً" في هذا المجال، بنسبة 41 في المائة. وسيتعين أن تكفل كيانات الأمم المتحدة أنها مجهَّزة بالقدرة اللازمة للتعامل مع الزيادة المتوقعة في الطلب.

154 - وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، أشرتُ في تقريري المعنون "خطتنا المشتركة"، إلى ضرورة وضع مقترحات مشتركة لإعداد اتفاق رقمي عالمي من أجل ربط جميع الناس بالإنترنت. فالاتفاق، إذا ما حظي بتأييد الدول الأعضاء، يمكن أن يتيح إطارا مفيدا لتوسيع نطاق عملنا.

دعم التحول الاقتصادي وزيادة تمويل التنمية المستدامة وتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية

155 - لقد كانت إعادة التأكيد على دور الأمم المتحدة في النقاش الاقتصادي العالمي إحدى أولوياتي عندما تولَّيتُ منصبي. وقد قطعنا شوطاً طويلاً في هذا الصدد. وقد أصبحت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بعد إصلاحها، في وضع أفضل يتيح لها تقديم الدعم للبلدان في إقامة الحيز المالي اللازم لتحقيق تنميتها المستدامة، مع تحسين قيادة المنسقين المقيمين وسلطتهم لعقد الاجتماعات للمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في البلد. وأصبح المنسقون المقيمون يتلقون الآن الدعم من خبير اقتصادي في جميع مكاتب المنسقين المقيمين، وبفضل إنشاء شبكة قوية من الخبراء الاقتصاديين التابعين للأمم المتحدة. ويستفيدون أيضاً من روابط أقوى بكثير من ذلك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية، وسائر الكيانات المتخصصة التي تتمتع بالخبرة في مجالات التجارة وتمويل التنمية والتحول الاقتصادي.

156 - ومما يدعو إلى التفاؤل أن 86 في المائة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج تتفق على أن الأمم المتحدة تقدم الدعم الكافي لرصد التمويل اللازم لأهداف التنمية المستدامة، وأن 78 في المائة تتفق كذلك على أن أطر التمويل الوطنية المتكاملة تساعد البلدان في تعزيز خياراتها التمويلية المتعلقة بالتنمية المستدامة. فقد زادت أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بتمكين من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، من دعمها لوضع أطر التمويل الوطني المتكامل وتعزيز هيكل تمويل أهداف التنمية المستدامة في 69 بلدا. وكان من دواعي سروري أيضاً أن ألاحظ أن 67 في المائة من البلدان المستفيدة من البرامج تشير إلى تحسُّن ملحوظ في تعاوننا على الصعيد القطري في العام الماضي (انظر الشكل 21). فقد زادت مشاركة المؤسسات المالية الدولية مباشرةً في إعداد التحليلات القطرية المشتركة من 36 في المائة إلى 54 في المائة من عام 2020 إلى عام 2021. وأفاد 54 في المائة من بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية بأنها تقيم علاقة رسمية مع المؤسسات المالية الدولية، فيما أفاد 55 فريقاً بوجود مبادرات مشتركة مع هذه المؤسسات في عام 2021، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 25 في المائة عن عام 2020. وكانت معظم المبادرات مبرمةً

مع البنك الدولي (40)، وصندوق النقد الدولي (20)، ومصرف التنمية الأفريقي (15)، ومصرف التنمية الآسيوي (13). وسيستمر بذل جهود أقوى مما هي عليه من أجل إشراك المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الشكل 21

تحسُّن التعاون مع المؤسسات المالية الدولية على مدى السنوات الأربع الماضية

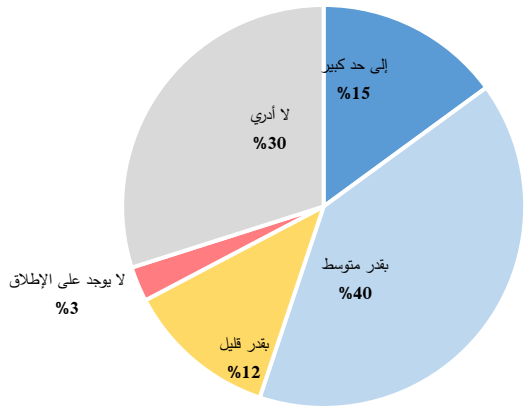

المصدر: استقصاء لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2021.

157 - وعلى الصعيد العالمي، أسفرت مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده عن إعداد قائمة واحدة طموحة من الخيارات التي تتناول السياسات على المدى القصير والمتوسط والطويل التي تجسّد تنوع احتياجات وآراء مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الدول الأعضاء، وساعدت في ضمان توفير الإغاثة المالية البالغة الأهمية للبلدان بفضل جهود الدعوة المحددة الأهداف، مثل الحدث الرفيع المستوى بشأن الديون والسيولة، المعقود في آذار/مارس 2021. كما ساعدت جهودنا المبذولة في مجال الدعوة في ضمان تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين حتى نهاية عام 2021؛ وإصدار حقوق سحب خاصة بقيمة 650 بليون دولار في آب/أغسطس 2021، بهدف زيادة السيولة العالمية؛ وإنشاء صندوق القدرة على الصمود والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي، بما في ذلك تقديم الدعم للبلدان المتوسطة الدخل الضعيفة.

158 - وعلى الرغم من أوجه التقدم المحرز تلك، ما زال هناك الكثير من العمل مما يتعين بذله من أجل إصلاح مَواطِن الضعف الطويلة الأمد التي تعتري النظام المالي العالمي، الذي ما زال يعاقب البلدان الفقيرة عبر ترتيباته الهيكلية المتعلقة بإدارة الديون، والحصول على الائتمان، وإتاحة السيولة المالية. فعلى الصعيد العالمي، دعوتُ إلى إصلاح البنيان المالي العالمي، بطرق منها زيادة موارد المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتسخيرها، لتهيئة بيئة مواتية للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. ودعماً لذلك، يجب أن نواصل تحسين ما نقدمه من دعم على الصعيد القطري. فالمنسقون المقيمون يفيدون بأنهم يواجهون صعوبات مستمرة تعترض حصولهم على الدعم الكافي المتعلق بالمشورة في مجال السياسات

الاقتصـــــادية من الكيانات التي ليس لها وجود فعلي في البلد، ولم يوافق إلا 40 في المائة من المجيبين من أفرقة الأمم المتحدة القطرية على أنهم استفادوا إلى حد كبير أو متوسط من زيادة الدعم المقدم من مقار الكيانات لتسخير التمويل في العام الماضي.

التعاون والشراكات لدعم عملية انتقال عادلة

159 - هناك توقعات كبيرة بشـــأن دور الأمم المتحدة في عقد وتيســـير الشـــراكات اللازمة لتحقيق خطة عام 2030. ويجدر بالإشـــارة أن 86 في المائة من الحكومات المضـــيفة اتفقت مع القول إن المنســـقين المقيمين ســـاهموا في تســـخير الشـــراكات لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى الســـير قدماً في تنفيذ خطة عام 2030. فالبلدان المســـاهمة، وبنســـبة 93 في المائة، اعتبرت إلى حد كبير أن فعالية الأمم المتحدة في عقد الاجتماعات مع الجهات صاحبة المصلحة وتسخير الشراكات وتيسير تبادل المعارف هي فعالية متوسطة أو أعلى من المتوسط مقارنةً بغيرها من الشركاء في التنمية (انظر الشكل 22). وعندما سُئلت 70 في المائة من الحكومات عن الجهات المفضلة لديها من مقدمِّي الدعم في تسخير الشراكات، اختارت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

160 - وعند النظر في مختلف فئات الجهات صاحبة المصلحة، أسندت البلدان النامية تقييمات عالية لتعاون الأمم المتحدة مع المجتمع المدني، بما في ذلك الهيئات التي تمثل الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، من بين آخرين. ونعكف الآن على تكثيف عملنا مع المنسقين المقيمين ومنظمة العمل الدولية لضمان زيادة تعاون أفرقة الأمم المتحدة القطرية مع النقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل.

161 - وفي البلدان، يظهر هذا الاتجاه الإيجابي أيضاً في زيادة مستويات المشاركة في التقييمات القطرية المشـــتركة الجديدة، وأطر التعاون للمجتمع المدني (88 في المائة في الأولى و 90 في المائة في الثانية)، والقطاع الخاص (57 في المائة و 69 في المائة، على التوالي)، من بين الجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

162 - وكما ذُكر أعلاه، أدى المنسقون المقيمون أيضاً دوراً أساسياً في توحيد الدعم في البلدان في الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية، والحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، وأحدث دورة لمؤتمر الأمم المتحدة بشـــأن تغير المناخ. ففي جميع الحالات، وبتوجيه اســـتراتيجي من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورئاستها، اجتمع المنسقون المقيمون مع الجهات صاحبة المصلحة لدعم البلدان في ســـبيل تحقيق مســـتوىً عالٍ من الطموح، ودعم الالتزامات المقطوعة نحو تحقيق نتائج ملموســـة لإقامة مستقبل أكثر استدامةً وإنصافاً.

163 - وتعد هذه العوامل علامات إيجابية على أن دور المنســـقين المقيمين بصـــفتهم الجهات المنظِّمة لاجتماعات الأطراف الفاعلة في مجال التنمية المستدامة في البلدان قد أصبح دورا راسخاً ويمكن أن يُحدث تميُّزاً هاماً في النهوض بالتنمية المستدامة.

164 - وقد ساهمت أنواع أخرى من الشراكات في تحسين العروض المقدمة من الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، أشـــار 20 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى أنها أدمجت النتائج المنبثقة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أطرها الخاصة بالإبلاغ عن النتائج، وقدم 17 كيانا الدعم للمشاريع المشتركة فيما بين بلدان الجنوب المموَّلة عن طريق الصناديق الاستئمانية من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك توزيع اللوازم الطبية الحيوية والتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية

والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في 22 بلداً. وعلى نحو ما يرد بيانه في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، فإن العمل التطوعي يمكن أن يكون أيضاً وسيلة هامة لتنفيذ خطة عام 2030. ففي عام 2021، عمِلَ أكثر من 000 10 موظف من متطوعي الأمم المتحدة، 85 في المائة منهم من بلدان الجنوب، في جميع أقسام الأمانة العامة والوكالات والصناديق والبرامج، من بينهم 245 متطوعاً عملوا في مكاتب المنسقين المقيمين.

الشكل 22

فعالية أداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مقارنة بغيرها من الشركاء في التنمية

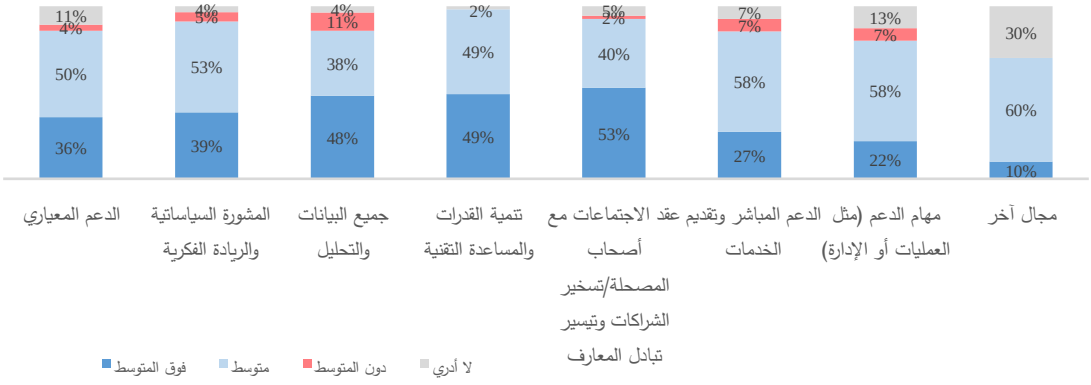

المصدر: استقصاء لآراء المساهمين أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2021.

165 - ولا يزال هناك مجال لتحسين إدارة شؤون الشراكات الجارية ورصدها: فقد أفاد 24 في المائة من المنسقين المقيمين بأنهم وضعوا نهجا لفريق الأمم المتحدة القطري يُتبع في التعامل مع الشراكات، وهي نسبة تمثِّل تحسُّنا طفيفا من نسبة 18 في المائة المسجلة في عام 2019، فيما أفاد 25 من أصل 29 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأنها تعمل بسياسة أو مبادئ توجيهية للشراكات. ولم يبلغ إلا نحو 67 في المائة من تلك الكيانات بأنها تستخدم منصة عالمية للرصد والإبلاغ لتتبع حالة الشراكات ونتائجها. وإضافةً إلى ذلك، أشار تقييمٌ لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في عام 2021 إلى أن الحافز الرئيسي لعدد كبير جدا من الشراكات يتمثل في أهداف كيانات الأمم المتحدة القصيرة الأمد فيما يتعلق بجمع الأموال. ويؤكد التقييم الحاجة إلى مزيد من المهارات والهياكل والعمليات اللازمة لتجعل المنظومة في مكانتها باعتبارها شريكاً استراتيجياً وذا مصداقية مع القطاع الخاص. ولمعالجة هذا الأمر، تجري إقامة روابط أقوى بين نظام المنسقين المقيمين والاتفاق العالمي، ولا سيما من خلال شبكاته المحلية على الصعيد القطري، التي تتيح مجموعات من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص الملتزمة بإحراز تقدم في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجري إنشاء مراكز إقليمية جديدة في إطار الاتفاق العالمي لتزويد الشبكات المحلية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بقدرات إضافية، لتعزيز مشاركة القطاع الخاص المحلي، بما في ذلك في البلدان التي تفتقر حاليا إلى شبكة محلية. وستتولى هذه المراكز تنسيق الأنشطة الاستراتيجية والتنفيذية على السواء، بدءاً من تصميم البرامج وتحديد سياقاتها وتنفيذها، ووصولاً إلى المشاركة المتعلقة بالسياسات، والنمو، وجمع الأموال، وتعاون الأمم المتحدة

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لصالح الشبكات المحلية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، وجود قدرة مكرسة لتحديد مدى استعداد الشراكات مع القطاع الخاص لإمكانية احتضان الشبكات المحلية الجديدة، بما يتماشى مع الأولويات القطرية.

166 - وقد لاحظنا أيضا بقلق أن الرضا عن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشراكات كان أقل قدراً في البلدان التي لديها برامج صغيرة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا أمر يتنافى مع البديهة، حيث إن هذه بلدان قد تكون لها أشد الاحتياجات والمطالب فيما يتعلق بالشراكات. وسنتخذ الخطوات اللازمة لتصحيح ذلك المسار.

167 - ومن الأمثلة الناجحة التي يجب الاقتداء بها التعاون الذي مكَّن مكتب الأمم المتحدة للشراكات من تحقيقه مع المعاهد الكندية للبحوث الصحية بشأن *خريطة طريق الأمم المتحدة البحثية للتعافي من جائحة كوفيد-19*، التي صدرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. فهذه المبادرة التعاونية تبيِّن كيف أن العلم والتعاون على الصعيد العالمي يساعدان العالم في التعافي بشكل أفضل من جائحة كوفيد-19، مع التركيز على احتياجات الأشخاص الذين يُتركون خلف الركب. وقد صيغت خريطة الطريق بالاشتراك مع المعاهد الكندية للبحوث الصحية وبمشاركة تحالف يضم 38 من الجهات المموِّلة للبحوث من جميع أنحاء العالم. وعلى مدى فترة مدتها 15 شهراً، استُثمر ما لا يقل عن 804 ملايين دولار في حوالي 000 4 مشروع من مشاريع البحث ذات الصلة بخريطة الطريق ونداء الأمين العام إلى العمل.

168 - وتمثلت خطوة أخرى هامة من الخطوات المتخذة لتعزيز النظام الإيكولوجي لشراكات الأمم المتحدة في الإعلان عن انطلاق فريق الأمم المتحدة للشراكات، وهو شبكة ممارسين غير رسمية تابعة للأمم المتحدة معنية بالشراكات، وذلك بهدف تحديد نقاط الاتصال، وتبادل المعلومات، والإبداع المشترك، والتصدي للمعوقات معاً. ويتولى قيادة الفريق مكتبُ الأمم المتحدة للشراكات والاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومكتب التنسيق الإنمائي.

باء - البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

169 - منذ بداية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التزمتُ بالعمل مع المنظومة لتقديم دعم محدد الأهداف، تتولى الجهات الوطنية زمامه، إلى جميع البلدان؛ فلا يوجد نهج موحد للاتباع فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وكل بلد ينفرد بخصائصه عن غيره. وعند القيام بذلك، أُولي اهتمام خاص لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، والبلدان المتوسطة الدخل، تمشياً مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

170 - واستمر تزايد الإنفاق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بما في ذلك المساعدة الإنسانية، في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (انظر الشكل 23). فمنذ عام 2015، ارتفعت النفقات في الدول الجزرية الصغيرة النامية بنسبة 60 في المائة، متجاوزةً بذلك نسبة نموها البالغة 47 في المائة في البلدان المستفيدة من البرامج عموماً. كما سجَّل الإنفاق في أقل البلدان نموا زيادة كبيرة، بنسبة 51 في المائة. وبحلول نهاية عام 2020، شكَّلت أقل البلدان نموا ما نسبته 50 في المائة من النفقات في جميع البلدان المستفيدة من البرامج.

الشكل 23

الإنفاق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بما في ذلك المساعدة الإنسانية، في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، حسب مجموعات البلدان

مجموعة البلدان	*عدد البلدان*	*مجموع النفقات لعام 2020 (بملايين دولارات الولايات المتحدة)*	*الإنفاق كحصة من المجموع (بالنسبة المئوية)*	*متوسط الإنفاق في كل بلد (بملايين دولارات الولايات المتحدة)*		*النفقات على مدى خمس سنوات*	*نصيب الفرد من الإنفاق (بدولارات الولايات المتحدة)*
				2020	*2015*		
أقل البلدان نمواً	46	15 903	50	346	224	%51+	15,04
الدول الجزرية الصغيرة النامية	55	941	3	17	11	%60+	13,23
البلدان النامية غير الساحلية	32	8 057	25	252	200	%26+	15,11
أفريقيا	54	13 545	42	251	182	%37+	10,11
البلدان المتوسطة الدخل	109	16 438	52	151	118	%24+	2,86
البلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد انتهاء النزاع	53	17 513	55	310	326	%58+	17,08
جميع البلدان المستفيدة من البرامج	163	31 810	100	195	132	%47+	4,85

المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

171 - ويقدم برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا، الذي اعتُمد في آذار/مارس 2022 في الجزء الأول من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، توجيهاً بالغ الأهمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمواصلة تكييف دعمها المقدم إلى أقل البلدان نموا. فالبرنامج يشدد على ضرورة تقديم الدعم من أجل إحداث تحول اقتصادي مستدام وشامل، بوسائل شتى منها بناء القدرات الإنتاجية في قطاعَي الصحة والتعليم؛ والاستثمار في الهياكل الأساسية الرقمية؛ وتطوير القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ ووضع سياسات صناعية مراعية للبيئة وتنفيذها؛ وتنويع الهياكل الاقتصادية والتصديرية. وتُدعى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في برنامج العمل، إلى مساعدة المنسقين المقيمين على إدماج الالتزامات البرنامجية في صميم التخطيط الإنمائي الوطني بطريقة منسقة ومتماسكة، ويُطلب إلى كيانات الأمم المتحدة أن تدمج البرنامج في وثائقها الاستراتيجية. ويمكن أن يستند تنفيذ برنامج العمل إلى الدعم المقدم عن طريق مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، الذي ييسِّر سبل حصول هذه البلدان على القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي تحتاج إليها لتعزيز إحداث تحول هيكلي في اقتصاداتها، والقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة.

172 - وعزّزت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضاً الدعم المقدم لخروج البلدان من فئة أقل البلدان نمواً، ولا سيما البلدان الأربعة المتوقع خروجها منها، وذلك خلال الدورة الحالية للاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات[7]، بطرق شتى منها مرفق دعم الرفع من القائمة بطريقة مستدامة، الذي يجمع بين تقديم خدمات متكاملة وقطرية في مجالَي الاستشارة وبناء القدرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية برفع أسماء البلدان من أقل البلدان نمواً.

(7) بوتان (2023)، وأنغولا (2024)، وسان تومي وبرينسيبي (2024)، وجزر سليمان (2024).

173 - ويظل تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 مسألة ذات أولوية. وأود أن أرحب في هذا الصدد بالشراكة القوية المبرمة بين مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لتقديم الدعم التقني وخدمات تنمية القدرات إلى البلدان الأفريقية غير الساحلية لمساعدتها في صياغة مشاريع البنية الأساسية للنقل وتمويل هذه المشاريع وتنفيذها. وإضافةً إلى ذلك، ينفذ مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والصندوق الدولي للتنمية الزراعية مشروعاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يرمي إلى توسيع نطاق نُهج الاقتصاد الأخضر المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية في وسط آسيا. ومما ينطوي على أهمية بالغة هو أن الإنفاق السنوي على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها 32 بلداً قد زاد بنسبة 26 في المائة منذ عام 2015 ليتجاوز مبلغ 8 بلايين دولار.

174 - وانكمش النمو في أفريقيا بنسبة تقدر بنحو 2,1 في المائة في عام 2020، وهو أول ركود تشهده القارة منذ نصف قرن، ويتزايد مستوى الديون من جديد، من 40 في المائة إلى نحو 70 في المائة في عام 2022. فالتطلعات المنصوص عليها في الإطار المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030 أصبحت معرَّضة إلى حد كبير لخطر عدم تحقيقهما. وفي عام 2021، عملت فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية والمؤلفة من 54 عضواً على تعزيز خدمات التنسيق المقدمة من الأمم المتحدة دعماً للأولويات الأفريقية، بما في ذلك على سبيل المثال تحديد إمكانية الحصول على الطاقة باعتبارها عاملاً رئيسيا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومجالاً أساسياً من المجالات التي يمكن للأمم المتحدة أن تستحدث فيه قيمة مضافة. وقد توسعتُ أيضا أعلاه في شرح الدور الذي تؤديه منصة التعاون الإقليمي في أفريقيا في تقديم المزيد من الدعم لأولويات البلدان واحتياجاتها، بما في ذلك الأعمال المنجزة لمساعدة البلدان على جني فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة.

175 - وقد توسّعتُ في هذا التقرير في شرح الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار استعراض المكاتب المتعددة الأقطار، الذي يكمل الجهود العالمية التي يتولى مكتب الممثل السامي قيادتها. ومما يدعو إلى التفاؤل هو أن إنفاق الأمم المتحدة على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية قد زاد بنسبة 60 في المائة منذ عام 2015. فعلينا أن نواصل بذل جهودنا ونعززها، نظراً لتزايد أوجه الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية والناجمة عن عدم تمكُّن معظمها من الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية أو التمويل الميسَّر بسبب مركزها كبلدان متوسطة الدخل، وارتفاع مستويات ضعفها الناجم عن السياقات الجغرافية التي تنفرد بها، واعتمادها على الواردات وعلى السياحة.

176 - وبما أن حوالي 75 في المائة من سكان العالم يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل، التي تمثل نحو ثلث إجمالي الناتج المحلي العالمي، يتعين علينا أن نجدِّد بالكامل دعمنا لهذه البلدان. وعملاً بقرار الجمعية العامة 215/76، ستُبادر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إجراء عملية مسح، تُقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، لموافاتها بلمحة عامة عن دعمنا المتاح للبلدان المتوسطة الدخل. غير أن المهمة الأساسية الماثلة أمامنا هي إعادة النظر في القياس السائد للرفاه في مجمله.

177 - وبناءً على ذلك، حثثت الدول الأعضاء، في تقريري عن خطتنا المشتركة، على النظر في مقاييس التقدم المكمِّلة للناتج المحلي الإجمالي، تمشياً مع الغاية 17-19 من أهداف التنمية المستدامة. وإضافةً إلى

ذلك، رحبت الجمعية العامة، في قرارها 203/76، بتوصيتي بوضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد عيَّن رئيس الجمعية العامة فريقاً رفيع المستوى، يشترك في رئاسته رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا ورئيس وزراء النرويج الأسبق، وذلك لإعداد الصيغة النهائية للمؤشر بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022. وستسترشد بهذه العملية أيضا بالاقتراح المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن المقاييس المتبعة في استكمال الناتج المحلي الإجمالي، والذي آمل أن تمضي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي قدما في تنفيذه. ومن الأولويات القصوى المساعدة في الدفع قدما بهذه المناقشة لكي يتمكن العالم من استيعاب ضعف الدول على نحو أفضل، على أن يكون الهدف هو وضع حلول أنجع لتحقيق التنمية المستدامة، بطرق منها إرشاد تمويل التنمية على نحو أفضل.

رابعا - مسار العمل في المستقبل: وجود منظومة إنمائية متكاملة وفعالة وخاضعة للمساءلة دعماً للانتقال العادل إلى مستقبل مستدام وشامل للجميع

178 - لقد أدى الدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في العام الماضي إلى زرع بذور مواصلة الدفع قدما بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ضمان التصدي لجائحة كوفيد-19 انسجاماً مع ضرورة التعافي العادل والمنصف والمستدام؛ وتسخير القوة الكاملة لصلاحية المنسقين المقيمين على عقد الاجتماعات من أجل تعزيز مواقف البلدان وأولوياتها قبل مؤتمرات القمة الرئيسية التي نُظمت في العام الماضي بشأن العمل المناخي والمنظومات الطاقية والغذائية، ومتابعتها؛ ودعم البلدان في معالجة لآثار جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ وتزايد حالات عدم التأكد في القطاعين المالي والاقتصادي. وقد ساعد ذلك في الإبقاء على أهداف التنمية المستدامة والالتزامات المتعلقة بالمناخ قائمة في خضم أوقات تتفرد باضطرابها.

179 - وقد أتاح عام 2021 أيضا دروساً حاسمة الأهمية لمسار العمل في المستقبل: إذْ لا بد لنا من بذل المزيد من الجهود إذا أردنا أن نشهد تحولا باتجاه الدعم البرنامجي والاستشاري المقدم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي يمكنها أن توفر النطاق والتسارع اللازمين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهناك نطاق واسع لتعظيم الاستفادة من دور عقد الاجتماعات الذي يؤديه المنسقون المقيمون لإحراز تقدم على نطاق واسع، لا سيما في متابعة مؤتمرات القمة العالمية التي كانت مصدر إلهام للمزيد من الطموح والزخم. فالسبيل إلى تزويد البلدان بالدعم من أجل إحداث التحول الاقتصادي وتوسيع نطاق حيزها المالي أصبح أوضح مما كان عليه، والطلب أصبح كبيراً. وسيتعين علينا أن نعمل جنبا إلى جنب مع إدخال إصلاح شامل على البنيان المالي الدولي من أجل إيجاد حلول أطول أمداً.

180 - إننا ندرك أن تقديم دعم أمثل إلى البلدان في هذه المجالات يتوقف على إحراز مزيد من التقدم في توطيد إصلاحاتنا وإنجاز تغييرات سلوكية أوسع نطاقا في جميع مناحي المنظومة. ويلقي هذا التقرير الضوء على مجالات محددة تحتاج إلى مزيد من التحسين لتقديم أفضل دعم لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتشمل هذه التدابير المواءمة الكاملة للوثائق البرنامجية الخاصة بالوكالات مع إطار التعاون؛ ومواصلة تكييف عملية تشكيل الأفرقة القطرية لتصبح متوائمة مع الاحتياجات والأولويات القطرية، بما في ذلك في السياقات الإنسانية وحالات الأزمات؛ ودعم إجراء إعادة تنظيمٍ مُهيكل بشكل أكبر للحوافز ونماذج تسيير الأعمال في الوكالات لضمان أن تكون منظومة الأمم المتحدة، مجتمعةً، قادرةً على تنتقل عن تركيز الاهتمام السائد على المشاريع الصغيرة النطاق إلى التركيز على تقديم دعم ذي جودة رفيعة وعلى نطاق

واسع، وتسخير الخبرات المستمدة من مجموعة واسعة من الوكالات؛ وتوطيد الدعم المقدم من المكاتب المتعددة الأقطار وضمان قدرة أصولنا الإقليمية على تعميم الخبرات في البلدان بناءً على طلبها.

181 - وتحقيق النتائج بالحجم والطموح اللذين تقتضيهما خطة عام 2030 واللذين أصبحا من المسائل الوجودية أكثر من أي وقت مضى بفعل تفاقم الأزمات يتطلب أيضا تعزيز المساءلة عن النتائج داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. فقد كان ذلك طلبا محوريا للدول الأعضاء في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 والقرار 4/76 بشأن استعراض أداء نظام المنسقين المقيمين، وهو أمر أؤيده تماماً. وقد طلبت الدول الأعضاء التقيد التام بنموذج الإبلاغ، الذي يندرج في صميم نظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تفعليه. وطلبت إحراز مزيد من التقدم في ذلك المسعى لضمان أن تعمل خدمات عملياتنا على النحو الأمثل وبأكبر قدر من الكفاءة لدعم برامجنا على أفضل وجه، والنهوض بالإبلاغ القائم على النتائج والتقييم على نطاق المنظومة لتزويد الدول بالنتائج والنقاط البيانية ذات الصلة تيسيراً لإشرافها. ومما ينطوي على حاسمة هو أن الدول الأعضاء أعادت أيضاً إبداء التزامها بالنهوض بالالتزامات المتعهَّد بها في اتفاق التمويل، لمواءمة حوافز التمويل مع أهداف التنمية المستدامة. واتفقت الدول الأعضاء أيضاً على الاستفادة الكاملة من نموذج التمويل الحالي لنظام المنسقين المقيمين، لكفالة تمويله بالكامل.

182 - وفي عام 2021، رسمنا مساراً هاما آخر في رحلتنا نحو إحداث التحول. فمع زخم استعراض نظام المنسقين المقيمين، والأدوات الجديدة مثل إطار الإدارة والمساءلة بصيغته المنقحة والخطط الاستراتيجية الجديدة التي لدى بعض الوكالات، هناك دلائل على أن نموذج الإبلاغ المزدوج يُترجم إلى تحولات في الثقافة والسلوك نحو زيادة التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أدى تحسين نُظم الإبلاغ عن النتائج على نطاق المنظومة على الصُعد القطري والإقليمي والعالمي إلى التعريف بإجراءات الأمم المتحدة، ويجري الآن على قدم وساق إنشاء مكتب التقييم على نطاق المنظومة، الذي يُموَّل من موارد خارجة عن الميزانية أو يعمل فيه موظفون معارون. وتواصل التقييمات والتقديرات العديدة إيراد آراء إيجابية عن اتجاهنا، بينما تبث منظورات وأفكارا جديدة بشأن كيفية التعجيل بوتيرة التقدم في المجالات التي ما زالت تتطلب اهتماما خاصا. وعلى الرغم من هذا التقدم الهام، ما زال النقص المستمر الذي يعتري تمويل نظام المنسقين المقيمين يشكِّل خطراً على إصلاحاتنا وأهدافنا النهائية للسير قدما في تنفيذ خطة عام 2030.

183 - وإذْ يتبيَّن أن عام 2022 يطرح مزيدا من التحديات، فإن مما لا غنى عنه أن نوطد تقدمنا ونحقق ما وضعناه لأنفسنا من أهداف في بداية مسيرة التحول هذه. فقد زودتنا الدول الأعضاء بتوجيهات هامة في القرار المتعلق باستعراض نظام المنسقين المقيمين في ذلك الصدد. وفي عام 2022، ستقدم رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى مجالس الإدارة قائمة مرجعية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم دورها الرقابي، وستزود وكالات المنظومة بسجل إنجاز للإبلاغ الذاتي لتمكينها من الإبلاغ عما يُحرز من تقدم. وسيقوم مكتب التقييم على نطاق المنظومة، لدى التعيين الوشيك لمديره، بإعداد الصيغة النهائية لسياسة التقييم على نطاق المنظومة لضمان أن نتمكن من التعلم في الوقت الحقيقي من أعمالنا. وإضافةً إلى ذلك، سيوفر الإطار المنقح للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ومشروع إطار النتائج المتعلق بنظام المنسقين المقيمين، عند إعداد صيغتهما النهائية، أدوات أخرى هامة لإشراف الدول الأعضاء على جهودنا الإصلاحية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبناءً على طلب الدول الأعضاء، سأواصل عن كثب رصد أداء نموذج تمويل نظام المنسقين المقيمين في العام المقبل، وإذا لزم الأمر، سأعود إلى مناقشة ما إذا كان ينبغي أن تعيد الدول الأعضاء نظرها في الاقتراح الذي قدمتُه

في استعراض نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك تخصيص حصة أكبر من تمويل الميزانية العادية في إطار نموذج منقح.

ألف - ضمان التقيد التام بالاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات ونموذج الإبلاغ المزدوج

184 - كررت الجمعية العامة التشديد، في قرارها 290/75 ألف بشأن استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على مسؤولية المجلس وصلاحياته وجزئه المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية باعتباره منبرا للمساءلة عن توفير التوجيه والتنسيق الشامل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وهذا الجزء ضروري للدول الأعضاء لتعزيز إشرافها على الأداء على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وعلى نظام المنسقين المقيمين بوجه خاص.

185 - وفي استقصاء للكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أكد 26 كيانا من أصل 27 كيانا أن خططها الاستراتيجية الجديدة أصبحت الآن تشمل الجهود المبذولة للعمل بشكل أفضل وأكثر تكاملاً مع سائر الكيانات. وأفادت جميع الكيانات التي شملها الاستقصاء (تمثل 94 في المائة من جميع نفقات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الأنشطة التنفيذية) بتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في مجلس إدارتها. كما أن كيانات الأمانة العامة تقدم الآن هذه المعلومات عبر هذا التقرير وفي إطار عمل كل منها مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة. وقامت أيضا عدة كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بناءً على طلب من مجالس إدارتها، بتحسين مواءمة مؤشرات خطتها الاستراتيجية مع المؤشرات الواردة في إطار الرصد والإبلاغ للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

186 - وعلى سبيل المثال، يتقاسم إطار المتكامل للنتائج والموارد الجديد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشرات مشتركة وتكميلية مع سائر الوكالات، بما في ذلك 11 مؤشراً من مؤشرات استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. ونسقّت عشرة كيانات تابعة للأمم المتحدة جهودها المبذولة لوضع مؤشرات مشتركة للنواتج الإنمائية من أجل تعزيز تتبع النتائج على نطاق المنظومة، علاوةً على المؤشرات المشتركة للأثر والنواتج.

187 - وإضافةً إلى ذلك، خُصص الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي في عام 2021 لدراسة كيفية تسخير الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق جائحة كوفيد-19.

188 - وهذه علامات تدل على زيادة مواءمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع الولايات الواردة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وجهود الإصلاح. والأهم من ذلك، أن هذه الجهود تظهر الدور القيادي القوي الذي تؤديه الدول الأعضاء في تحويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولدعم وظيفة الرقابة التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اتخذنا أيضا خطوات هامة لتعزيز شفافية أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية برمتها، بما في ذلك عن طريق مواصلة تعزيز جمع البيانات في تقاريري المقدمة إلى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية وفي التقرير الذي أعدته رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن مكتب التنسيق الإنمائي. فعلى سبيل المثال، قامت إدارة الشؤون

الاقتصادية والاجتماعية، في تقاريرها لهذا العام، بمواءمة إطار رصد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات مع الولايات الإضافية الواردة في القرار 279/72، مما يكفل تقديم لمحة عامة شاملة عن التقدم الذي أحرزناه – أو عدم إحراز أي تقدم – مقابل متطلبات الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وعملا بالقرار 4/76، يتضمن تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لهذا العام مشروع إطار للنتائج يشمل مؤشرات وأهدافا. وتقدم هذه التقارير مجتمعة معلومات وبيانات ورؤى لم يسبق لها مثيل لتيسير الرقابة واتخاذ القرارات من جانب الدول الأعضاء. وأدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة الاستفادة الكاملة من هذه الأدوات الهامة للمساءلة من أجل كفالة أن يكون أداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ونتائجها على مستوى طموحاتنا واحتياجاتنا وأولوياتنا المشتركة.

189 – وفي أيار/مايو 2018، حدد القرار 279/72 معايير واضحة بشأن مجموعة جديدة من أنواع المساءلة داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، حيث تكون كيانات الأمم المتحدة مسؤولة أمام مجالس إدارتها عن الولايات الموكلة إليها، ودوريا أمام المنسقين المقيمين عن مساهمتها في تحقيق النتائج الجماعية ضمن إطار التعاون. وهذه سمة رئيسية من سمات هذه الإصلاحات وخطوة أساسية نحو زيادة الدور القيادي والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

190 – وقد وضعت أوجه المساءلة الجديدة هذه لجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية متوافقة تماما مع هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، مما يكفل قدرة الأمم المتحدة على الاستفادة من الأصول والخبرات على نطاق المنظومة في دعمها للحكومات. وفي تقريري عن استعراض سير عمل نظام المنسقين المقيمين (A/75/905)، سلطت الضوء على أوجه عدم الاتساق في تنفيذ نموذج الإبلاغ المزدوج بعد إيراد الحالات التي لم تترجم فيها الوكالات بعد أوجه المساءلة الجديدة هذه ترجمة كاملة في عملياتها الداخلية؛ والحالات التي لا تعترف فيها حكومات البلدان المستفيدة من البرامج، أو غيرها من الشركاء المحليين في التنمية، اعترافا كافيا بالدور القيادي الذي يضطلع به المنسقون المقيمون، مما يسهم في تشتت الاستجابة. وفي ذلك الوقت، سلطت الضوء على الحاجة إنجاز تحول أعمق في السلوك وفي نماذج أعمال الكيانات من أجل تجسيد المواءمة مع نموذج الإبلاغ المزدوج على نحو أفضل.

191 – ويتضمن القرار 4/76 بشأن استعراض أداء نظام المنسقين المقيمين توجيهات واضحة في هذا الصدد، مع توجيه طلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تكفل التقيد الكامل بنموذج الإبلاغ المزدوج.

192 – ويشكل الإطار المنقح للإدارة والمساءلة، الذي أقرته مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2021، أداة مهمة في هذا الصدد، حيث يحدد علاقات العمل وأوجه المساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بين المستويات القطري والإقليمي والعالمي. وأفاد معظم المنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية (84–87 في المائة) بتحسن في تنفيذ الإطار هذا العام، حيث أفاد أكثر من 75 في المائة من أعضاء الأفرقة القطرية بأن وصفهم الوظيفي يتضمن بنودا تعترف بارتباطهم بتسلسل إداري بالمنسق المقيم. بيد أن التقدم المحرز في نظام التقييم المتبادل المنصوص عليه في الإطار لا يزال متفاوتا. وفي حين أن المدخلات المقدمة من أعضاء الأفرقة القطرية قد أدمجت بالفعل بصورة منهجية في عملية تقييم أداء المنسقين المقيمين، فإن 38 في المائة فقط من أعضاء الأفرقة القطرية أدرجوا مدخلات من المنسقين المقيمين في تقييمات أدائهم، ولم يبلغ سوى 32 في المائة من المنسقين المقيمين عن تقديم مدخلات لأكثر من ثلث تقييمات أعضاء الأفرقة القطرية.

193 - وشكّل اعتماد 13 كيانا من كيانات الأمم المتحدة للخطط الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025 فرصة أخرى لزيادة مواءمة التوجهات الاستراتيجية للكيانات مع أهداف الإصلاح. وتشير النتائج الأولية للتقييم الذي أجري على نطاق المنظومة لاستجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لجائحة كوفيد-19[8] إلى أن الخطط الاستراتيجية الـ 13 التي تم تقييمها في الاستعراض كانت متوائمة على نحو جيد ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأشار معظمها صراحة إلى العمل المشترك المرتبط بإطار التعاون. بيد أن معظمها لم يصل إلى حد تقديم التزامات ملموسة بتحقيق الهدف العام المتمثل في استجابة الأمم المتحدة على نحو أكثر اتساقا للأولويات والاحتياجات الوطنية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن معظم الخطط الاستراتيجية تفتقر إلى إشارة محددة إلى مساهمتها في دعم نظام للتنسيق الإنمائي وجيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، أو في النهوض بإصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتوجيه من الدول الأعضاء في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

194 - وتشير الأدلة في هذه المرحلة إلى أن التغييرات البالغة الأهمية التي تسببها عملية إعادة تنظيم هياكل منظومة الأمم المتحدة وقدراتها وأدواتها التنسيقية، والتي تؤدي إلى إدخال تعديلات على السياسات المؤسسية ونماذج تسيير الأعمال لا تزال بطيئة. ولا يزال هذا يعوق التعاون على الصعيد القطري، بما في ذلك نتيجة لاختلاف عمليات البرمجة والتمويل التي تقوم بها الوكالات والتي تجعل العمل المنسق أكثر تعقيدا. ويجب علينا أن نعجل بهذا الجهد على سبيل الأولوية.

195 - وعملا بالقرار 4/76، ستقدم رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى رؤساء المجالس التنفيذية على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قائمة مرجعية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وسجل إنجاز للإبلاغ الذاتي عن تنفيذ وظيفة المساءلة المزدوجة لكل وكالة من الوكالات. وأنا واثق من أن هاتين الأداتين ستكونان مفيدتين جدا لكل من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومجالس الإدارة المعنية التي تعمل على زيادة آثار هذه الإصلاحات إلى أقصى حد. وفي عام 2022، أتوقع أيضا أن تتخذ المجموعة، تحت قيادة الرئيسة، خطوات ملموسة للتصدي لأي تحديات لا تزال قائمة تتعلق بالإلمام بإطار الإدارة والمساءلة وتنفيذه والامتثال له، بما في ذلك عن طريق تجديد هياكل الحوافز الخاصة بكل وكالة، حسب الضرورة. وللمضي قدما، يجب أن نواصل تطوير ثقافة مشتركة في المنظمة يكون فيها التعاون هو الخيار الافتراضي لتحقيق نتائج أفضل للبلدان.

باء - تنفيذ أنشطة تسيير الأعمال بكفاءة وفعالية

196 - كان النهوض بالأنشطة المشتركة لتسيير الأعمال في أفرقة الأمم المتحدة القطرية عنصرا محوريا في إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية منذ البداية. وما زلت مقتنعا بأن هذه الجهود ضرورية لتعزيز العمل المشترك وتمكينه، مع توليد كفاءات يمكن لكيانات الأمم المتحدة المعنية نقلها إلى برامج التنمية على أرض الواقع. والأمر في غاية البساطة: كل دولار يتم توفيره من خلال عمليات أكثر كفاءة يمثل دولارا إضافيا للبرامج وللناس.

(8) متاح على الرابط التالي: https://unsdg.un.org/resources/interim-report-system-wide-evaluation-unds-response-covid-19.

197 - واستجابة لمقترحاتي في هذا الصدد، أيدت الدول الأعضاء، في القرار 279/72، مجموعة من التحسينات المقترح إدخالها على نطاق المنظومة تستهدف أربعة مسارات عمل رئيسية هي: استراتيجية تسيير الأعمال؛ وإنشاء أماكن عمل مشتركة للأمم المتحدة؛ والمراكز العالمية للخدمات المشتركة؛ ومكاتب الدعم الإداري المشتركة. وقد أبلغنا في تقارير سابقة عن إنشاء "عوامل تمكينية" هامة لهذا العمل، بما في ذلك الاعتراف المتبادل بإجراءات تسيير الأعمال على نطاق كيانات الأمم المتحدة؛ ومبادئ تحديد التكاليف والتسعير المتفق عليها بصورة مشتركة؛ والاتفاق على منهجية لتسجيل أوجه الكفاءة والإبلاغ عنها.

198 - وبالمثل، فإن جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية البالغ عددها 131 فريقا لديها الآن استراتيجيات لتسيير الأعمال، قبل الموعد المحدد، مع وجود إمكانية كبيرة لتحقيق مكاسب ذات شأن ناتجة عن زيادة الكفاءة، تقدر حاليا بنحو 460 مليون دولار على مدى فترة خمس سنوات (انظر الشكل 24). وعلى سبيل المثال، فإن توحيد الخدمات الأمنية من شركات القطاع الخاص للموظفين والمباني على الصعيد القطري يمكن أن يحقق وفورات تزيد على 21 مليون دولار؛ ويمكن أن يوفر تقاسم وتوحيد البنية التحتية للاتصالات ووظائف دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية ما يقرب من 28 مليون دولار، ويمكن توفير مبلغ إضافي قدره 16,5 مليون دولار عن طريق خدمات الشراء المشترك.

الشكل 24

المكاسب المقدرة الناتجة عن زيادة الكفاءة من استراتيجيات تسيير الأعمال، 2019-2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

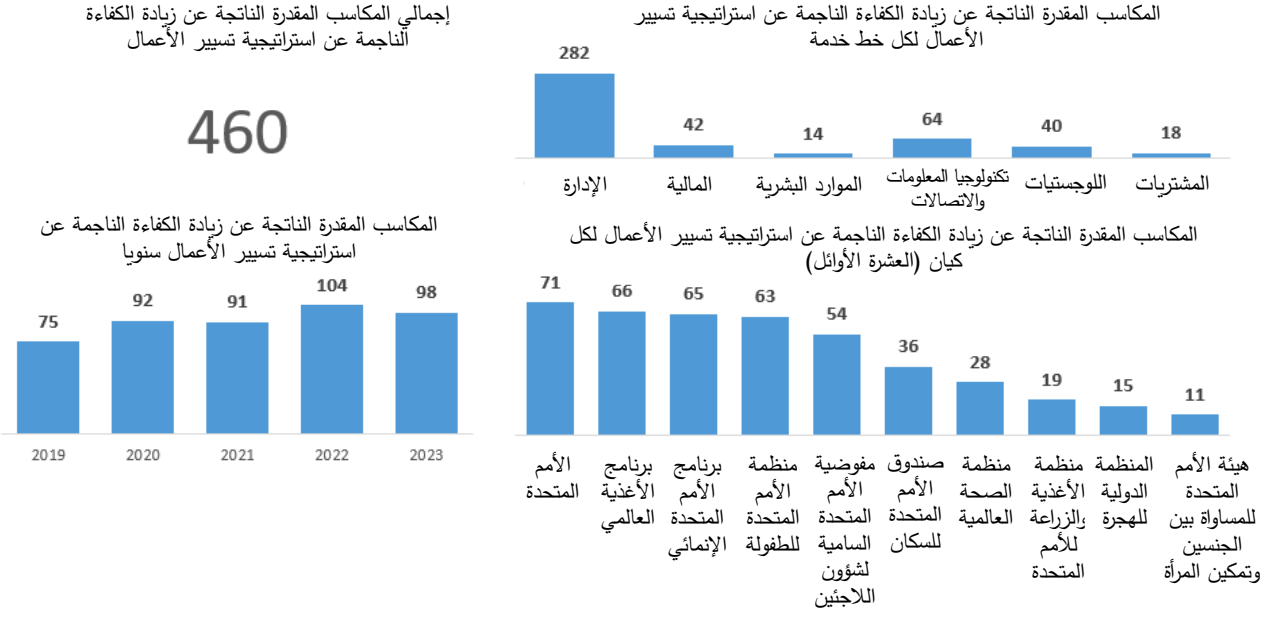

المصدر: مكتب التنسيق الإنمائي، 2021.

199 - وبشكل عام، أسفرت المبادرات القائمة لتحقيق الكفاءة عن وفورات تقارب 195 مليون دولار في عام 2021، بزيادة قدرها 53 في المائة عن مبلغ 127 مليون دولار المحقق في عام 2020. وتحققت أكبر المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، مقارنة بعام 2021، في مجالي استراتيجيات تسيير الأعمال، التي

زادت، مع اكتمال نشـــرها في 131 فريقا قطريا تابعا للأمم المتحدة، بنســـبة 144 في المائة (زيادة قدرها 25 مليون دولار) مقارنة بعام 2020، والمبادرات الخاصــة بكيانات بعينها، التي زادت بنسـبة 47 في المائة (زيادة قدرها 45 مليون دولار) مقارنة بعام 2020، في حين كانت أوجه الكفاءة الناتجة عن المبادرات الثنائية أقل بنسبة 19 في المائة (نقصان قدره 3 ملايين دولار) من أرقام عام 2020 (انظر الشكل 25).

الشكل 25

الوفورات الناتجة عن المبادرات الرامية إلى زيادة الكفاءة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

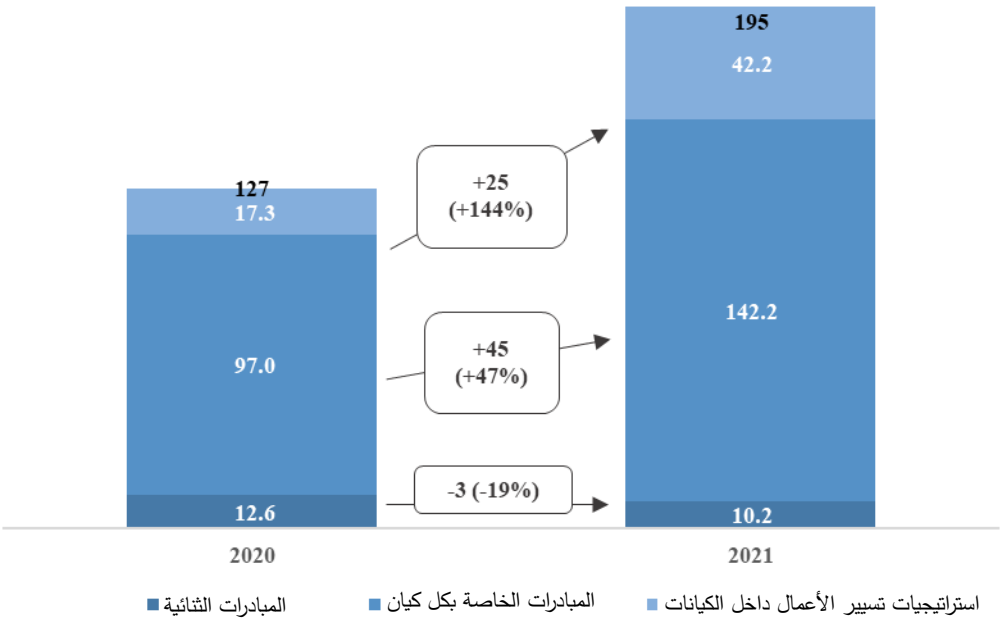

المصدر: مكتب التنسيق الإنمائي، 2021.

200 - وهذا يعادل 63 في المائة من المكاسب الأولية الناتجة عن زيادة الكفاءة المقدرة بمبلغ 310 ملايين دولار ســنويا بحلول عام 2022. وفي حين أنه تقدم ملحوظ مقارنة بالعام الماضـــي، يجب أن نكفل تســريع وتيرة التقدم في النصـــف المقبل من هذا العام إذا أردنا تحقيق الهدف المحدد لهذا العام والمتمثل في تحقيق وفورات سنوية قدرها 310 ملايين دولار.

201 - وفي حين أن هذه خطوات لم يســبق لها مثيل وتحظى بترحيب كبير، فإن جهود زيادة الكفاءة التي تبذلها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ستتطلب مواصلة استثمار الوقت والاضطلاع بدور قيادي من جانب المجموعة للبقاء على المســار الصــحيح. فإنشــاء أماكن العمل المشــتركة ومكاتب الدعم الإداري المشــتركة، على ســبيل المثال، لا يزال متأخرا عن الجدول الزمني. وبحلول نهاية عام 2021، بدأ تصــميم مكاتب الدعم الإداري المشــتركة في 18 بلدا، بدلا من المقترح الأولي المتمثل في إنشــاء مكاتب دعم إداري مشـــتركة لجميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية بحلول عام 2022. ويوجد حاليا ما مجموعه 26 في المائة من كيانات منظومة الأمم المتحدة في أماكن عمل مشــتركة، مقارنة بنســبة 23 في المائة في نهاية عام 2020.

ونظرا لوجود أماكن العمل المشـــتركة القائمة في البلدان التي فيها وجود أكبر للأمم المتحدة، فإن هذا يعني أن 45 في المائة من موظفي الأمم المتحدة يتواجدون في أماكن عمل مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، اكتملت ترتيبات جديدة لأماكن العمل المشتركة في أوروغواي وجامايكا وغيانا ولبنان في عام 2021، ولدى 18 فريقا آخر من أفرقة الأمم المتحدة القطرية مشاريع جارية تهدف إلى إنشاء أماكن عمل مشتركة جديدة في بلدانها.

202 - وهناك حاجة إلى زيادة التركيز على إنشـــاء مراكز عالمية للخدمات المشـــتركة والإقليمية لتمكين واستكمال الجهود المبذولة على الصعيد القطري. ويجب علينا أيضا أن نوحد جهودنا بشأن الإبلاغ عن أوجه الكفاءة. وتطبق 39 في المائة من الكيانات الآن سـياسـات لتعزيز عملياتها للإبلاغ عن المكاسـب الناتجة عن زيادة الكفاءة، وهو ما يمثل تحسنا مقارنة بنسبة 33 في المائة في العام الماضـي. ومع ذلك، وفي نهاية عام 2021، كانت نســبة الكيانات التي تقدم تقارير إلى مجالس إدارتها عن المكاســب الناتجة عن زيادة الكفاءة الناجمة عن اســتراتيجيات تســيير الأعمال أو أماكن العمل المشـــتركة أو غيرها من العوامل أقل من 35 في المائة، ولم يتغير هذا الرقم مقارنة بالعام السـابق. ولدعم الكيانات في مجال الإبلاغ، اسـتحدثت لوحة متابعة جديدة لأوجه الكفاءة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المســتدامة في عام 2022، مما يوفر نظرة عامة موحدة على التقدم المحرز وتأثير مختلف مبادرات زيادة الكفاءة المشـــتركة بين الوكالات على المستويات القطري والإقليمي والعالمي. وستتاح لوحة المتابعة للجمهور خلال عام 2022.

203 - وفي حين أن هناك بلا شك المزيد من التأييد والالتزام على نطاق المنظومة فيما يتعلق بمتابعة هذه الإصـــلاحات، فقد تلقيت بقلق الأخبار التي تفيد بأن بعض الوكالات تعيد إحياء فكرة "الانســحاب" من مبادرات هامة يمكن أن تســاعد في تحقيق وفورات كبيرة. ومن شـــأن ذلك بالطبع أن يحيد عن أهداف الإصـــلاح التي حددتها الدول الأعضـــاء. وأشـكر كبار مديري مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المسـتدامة، ولا سيما الرئيسان المشاركان للمجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المسـتدامة، على قيادتهم المتميزة، التي سـاعدت في التغلب على القوى النافرة وإعادة جميع الكيانات إلى هذا الجهد المشترك بشعور مشترك بالالتزام.

204 - ونحن ندرك تماما أن التراجع ليس خيارا مطروحا. ومن الأهمية بمكان أن نحافظ على طموح وســلامة التزاماتنا الجماعية، مع كفالة المرونة اللازمة للتكيف مع المتطلبات التشـغيلية المتغيرة ومواصـــلة صقل استراتيجيتنا ونحن نمضي قدما.

205 - وطلبت أيضـا إلى رئيسـة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المسـتدامة أن تواصـل الإشـراف المباشـر على هذا العنصر المركزي من عناصر الإصلاح، بهدف نهائي هو زيادة حصة الأموال المخصصة للبرامج بدلا من التكاليف الإدارية. واستجابة لذلك، وضـعت المجموعة خريطة طريق منقحة لزيادة الكفاءة مع النص على المنجزات المســتهدفة وتحديد أهداف المكاســب الناتجة عن زيادة الكفاءة كميا، وذلك للتعجيل بإحراز التقدم عبر مسارات العمل الأربعة، مع تحسين تقديم التقارير إلى الدول الأعضاء بينما نمضي قدما.

جيم - تحسين النتائج والتقييم على نطاق المنظومة لتعزيز الأداء

النتائج على نطاق المنظومة

206 - يدعو كل من اتفاق التمويل والاستعراض الشامل لعام 2020 إلى تعزيز الشفافية والالتزام بالنتائج على نطاق المنظومة. وعلى صـــعيد البلدان، تشـكل تقارير النتائج السـنوية أداة رئيسـية لكفالة المســاءلة

عن عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية تجاه الحكومات المضيفة. وفي عام 2021، تم إصدار نسبة قياسية بلغت 99 في المائة من تقارير نتائج الأفرقة القطرية السنوية، مقارنة بنسبة 69 في المائة في عام 2020 و 64 في المائة في عام 2019. وشهدت الغالبية العظمى (89 في المائة) من الحكومات تحسنا في نوعية التقرير، ووجد ما نسبته 83 في المائة منها أن التقارير ترتبط ارتباطا وثيقا بنتائج التنمية الوطنية، رغم أن ما نسبته 42 في المائة منها ذكر أن التقارير لا تتضمن بيانات مالية كافية.

207 - وكما ذكر آنفا، نشرت أيضا في عام 2021 منصات التعاون الإقليمية، للسنة الثانية على التوالي، تقارير عن النتائج على نطاق المنظومة التي حققتها المكاتب الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مناطقها. وتشكل هذه التقارير أداة هامة للدول الأعضاء لتقييم النتائج المحققة في المناطق دعما لأولويات البلدان.

208 - وعلى الصعيد العالمي، أدت جهود مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بدعم من مكتب التنسيق الإنمائي، إلى إدخال مزيد من التحسينات في منهجية مشتركة تسمح، لأول مرة، بتقديم تقارير على نطاق المنظومة عن مساهمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كجزء من تقرير رئيسة المجموعة. ويسد التقرير، وهو الأول من نوعه، فجوة تاريخية في المساءلة في منظومة الأمم المتحدة. ويمثل نظام UN-Info الأداة الوحيدة للحصول على لمحة عامة شاملة عن الأنشطة والنتائج على نطاق المنظومة، ويعتمد الآن على التقارير المقدمة من 109 أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة، بزيادة عن خط الأساس لاتفاق التمويل البالغ 32 فريقا في عام 2018. وهذا يمثل تحسنا كبيرا.

209 - وأرحب أيضا بالاتفاق على معايير موحدة للإبلاغ عن البيانات المالية على نطاق المنظومة، وبأنها قيد التنفيذ. وشكل تنفيذ معايير الإبلاغ المالي دراسة بالغة الأهمية لحالة الاستخدام على نطاق المنظومة لاستراتيجية الأمين العام المتعلقة بالبيانات. وتقدم جميع كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الآن بيانات مالية إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين لنشرها على موقعه الشبكي الجديد (https://unsceb.org/financial-statistics)، مما يعزز شفافية تدفقات التمويل. ومن بين كيانات المجموعة التي تضطلع بأنشطة قطرية، يبلغ 92 في المائة منها الآن عن البيانات مصنفة حسب البلدان. وقد تحسنت نسبة الكيانات التي تقدم بيانات مصنفة حسب هدف التنمية المستدامة تحسنا كبيرا، من 29 في المائة في عام 2021 إلى 83 في المائة في عام 2022. وستكون الخطوة التالية في شفافية البيانات هي كفالة أن تتمكن الأمانة العامة، التي تضم 12 كيانا عضوا، من البدء في نشر البيانات وفقا لمعيار بيانات المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، على غرار الوكالات والصناديق والبرامج. وللقيام بذلك، وكجزء من المرحلة الثانية من الاستراتيجية المتعلقة بالبيانات، سيتعين على كل كيان وإدارة ومكتب تابع للأمم المتحدة أن يعزز تحوله القائم على البيانات والمصمم خصيصا لغرضه الفريد وتحدياته وفرصه عن طريق إنشاء أفرقة للبيانات، والاستثمار في برمجة البيانات، وبناء القدرات الداخلية.

210 - بيد أنه من المؤسف أنه، وفقا لتقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لم يطلب اثنان من كل خمسة كيانات بعد من المكاتب القطرية تقديم تقارير عن طريق نظام UN-Info. وفي بعض الحالات، لم تتمكن الوكالات بعد من جعل نظمها لجمع البيانات قابلة للتشغيل البيني. وهذا الجهد عاجل وبالغ الأهمية لتعزيز الشفافية في دعمنا لخطة عام 2030. وأنا مصمم على مواصلة العمل مع كبار المديرين على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لكفالة أن تستجيب المنظومة، خلال عام 2022،

استجابة كاملة للطلب الوارد في القرار 4/76 بأن تستثمر الكيانات في منصة الإبلاغ UN-Info وأن تستفيد منها بالكامل.

التقييم على نطاق المنظومة

211 - أحرزت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مزيدا من التقدم في الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق التمويل والاستجابة للاستعراض الشامل لعام 2020. وكانت هناك مساع مشجعة للنهوض بالتقييمات المشتركة والتقييمات على نطاق المنظومة وتحسين نوعية تقييمات أطر التعاون على الصعيد القطري. ويقوم ما مجموعه 87 في المائة من كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الآن بإتاحة تقييماتها المؤسسية مركزيا على الموقع الشبكي لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ويبلغ 22 كيانا من أصل 25 كيانا بأن وظائفها التقييمية تفي بمعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. كما تحسنت المشاركة في التقييمات المشتركة تحسنا كبيرا، حيث شارك 80 في المائة من مكاتب التقييم التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في تقييمات مشتركة في عام 2021. ومن محاور التركيز الرئيسية لعام 2021 بدء التقييم المعزز لأطر التعاون. وفي عام 2021، بدأ 40 بلدا (18 بلدا في أفريقيا، وبلدان في منطقة الدول العربية، و 9 بلدان في آسيا والمحيط الهادئ، و 5 بلدان في أوروبا ووسط آسيا، و 6 بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) تقييماتها، ويعتبر الآن أن 30 منها قد اكتملت. وتعزز دعم هذا العمل بجملة أمور منها نشر المبادئ التوجيهية لتقييم إطار التعاون التي اشترك في وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومكتب التنسيق الإنمائي، وحلقة عمل تدريبية عالمية استهدفت البلدان التي سيجري تقييمها في عام 2022 والخبراء الاستشاريين في مجال مراقبة الجودة.

212 - وبينما نواصل البناء على هذا التقدم، أحرزنا الآن أيضا تقدما كبيرا في إنشاء مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي سيساعد على تعزيز الشفافية والمساءلة ويتيح التعزيز المستمر لمساهمة الأمم المتحدة الجماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ورد الأساس المنطقي لهذا المكتب ومهامه وقدراته في تقريري عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وجرت مواصلة تطويرها في تقاريري اللاحقة في إطار متابعة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وهو أيضا نتيجة لعملية تشاور شاملة شاركت فيها وحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ومن خلال المشاورات، تم تحديد ثغرات خطيرة في آليات الرقابة الحالية تمنع الأمين العام والدول الأعضاء من الحصول على صورة كاملة عن الأداء العام للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وشملت هذه الثغرات عدم وجود تقييم للدعم الجماعي الذي تقدمه المنظومة للأهداف، والافتقار إلى وظيفة مؤسسية واضحة وقيادة لعمليات تقييم أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/أطر التعاون، وعدم وجود آلية مؤسسية لمناقشة الآثار الاستراتيجية المترتبة على التقييمات على نطاق المنظومة. وقد صُمم مكتب التقييم الجديد على نطاق المنظومة لسد هذه الثغرات وليكون مكملا لولايات ومهام وحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكاتب التقييم المستقلة التابعة لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وكجزء من هذه المشاورات، قدم فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم مشروع سياسة تقييم على نطاق المنظومة شكلت الأساس لتوصيات الأمين العام لمكتب التقييم على نطاق المنظومة.

213 - وفي تقارير سابقة، اقترحت إنشاء مكتب صغير الحجم يرأسه مدير برتبة مد-2، ويدعمه فريق صغير، ويقدم تقاريره إلي مباشرة، ويتمتع بصلاحية إطلاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي مباشرة على التقارير. وأيدت الدول الأعضاء اقتراحي الوارد في القرار 279/72 وكررت تأكيد دعمها في قرارات لاحقة بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ووفقا للقرار 217/35، التمست في عام 2021 موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على إنشاء وظيفة مدير لرئاسة مكتب التقييم على نطاق المنظومة، لفترة سنتين من الموارد الخارجة عن الميزانية. ووافقت اللجنة الاستشارية على إنشاء وظيفة المدير لفترة سنة واحدة. وأعربت اللجنة كذلك عن رأي مفاده أنه ينبغي إدراج اقتراح للمكتب ووظيفة المدير في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023. وفي حين أُبلغت الدول الأعضاء في تقارير سابقة قدمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن القدرة على التقييم على نطاق المنظومة ستمول من موارد خارجة عن الميزانية، يمكن إدراج هذه القدرة في مقترح الميزانية المقبل إذا وافقت الدول الأعضاء على ذلك.

214 - وفي عام 2021، قدم فريق انتقالي دعما لقدرات التقييم لنظام المنسقين المقيمين أثناء إنشاء مكتب التقييم على نطاق المنظومة. وقد قدم الفريق الانتقالي والمكتب بالفعل توصيات قيمة، وذلك على سبيل المثال كجزء من تقرير تقدير الدروس المستفادة المبكرة وقابلية التقييم فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها[9]، الذي نشر في عام 2021، وكذلك التقرير المؤقت عن التقييم على نطاق المنظومة لاستجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لجائحة كوفيد-19، الذي نشر في آذار/مارس 2022[10]. وبالإضافة إلى ذلك، شرُع أيضا في إجراء تقييم للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول حزيران/يونيه 2022. وستتمثل إحدى المهام الأولى للمدير عند تعيينه في وضع الصيغة النهائية لسياسة تقييم على نطاق المنظومة بالتشاور مع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومكاتب التقييم على نطاق المنظومة، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وسأواصل إبقاء الدول الأعضاء على علم بهذه التطورات.

دال - الوفاء بالتزامات اتفاق التمويل مع توفير التمويل الكامل لنظام المنسقين المقيمين

215 - تكتسي الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في اتفاق التمويل في عام 2019 أهمية بالغة لتحقيق العمل التحويلي والتعاوني اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ودعا اتفاق التمويل إلى إجراء تغيير كبير في أنماط التمويل لجعل التمويل أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ به وتحسين نوعيته. وفي الوقت نفسه، حدد سلسلة من الالتزامات من جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمزيد من الشفافية والمساءلة عن إنفاقها وزيادة فعالية وكفاءة استخدام مواردها المحدودة. وهذه التحولات مترابطة ويعزز بعضها بعضا: فالتقدم المحرز في كل جانب يمكّن من إحراز تقدم في الجوانب الأخرى.

(9) متاح على الرابط التالي: https://unsdg.un.org/sites/default/files/2022-02/MPTF%20Lessons%20Learned%20and%20Evaluability-%20Final%20Report_April22.pdf.

(10) متاح على الرابط التالي: https://unsdg.un.org/resources/interim-report-system-wide-evaluation-unds-response-covid-19.

216 - وبعد ثلاث سنوات، أحرزت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقدما كبيرا بشأن بعض الأولويات الهامة لاتفاق التمويل. بيد أنه لا يزال أمامنا عمل كبير: ففي حين أحرز تقدم بشأن 86 في المائة من التزامات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في العام الماضي، بلغت الحصة المماثلة للدول الأعضاء 47 في المائة (انظر الشكل 26).

الشكل 26

التقدم المحرز في التزامات اتفاق التمويل

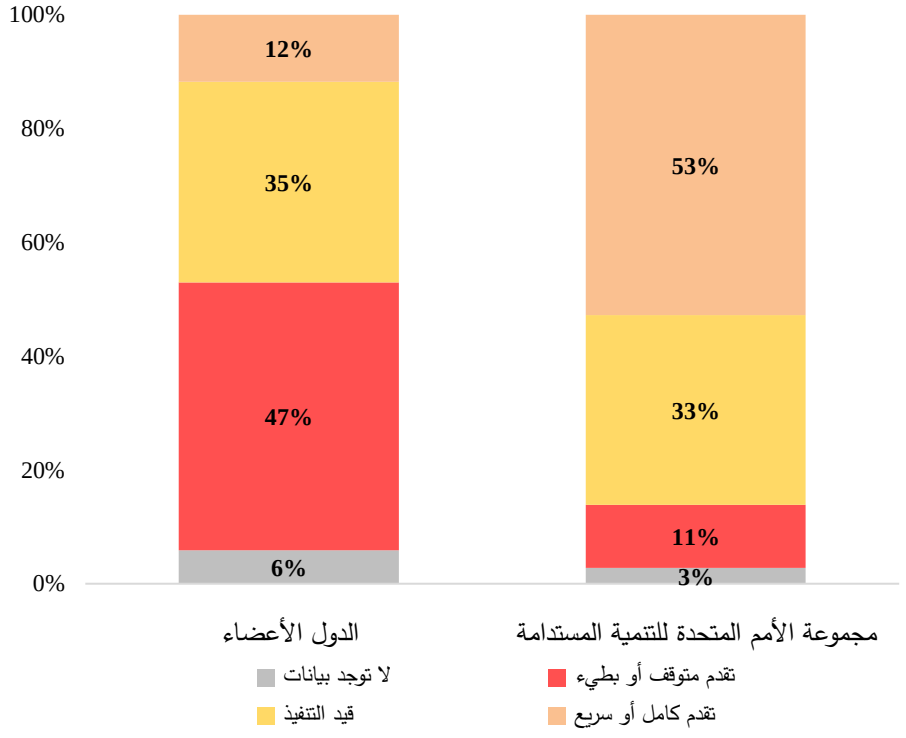

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

217 - وبلغ إجمالي المساهمات المالية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام 2020 ما قدره 42,4 بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة كبيرة بنسبة 16 في المائة عن عام 2019. وشمل ذلك 17,7 بليون دولار لتمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية و 24,7 بليون دولار للأنشطة الإنسانية. ويركز الجزء المتبقي من هذا الفرع على الأنشطة الإنمائية، التي يركز عليها اتفاق التمويل (انظر الشكل 27).

الشكل 27

أنواع التمويل وأحجامه في عام 2020

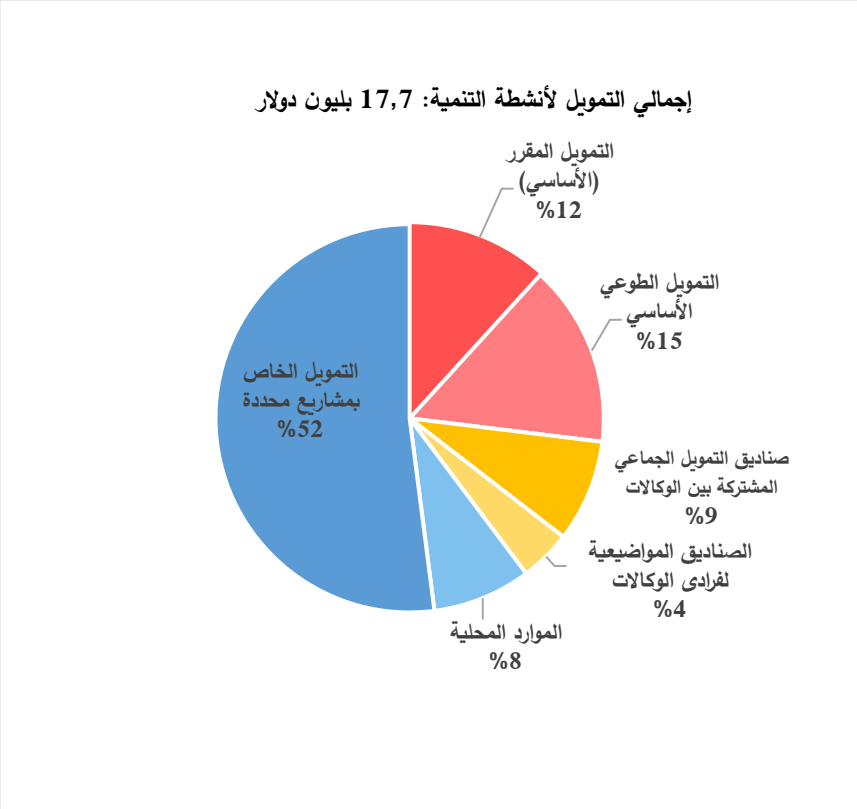

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

218 - ومما يبعث على القلق أنه لم يحرز أي تقدم نحو تحقيق هدف التمويل الأساسي البالغة نسبته 30 في المائة. وفي عام 2020، شكل إجمالي المساهمات الأساسية 27 في المائة فقط من التمويل (انظر الشكل 28).

الشكل 28

اتفاق التمويل: التزام الدول الأعضاء 1

زيادة الموارد الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية

المؤشر	*خط الأساس*	*الأداء المستهدف*	*آخر قيمة*	*الاتجاه*
الدول الأعضاء 1-1 الحصة الأساسية من التمويل الطوعي للأنشطة المتصلة بالتنمية	19,4 في المائة (2017)	30 في المائة (2023)	17,2 في المائة (2020)	
الدول الأعضاء 1-2 الحصة الأساسية لتمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية (بما في ذلك الاشتراكات المقررة)	27,0 في المائة (2017)	30 في المائة (2023)	26,9 في المائة (2020)	

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

219 - وعند النظر في التمويل الطوعي فقط (التمويل غير المقرر)، انخفض الرقم إلى 17,2 في المائة، وهو ما يمثل انخفاضا عن عام 2019 (19,6 في المائة). ولا تزال الموارد غير الأساسية المرتبطة بالمشاريع تمثل أكثر من نصف مجموع التمويل.

220 - والتمويل الأساسي ضروري لكفالة تمتع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالمرونة اللازمة لتكييف برامجها مع الاحتياجات والأولويات المتغيرة. وقد ثبت أنه لا غنى عنه مع تطور أزمة كوفيد-19، حيث أتاح لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية إعادة توظيف الأموال بسرعة للتصدي لأثر الجائحة.

221 - ومن المشجع، من ناحية أخرى، أن التمويل المقدم إلى صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات استمر في الزيادة هذا العام، حيث وجه 11,7 في المائة من مجموع التمويل غير الأساسي للأنشطة الإنمائية، متجاوزا بفارق ضئيل الهدف المحدد في اتفاق التمويل وهو 10 في المائة، حيث بلغ مجموع المساهمات في الصناديق المشتركة بين الوكالات المتصلة بالتنمية 1,5 بليون دولار، بزيادة قدرها 29 في المائة عن العام السابق وأعلى بنسبة 178 في المائة مما كان عليه في عام 2015 (انظر الشكل 29).

الشكل 29

أحجام وحصص التمويل غير الأساسي المتصل بالتنمية والموجه من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، 2015-2020

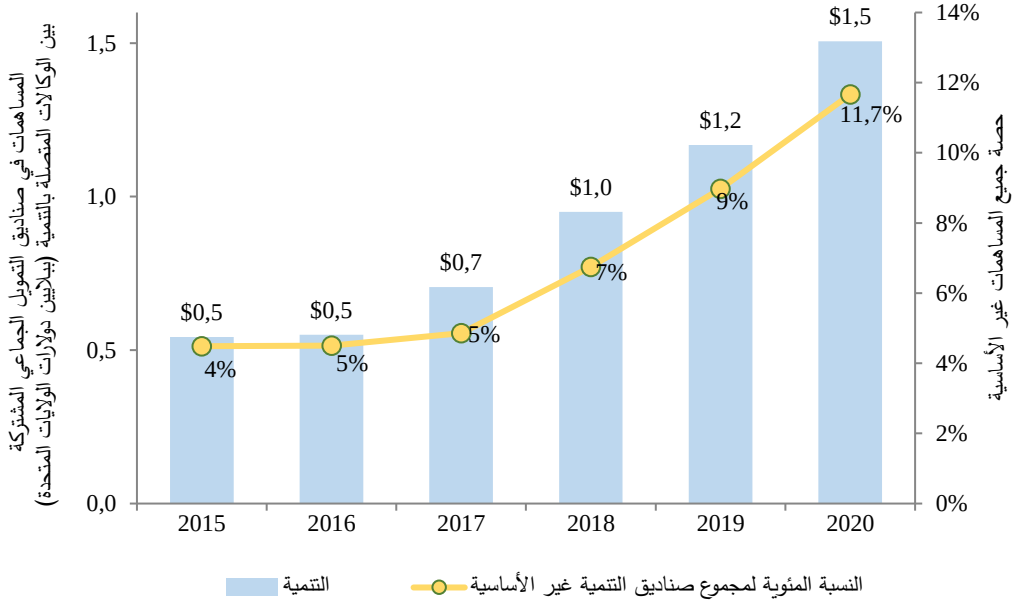

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022، وقاعدة بيانات صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، 2021.

222 - وكانت المساهمات في الصناديق العالمية والإقليمية، وهي أكثر أنواع صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات شيوعا، أعلى بنسبة 72 في المائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019 (انظر الشكل 30). وهي تمثل 46 في المائة من إجمالي الموارد المخصصة لصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات.

الشكل 30

تمويل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات المتصلة بالتنمية، حسب النوع، 2020

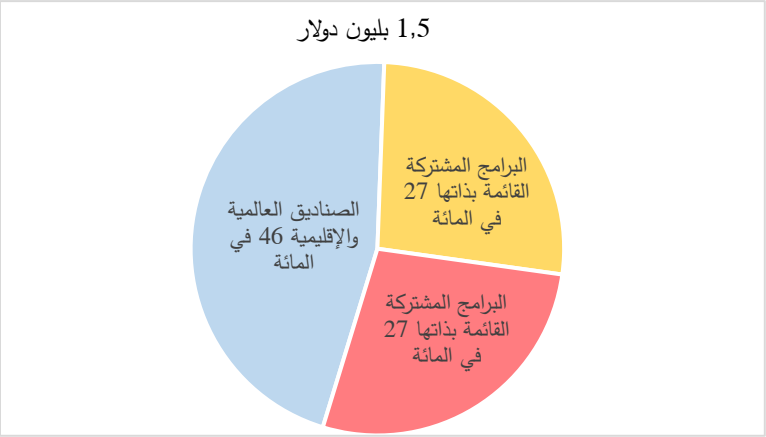

المصدر: قاعدة بيانات صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، 2021.

223 - ويعزى هذا النمو جزئيا إلى زيادة بنسبة 44 في المائة في الالتزامات تجاه صندوق بناء السلام بين عامي 2019 و 2021، والتي وصلت إلى 195 مليون دولار، وهي لا تزال مع ذلك أقل من الهدف المحدد في اتفاق التمويل وهو 500 مليون دولار، وبعيدة جدا عن تلبية الاحتياجات المتزايدة المتعلقة بالتنمية (انظر الشكل 31).

الشكل 31

اتفاق التمويل: التزام الدول الأعضاء 2

مضاعفة حصة المساهمات غير الأساسية المقدمة عن طريق صناديق التمويل الجماعي والصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات المتصلة بالتنمية

المؤشر	*خط الأساس*	*الأداء المستهدف*	*آخر قيمة*	*الاتجاه*
الدول الأعضاء 2-1 النسبة المئوية للموارد غير الأساسية الموجهة من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات نحو الأنشطة المتصلة بالتنمية	5,0 في المائة (2017)	10,0 في المائة (2023)	11,7 في المائة (2020)	
الدول الأعضاء 2-2 النسبة المئوية للموارد غير الأساسية الموجهة من خلال الصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات نحو الأنشطة المتصلة بالتنمية	2,6 في المائة (2017)	6,0 في المائة (2023)	5,9 في المائة (2020)	
الدول الأعضاء 2-3 الرسملة السنوية للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة	43 مليون دولار (2018)	290 مليون دولار (2020)	79 مليون دولار (2021)	
الدول الأعضاء 2-4 المساهمات السنوية المقدمة إلى صندوق بناء السلام	129 مليون دولار (2018)	500 مليون دولار (2020)	195 مليون دولار (2021)	

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

224 - وقد حفز الصندوق الرائد المشترك لأهداف التنمية المستدامة ما يقدر بنحو 1,7 بليون دولار من التمويل للأهداف منذ إنشائه في عام 2018. وزادت المساهمات بنسبة 85 في المائة بين عامي 2020 و 2021 لتصل إلى 79 مليون دولار. وهذا إنجاز هام وشهادة على ثقة الدول الأعضاء المتزايدة في النتائج التي حققها الصندوق. ومع ذلك، فإنه لا يزال أقل بكثير من الهدف السنوي البالغ 290 مليون دولار الوارد في اتفاق التمويل، وأكرر دعوتي الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية لتمويل هذا العامل التمكيني الحاسم للإصلاحات.

225 - وشهدت صناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي على المستوى القطري، التي تستخدمها أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتحفيز العمل المشترك المتفق عليه في أطر التعاون، زيادة بنسبة 11 في المائة عن عام 2019.

226 - ومما يشجعني أيضا التقدم المستمر بشأن التزام الدول الأعضاء بتوجيه المزيد من تمويلها غير الأساسي إلى الصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات. وتضاعفت هذه المساهمات في السنوات الثلاث الماضية لتصل إلى 759 مليون دولار، أي ما يعادل 5,9 في المائة من جميع المساهمات غير الأساسية (انظر الشكل 32) وهي أقل بقليل من الهدف المحدد في اتفاق التمويل وهو 6 في المائة.

الشكل 32

حجم وحصة التمويل غير الأساسي المقدم إلى الصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات

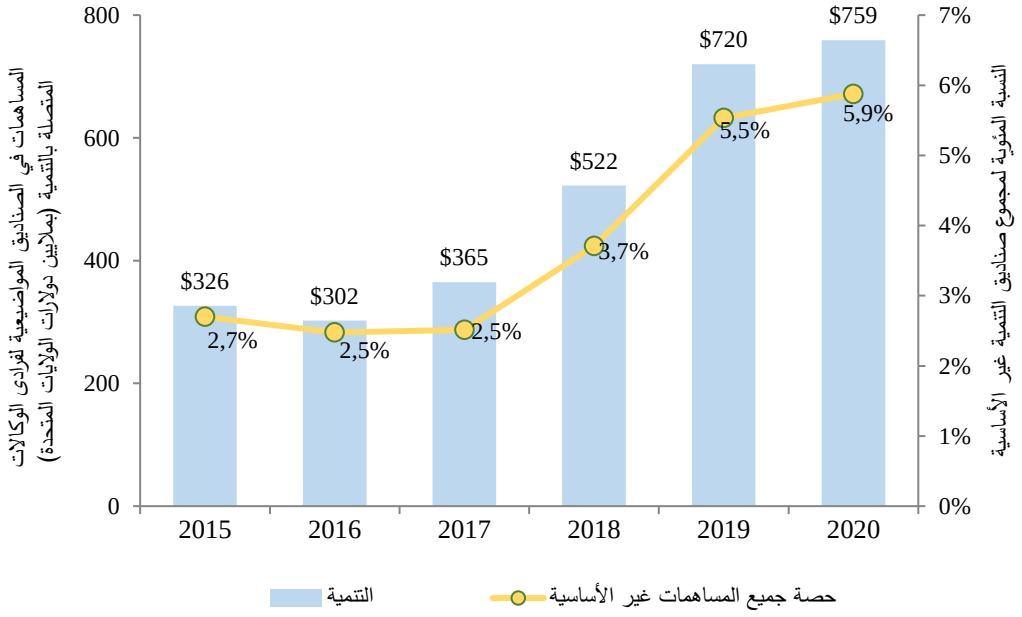

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

227 - ولا تزال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعتمد على عدد قليل من المساهمين في معظم تمويلها المتصل بالتنمية (انظر الشكل 33). ويأتي ثلثا التمويل مباشرة من الحكومات، ويأتي نصف هذا المقدار من خمسة بلدان مساهمة (ألمانيا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان).

الشكل 33

المصادر الرئيسية لتمويل الأنشطة الإنمائية، 2020

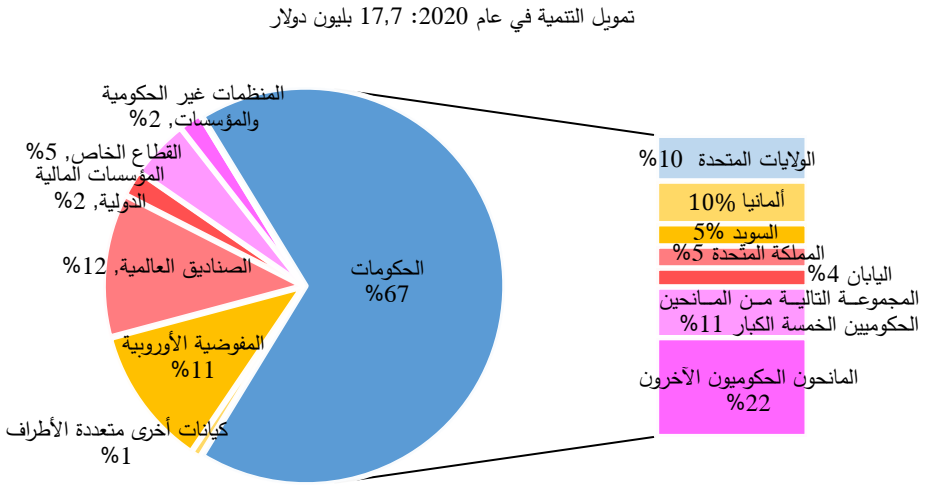

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

228 - ويساعد التمويل المقدم من البلدان المستفيدة من البرامج في التخفيف من شدة اعتماد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الجهات المانحة الكبيرة (انظر الشكل 34). وعلى الرغم من التأثير الشديد للجائحة على اقتصادات البلدان المستفيدة من البرامج، لا تزال مساهماتها مستقرة (3,9 بليون دولار في عام 2020، من 4,1 بليون دولار في عام 2019، وهو ما يمثل زيادة إجمالية بنسبة 33 في المائة بين عامي 2015 و 2020). وبالإضافة إلى ذلك، بلغت مساهمات الموارد المحلية للبرمجة في بلدان المساهمين أنفسهم 2,1 بليون دولار في عام 2020، أو 5 في المائة من جميع المساهمات المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مما يمثل زيادة كبيرة جدا بنسبة 55 في المائة منذ عام 2015.

الشكل 34

التمويل المقدم من البلدان المستفيدة من البرامج، 2015–2020

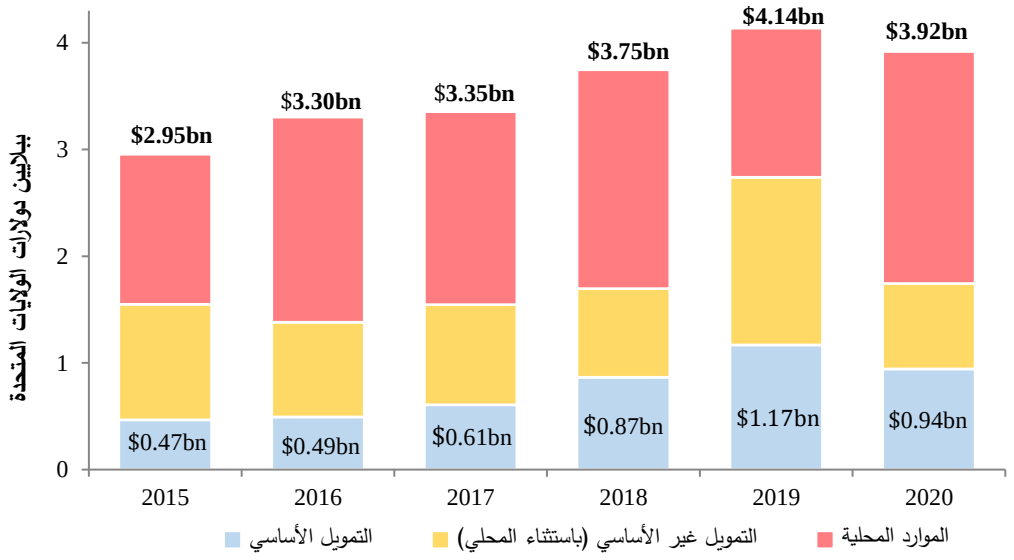

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

ملاحظة: تشمل هذه البيانات التمويل المقدم إلى الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة.

229 - كما شهد التمويل من مصادر أخرى غير الحكومات، الذي يشكل ثلث تمويل الأنشطة الإنمائية، زيادة كبيرة في عام 2021. وساهمت المفوضية الأوروبية ببليوني دولار في عام 2020، بزيادة قدرها 49 في المائة عن العام السابق، وزاد التمويل من الصناديق الرأسية العالمية بأكثر من الضعف، ويشكل الآن 12 في المائة من جميع الموارد المخصصة لأنشطة التنمية.

230 - وظهرت صورة أقل إيجابية من المؤسسات المالية الدولية. فقد انخفضت المساهمات بنسبة 44 في المائة إلى 372 مليون دولار في عام 2020، على الرغم من زيادة المشاركة في عدد من المجالات، بما في ذلك تمويل التعافي من كوفيد-19.

تمويل نظام المنسقين المقيمين

231 - في القرار المتعلق باستعراض نظام المنسقين المقيمين، من الواضح أن الوفاء بتوقعات الدول الأعضاء سيتطلب تمويل نظام المنسقين المقيمين تمويلا كاملا، مع الحفاظ على قدراته الأساسية. وبينما كنت قد أوصيت بإجراء تغييرات في نموذج التمويل استجابة لنقص الميزانية في السنوات الأخيرة، فقد شجعني التصميم الجماعي للدول الأعضاء على تنفيذ الميزانية البالغة 281 مليون دولار، اللازمة لأداء نظام المنسقين المقيمين عمله على الوجه الصحيح، من خلال الترتيبات الحالية، استنادا إلى مزيج من التبرعات، وتقاسم كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للتكاليف، وفرض ضريبة متعلقة بالمساهمات.

232 - ويقدم تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مزيدا من التفاصيل بشأن أداء التمويل في عام 2021. وكما هو الحال في السنوات السابقة، واصلت كيانات المجموعة دفع حصصها في تقاسم

التكاليف بالكامل (77,5 مليون دولار). ومن المشجع أيضا أن نرى زيادة طفيفة في التبرعات، من 86 مليون دولار إلى 98 مليون دولار، والضريبة على مستوى مماثل للعام السابق (39 مليون دولار). ولكن مرة أخرى، فإن التمويل، البالغ 215 مليون دولار، لا يرقى إلى مستوى الاحتياجات. وهذا النقص، بالإضافة إلى تضييق قاعدة المانحين، يخلق معضلة كبيرة فيما يتعلق بالتدفق النقدي ويسبب حالة من عدم اليقين تؤثر على عمليات الأمم المتحدة على أرض الواقع.

233 - وسأواصل بذل كل ما في وسعي للوفاء بتوقعاتنا الجماعية بشأن تمويل الميزانية تمويلا كاملا، وللعمل مع الدول الأعضاء من أجل كفالة الوفاء الكامل بالجزء الطوعي من الميزانية وتعزيز القدرة على التنبؤ. وبناء على طلب الدول الأعضاء، سأراقب عن كثب أداء نموذج التمويل في العام المقبل وسأعود إذا لزم الأمر إلى مسألة الميزانية العادية أو خيارات الجيل الثاني من النموذج الهجين المعروضة سابقا لكي تنظر فيها الدول الأعضاء.

هاء - تنفيذ الاستراتيجيات الرئيسية لعمليات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

تحقيق التكافؤ بين الجنسين على جميع مستويات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

234 - لا يزال التكافؤ بين الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إحدى أولوياتي العليا، مسترشدا باستراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة. وقد عززنا تقدمنا في عام 2022، مع الحفاظ على التكافؤ بين الجنسين في مناصب وكلاء الأمين العام وفي تعيينات المنسقين المقيمين، وشكلت النساء 58,3 في المائة من رؤساء ونواب رؤساء عمليات السلام (28 من أصل 48 وظيفة مشغولة) في عام 2021، وهو رقم قياسي جديد. ويعرض تقريري الأخير عن وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة (A/76/115) تفاصيل نجاحات محددة، بما في ذلك تهيئة بيئات عمل أكثر تمكينا، وتقديم دعم نشط من القيادة العليا. ويفصل التقرير أيضا التحديات المتبقية، مثل الصعوبات في اجتذاب مواهب نسائية إلى المواقع الميدانية والشاقة واستبقائها فيها، والعدد المحدود من الوظائف وعدم كفاية التطوير الوظيفي للموظفين من المستوى المتوسط. ويتضمن التقرير أيضا توصيات ملموسة بشأن كيفية إحراز تقدم، بما في ذلك وضع آليات قوية للمساءلة، واعتماد تدابير خاصة مؤقتة، وتعيين منسقين للشؤون الجنسانية، وإقامة قنوات داخلية للتزوّد بالمواهب، والتخطيط الاستراتيجي لتعاقب الموظفين.

منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

235 - واصلت أفرقة الأمم المتحدة القطرية اتخاذ إجراءات هامة تتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام 2021، من خلال كفالة الامتثال للتدريب الإلزامي، ووضع و/أو تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر والتخفيف من حدتها، ووضع آليات للإبلاغ عن الادعاءات. وارتفع عدد خطط العمل القطرية للأمم المتحدة بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من 119 خطة في عام 2020 إلى 126 خطة في عام 2021. وتوسعت أفرقة العمل المشتركة بين الوكالات وآليات و/أو جهات التنسيق في الأفرقة القطرية من 119 إلى 127، بهدف تحقيق معدل 100 في المائة لكلا التدبيرين في عام 2022. وتحت قيادة مكتب المدافعة عن حقوق الضحايا، يتواصل التقدم أيضا في إدماج نهج قائم على حقوق الضحايا في السياسات والإجراءات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال العمل مع المنسقين

المقيمين والشبكات المكرسة في جميع المناطق. وسيتم في الأشهر المقبلة تجريب منهجية لجمع آراء الضحايا بشأن نوعية وملاءمة المساعدة المقدمة.

236 - ومع ذلك، ما زلنا بعيدين عن بلوغ هدفنا المتمثل في القضاء على جميع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، على نحو ما ذكرت في تقريري السنوي الأخير عن التدابير الخاصة الرامية إلى الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأدعو جميع القادة على صعيد الكيانات والصعيدين الإقليمي والقطري، بمن فيهم المنسقون المقيمون وممثلي الخاصون، إلى التعجيل باتخاذ إجراءات لتحقيق هذا الهدف المشترك، تمشيا مع استراتيجيتنا لمكافحة ارتكاب أفراد الأمم المتحدة أعمال استغلال وانتهاك جنسيين.

النهوض بالاستدامة البيئية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية

237 - لطالما شكل التحديد الدقيق للبصمة البيئية لعمليات الأمم المتحدة العالمية والحد منها هدفا تدعمه منذ عام 2007 مبادرة خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء. وفي عام 2020، شهدت معايير انبعاثات الكربون وإنتاج النفايات واستهلاك المياه انخفاضا مقارنة بعام 2019[11]، ويرجع ذلك أساسا إلى التغيرات الناجمة عن الجائحة في العمليات. وبينما تعيد المنظمة تصور "الوضع الطبيعي المقبل" لعملها، هناك فرصة هامة لإعادة النظر في الأنشطة ذات الآثار البيئية العالية، مثل الرحلات الجوية الدولية والاجتماعات الشخصية، والتعجيل بإحراز تقدم في المنظمة في تنفيذ التحول الأخضر الذي ندعو إليه.

238 - وحتى الآن، كان التقدم المحرز في الحد من البصمة البيئية للمنظومة بطيئا ومتفاوتا. وعلى الجانب الإيجابي، فإن 99 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة التي تطلقها الأمم المتحدة قد تم التعويض عنها بالفعل، ولكن يمكننا أن نفعل المزيد لخفض المستوى المطلق للانبعاثات. وبالمثل، فإن من التطورات الإيجابية أن 29 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تقدم تقاريرها إلى مبادرة خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء قد كشفت علنا عن جهودها الرامية إلى الحد من بصمتها المناخية والبيئية، على الرغم من أن 13 كيانا فقط من أصل 27 كيانا أكدت وجود أهداف لخفض انبعاثات غازات الدفيئة في عام 2020.

239 - وتوفر المرحلة الأولى من استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة للفترة 2020-2030، التي اعتمدت في عام 2019، نهجا شاملا لدمج الاعتبارات البيئية على نطاق عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك الالتزام الرئيسي بتطوير نظم إدارة بيئية خاصة بكل كيان، والأهم من ذلك، وضع إطار عمل لتعزيز المساءلة على نطاق المنظومة. وفي عام 2020، كان لدى كيان واحد فقط نظام إدارة بيئية يلبي المتطلبات الموضحة في الاستراتيجية، وكانت 10 كيانات تقترب من هذه المتطلبات. ومن المقرر إجراء المزيد من التدريب وإعداد المزيد من الخلاصات لأفضل الممارسات في عامي 2022 و 2023 لدعم تنفيذ الاستراتيجية. ويتعلق التزام رئيسي آخر للاستراتيجية بالضمانات البيئية والاجتماعية، التي أدمجها 17 كيانا من أصل 27 كيانا في السياسات والبرامج والمشاريع في عام 2020.

240 - وتحدد المرحلة الثانية من الاستراتيجية، التي اعتمدت في عام 2021، خططا طموحة لمنظومة الأمم المتحدة نحو تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية الداخلية الكاملة في جميع السياسات والبرامج والمرافق والعمليات بحلول عام 2030. وسيتم إعداد سجل إنجاز للكيانات لرصد التنفيذ في عام 2022،

(11) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *تقرير خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء* (جنيف، 2021).

وســـيتم تجريبها في عام 2023 وطرحها على جميع الكيانات في عام 2024. وإنني أعول على جميع الكيانات في دمج الاعتبارات البيئية بسرعة أكبر للعمل ضمن حدود تحمل الكوكب.

خامسا - خاتمة

241 - سلطت أزمة كوفيد-19 الضوء على التعاون الدولي وكشفت عن أوجه القصور الخطيرة فيه، بدءا من عدم المســاواة في اللقاحات ووصــولا إلى الافتقار إلى التضــامن المالي. وتكافح البلدان النامية من أجل التعافي، في ظل مستوى قياسي للتضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وأعباء ديون تلوح في الأفق، وزيادات هائلة في تكلفة التمويل. وبالإضـــافة إلى ذلك، فإن تأثير النزاع في أوكرانيا يشـــعل الآن أزمة ثلاثية الأبعاد، هي الغذاء والطاقة والتمويل، وتدمر هذه الأزمة الأرواح وسبل العيش بصورة أكبر.

242 - ونحن ســـائرون في الاتجاه الخاطئ. وســـيتطلب منا التغلب على هذه الأزمات عكس اتجاه التيار. ونحن بحاجة إلى العودة إلى التضامن العالمي وإيجاد سبل جديدة للعمل معا من أجل الصالح العالمي. ويتمثل الجانب المشرق في أن العالم لديه بالفعل خطة يمكن أن تساعد في تحويل هذه الأزمات المتعددة إلى فرصة لتغيير المسار. ولا تزال أهداف التنمية المستدامة هي مخططنا للعمل، وتقدم خطتنا المشتركة توصيات لدعم تسريع جهودنا التي تشتد الحاجة إليها حتى نتمكن من إنقاذ الأهداف بحلول عام 2030. وإن سبل المضي قدما أصبحت أكثر وضوحا من أي وقت مضى: فلا يمكننا تسريع التقدم عبر جميع الأهداف بطريقة تعيدنا إلى المسار الصحيح وتفي بالوعد بعدم ترك أي شخص خلف الركب إلا من خلال اتخاذ إجراءات حاسمة لإزالة العراقيل التي تحول دون التحولات في نظم الطاقة والغذاء وفي المجال الرقمي والتمويل.

243 - ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على اســـتعداد لدعم الدول الأعضـــاء في تفعيل هذه التحولات في هذه اللحظة المحورية بالنســـبة للناس والكوكب. وأشـــعر بالامتنان البالغ لرؤية تقدير الحكومات للأداء في عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يزداد عاما بعد عام، وأنه يقابل بردود فعل إيجابية من الحكومات المســـاهمة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وهذا يؤكد أن جهودنا الجماعية تؤتي ثمارها وأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد بنت أساسا متينا وتحقق الآن نتائج ملموسة بشأن الأولويات المحددة في الاستعراض الشامل لعام 2020.

244 - وهذا يوفر لنا أرضـــية صـــلبة لزيادة الطموح والحجم المطلوبين منا بعد مرور عامين من بدء عقد العمل. وإن الاســـتفادة من هذه الإنجازات، والتعلم من التحديات التي أبرزها هذا التقرير، ومعالجة الولايات الإضـافية المنصـوص عليها في اسـتعراض نظام المنسـقين المقيمين، قد فتحت طريقا واضـحا إلى الأمام لتحقيق التوقعات الواردة في الاستعراض الشامل لعام 2020.

245 - ونحن بحاجة إلى مشاركة الجميع في العمل. وأنا ملتزم ببذل كل جهد ممكن لمواصلة توجيه الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتلبية طموح خطة عام 2030، بالاعتماد على الدعم المتخصص الذي تقدمه الكيانات في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المســـتدامة. وبدورنا، نحتاج إلى التوجيه والدعم الاستراتيجيين من الدول الأعضاء لتسخير فوائد الإصلاح لدعم التحولات العادلة في البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

246 - وأتطلع إلى مواصـــلة هذه الرحلة التحويلية، جنبا إلى جنب مع الكيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفي خدمة البلدان والشعوب. وإنني أعول على الدول الأعضاء في مواصلة تقديم الدعم الثابت

لجهودنا الإصلاحية، على النحو المبين في القرار المتعلق باستعراض نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك في المجالات التي وفر فيها القرار زخما إضافيا لعملنا. ويشمل ذلك إدخال مزيد من التحسينات على المسار الوظيفي للمنسقين المقيمين؛ والتنفيذ الكامل لنموذج الإبلاغ المزدوج وإطار الإدارة والمساءلة؛ وزيادة الشفافية والإبلاغ عن النتائج؛ وإحداث تغيير تدريجي في العرض المتكامل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مما يحفز الشراكات على المستوى القطري بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص.

247 - وأنا ملتزم بتزويد الدول الأعضاء بأدوات المساءلة الإضافية اللازمة لزيادة تعزيز رقابتها على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيتمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الاعتماد على المعلومات المستكملة السنوية مقابل النتائج الواردة في الإطار المنقح للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وإطار النتائج لنظام المنسقين المقيمين، عند الانتهاء منه. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون لمكتب التقييم على نطاق المنظومة سلطة تقديم توصيات وأدلة تقييمية إلى المجلس بشأن أداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمشيا مع نموذج الإبلاغ المزدوج وتوجيهات الدول الأعضاء في القرار المتعلق باستعراض نظام المنسقين المقيمين، ستتيح رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لمجالس إدارة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قائمة مرجعية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وسجل إنجاز للإبلاغ الذاتي عن تنفيذ وظيفة المساءلة المزدوجة، وذلك للمساعدة في تعزيز إشراف تلك الهيئات على جهود الإصلاح. ومن جانبنا، سنستعرض باستمرار الأدوات المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك إطار الإدارة والمساءلة، لضمان بقائها صالحة لتحقيق الغرض المنشود.

248 - ويمكن أن تتجسد جهودنا الجماعية في نتائج على النطاق الشاق المطلوب، ولكننا لن نتمكن من ذلك إلا بإحراز تقدم كبير في تنفيذ التزامات كل منا في اتفاق التمويل، بمواءمة أهداف وأولويات التنمية المستدامة بشكل نهائي مع التمويل المخصص لها. ونحن ملتزمون بالحفاظ على الجزء المتعلق بنا من الصفقة، مع زيادة كفاءة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وشفافيتها وتوجهها نحو تحقيق النتائج. وأحث الدول الأعضاء على الاستفادة من التقدم القوي المحرز في السنوات الأخيرة في إعطاء أولوية أكبر لمبادرات التمويل المشترك، بغية توفير التمويل التحفيزي الذي نحتاج إليه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإن التمويل الكامل لنظام المنسقين المقيمين، الذي التزمت به الدول الأعضاء في القرار 4/76، أمر حتمي في هذا الصدد.

249 - والأهم من ذلك، أنني أعول على الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في جميع القطاعات في مواصلة التركيز والتصميم، لأن التحديات المتعددة التي نواجهها لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال زيادة الطموح، وليس خفضه؛ وبالتصرف بمزيد من الإلحاح، وليس التقاعس؛ ومن خلال إحداث تحول أكبر، وليس إبقاء الوضع الراهن. ويمكننا أن نفعل ذلك معا.